كتاب

تلقيح الألباب في عوامل الإعراب

تأليف

أبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني
المتوفى سنة ٥٤٩ هـ

دراسة وتحقيق
الدكتور معيض بن مساعد العوفي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض

حقوق الطبع محفوظه للمحقق

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م

دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع
جدة شارع الصحافة حي مشرفة
ص . ب : ١٨٤٨٥ ت : ٦٧١٣٤٢٤/٦٧٠٠٧٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد :

فإن كتاب : « تلقيح الألباب في عوامل الإعراب » لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني [1] المتوفى سنة ٥٤٩ هـ أحد كتابين قمت بتحقيقهما في وقت واحد ؛ لارتباطهما الوثيق ، إذ إن الأول منهما وهو : « تنبيه الألباب على فضائل الإعراب » يبحث في فضل الإعراب خاصة وتعلم النحو بوجه عام ، واشتمل على حشد كبير من الأقوال والأخبار والآثار ، التى تحث على تعلم العربية ومعرفة النحو وفضلهما ، ورفعة من أتقنهما ، أما الآخر وهو الكتاب الذي نحن بصدده ، فقد جعله المؤلف مقصورا على عوامل الإعراب ، وبنى دراسته في كتابه على تأثير العامل ،

---

(١) أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد النحوي الشنتريني المعروف بابن السراج المتوفى سنة ٥٤٩ هـ ، أحد أئمة العربية المبرزين ، وكان نحويا حاذقا ، له مؤلفات في النحو والعروض والأدب ، رحل إلى مصر ومكة واليمن ، وتصدر للتدريس في جامع عمرو بن العاص . انظر ترجمته في فهرس ماروا‌ه عن شيوخه لابن خير الإشبيلي ٢٢٠ ، التكملة لكتاب الصلة : ٤٧٢/٢ ، الذيل والتكملة ٤١٠ ، الوافي بالوفيات : ٤٦/٤ ، بغية الوعاة : ١٦٣/١ ، نفح الطيب : ٢٣٨/٢ ، هدية العارفين : ٩١/٢ ، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان : ٣٥٤/٥ ، الأعلام : ٢٤٩/٦ . معجم المؤلفين : ٢٥٨/١٠ ، وتراجع مقدمة كتاب : « تنبيه الألباب على فضائل الإعراب » للشنتريني بتحقيقنا ففيه دراسة وافية عن المؤلف وعصره وحياته ومؤلفاته .

وأتى منهجه محققا لهذا الجانب ، فقد جعل العوامل ثلاثة : اسماً وفعلًا وحرفاً ، وفرّع عن هذه الأنواع أقساما فرعية ، وجعل أبواب النحو المختلفة داخلة تحت هذه الأنواع والأقسام ، على نحو ما ستراه مفصلا في دراسة منهج الكتاب وعلى نحو ما ستطالعه في نص الكتاب بعد ذلك .

وتأتي أهمية هذا الكتاب في كونه من أوائل الكتب التى اهتمت بالعامل النحوي ، بل يفوقها في أنه بنى الدراسة النحوية لأبواب النحو على أساس من العامل النحوي ، الذي دارت حوله كثير من الآراء والمناقشات . ولعل الشنتريني ألف هذا الكتاب ، وأقام دراسته فيه على العامل النحوي ؛ ليدلل على أهميته في الدراسة النحوية ، وأنه لايمكن أن تقوم دراسة نحوية بدونه ، فهو أساس فيها ، وركن من أركان الإعراب الذي تتميز به العربية ، وكل ما قيل ، ويقال عنه ، إنه سبب في تعقيد الدراسة النحوية إنما هو مبني على أمور شكلية لا تقف فى مواجهة المناظرة ، والتمحيص والدليل .

وهذان الكتابان عثرت عليهما مخطوطين في سفر واحد ، وكذلك فقد طبعا في المغرب طباعة حجرية قديمة فى عام ١٣٢٣ هـ [١] في كتاب واحد ، ولعل الذي طبعهما بهذه الصورة ظن أن الكتابين كتاب واحد ، حيث جاء في هذه النسخة بعد نهاية الكتاب الأول : « فرع كتاب تلقيح الألباب » ولم يذكر اسم الكتاب كاملا ، كما ورد في المخطوطة وفي كتب التراجم والفهارس [٢] .

---

(١) طبع الكتاب في مطبعة « الزكي الأبر الأنمى المعلم العربى الأزرق » وهي طباعة قديمة فيها سقط وتحريف على ما سنراه في وصف النسخة المذكورة .

(٢) اسم الكتاب كما ورد في هذه الكتب وفي مخطوطة برلين « تلقيح الألباب في عوامل الإعراب » .

وحيث صدر الكتاب الأول مطبوعا مشتملا على مقدمة تحدثنا فيها عن المؤلف من خلال : عصره – حياته ، رأي العلماء فيه ، مؤلفاته ، شيوخه ، تلاميذه ، وفاته ، فلا أرى حاجة تدعو إلى الحديث عنه هنا مرة ثانية ، بل سأجعل حديثي مقصوراً على هذا الكتاب ، وسأقدم له دراسة مختصرة تشمل : موضوع الكتاب ، ومنهج المؤلف فيه ، ومادته ، ومذهب الشنتريني النحوي ، واجتهاداته ، كما أتحدث فيها عن المصطلح عنده ، وموقفه من الاستشهاد ، ومصادره في كتابه ، وخصائص الكتاب ، والمآخذ عليه ، ثم أعرض لنسختي التحقيق ، وأبين منهجي في التحقيق ، وسأختم نص الكتاب بعد ذلك ببعض الفهارس الكاشفة له .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

د . معيض بن مساعد العوفي

الرياض ١ / ٤ / ١٤٠٨ هـ

١ - « كتاب تلقيح الألباب في عوامل الإعراب » (١)

(أ) **موضوع هذا الكتاب** : الحديث عن عوامل الإعراب ، وأقسامها ، وأنواعها ، حديثا موجزا ، وقد اقتصر على ذلك ، ولم يتجاوزه إلى غيره حتى إنه سمّاه (مقدمة) قال عندما أشار إلى انتهاء الكتاب : « قد أتيت في هذه المقدمة على آخر أصول النحو ، وهو المسمى إعراباً ، واقتصرت عليه ؛ لأنه أهم والمنفعة به أعم » (٢) .

(ب) منهج المؤلف فيه :

المؤلف إذا لم يكن له منهج واضح في كتابه : « تنبيه الألباب على فضائل الإعراب » ، بل مجرد فصول يعقدها ، قد تتداخل مسمياتها ، وقد تعاد في بعض الفصول بعض الأقوال التى وردت في فصول أخرى ، مما يندرج تحت فضائل الإعراب والاهتمام به ، وحث الناس على تعلمه والتزامه ، والتشنيع على اللحن وتركه ومعاداته ؛ فإن المؤلف في هذا الكتاب ، قد رسم لنفسه منهجا جيدا ، التزمه ، وسلم له إلى حد كبير ، فقد نصَّ على أن كتابه هذا ، إنما يتحدث عن عوامل الإعراب فقط ، إذاً فهو لن

---

(١) انظر : الوافي بالوفيات : ٤٦/٤ ، بغية الوعاة : ١٦٣/١ ، كشف الظنون : ٤٨٠/١ ، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان : ٣٥٤/٥ ، معجم المؤلفين : ٢٨٥/١٠ . وانظر مقدمة : « كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب » للشنتريني بتحقيقنا وذلك فيما يخص مؤلفاته .

(٢) تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٨٥ .

يتحدث عن أبواب المبني ، ولا عن أبواب صرفية أخرى ، ولا عن تفصيلات لأحوال الإعراب المتنوعة ، مما نجده في كثير من الشروح والمطولات ، إنما حديثه منصب على الجانب الإعرابي ، وعلى تأثير الإعراب في التركيب ، وقد التزم بمنهجه ، وسار عليه ، وقسّم كتابه على ذلك تقسيما ضمن له السير وفق ما أراده ، وما قصده من تأليف هذا الكتاب .

وهذا المنهج الذى اتبعه المصنف – فيما يبدو لي – منهج جديد لم أجده في كتب النحو التى سبقته [١] ، حيث أقام دراسته على أساس العامل النحوي ، ووزع أبواب النحو المختلفة على تأثير العامل فيها ، وجعل هذا العامل إما فعلًا أو حرفاً أو اسماً ، واستطاع أن يقسم الأبواب وفق ذلك – على ما سنراه في الحديث عن مادة الكتاب بعد قليل – ولم يشذ عن ذلك إلّا ثلاثة أبواب لم يستطع إدخالها ضمن هذا التقسيم ، فآثر ذكرها في آخر كتابه ، وهي : « باب التوابع » ، وما يسمى بباب التنازع وقد سماه : « باب عطف الفعل على الفعل » وكذلك باب « مالا ينصرف من الأسماء » ، ولعل للمصنف العذر فيما فعله ؛ لأنه جعل كتابه وفق العامل وتأثيره ، وقسّمه كما قلنا إلى عوامل فعلية ، وعوامل اسمية ، وعوامل حرفية ، ووزّع أبواب النحو على ذلك ، وعندما أتى لهذه الأبواب الثلاثة وجد أن العامل فيها قد يكون فعلا ، وقد يكون اسما ، وقد يكون حرفا ، فهي إذن لا تختص بواحد من الأقسام الأولى فآثر أن يجعلها بعد نهاية الحديث عن تلك الأقسام المتميزة التى يكون

---

(١) صحيح أن الجرجاني ألف كتابه : « العوامل المائة » قبله ولكن بمنهج يختلف عما سلكه المصنف في كتابه هذا .

عاملها واحداً فقط ، وبذلك يكون المنهج الذي اتبعه المصنف قد استقام له ولم ينخرم ، وقد فعل حسناً بصنيعه هذا إذ لم يدرج هذه الأبواب الثلاثة ضمن ما سبق ، بل أفردها متتابعة بعد نهاية حديثه عن العوامل الرئيسة .

(جـ) مادة الكتـــــاب :

تحدث المؤلف أولاً عن أقسام الكلمة ، وعلامة كل قسم ، ثم عرّف الإعراب وبين ما يكون به الإعراب .

ثم تحدث عن الأشياء التى يدخلها الإعراب .

فذكر أنها قسمان :

أسماء متمكنة – وأفعال مضارعة .

ثم قسم الأسماء المتمكنة إلى آحاد ، ومثنيات ، ومجموعات ، وجعل الآحاد على ضربين : معرب بالحركات ، ومعرب بالحروف ، والمعرب بالحركات صحيح الآخر ومعتله ، ومنه منصرف وغير منصرف ، والمعرب بالحروف : ستة أسماء مضافة معتلة .

ثم عرض للمثنيات وإعرابها ، وللجمع بأنواعه وكيفية إعرابه .

بعد ذلك تحدث عن الضرب الثاني مما يدخله الإعراب ، وهو الفعل المضارع ، وبين كيفية إعرابه ، سواء أكان صحيحا أم معتلا ، أم كان مجردا من الألف والنون والياء ، أم مقترنا بها .

بعد ذلك بدأ المصنف الحديث عن عوامل الإعراب حتى آخر الكتاب قال : (وإذ قد أتينا على جملة المعربات وأحكام آواخرها في الإعراب ؛ فلنتبع ذلك بذكر عوامل الإعراب وأقسامها ، وجمل جامعة لمبهم أحكامها ، معتمدين الإيجاز والاختصار ، متنكبين التطويل والإكثار) .

بعد هذه الكلمات القليلة التى رسم بها المؤلف منهجه في الحديث عن عوامل الإعراب ، بدأ يتحدث عن هذا العامل الذى قسمه إلى قسمين : لفظي ومعنوي .

وقسم المعنوي إلى قسمين أحدهما : الرافع للفعل المضارع ، والثاني الرافع للمبتدأ والخبر .

أما العامل اللفظي ، فجعله على ثلاثة أضرب :

أفعال ، وحروف ، وأسماء .

وجعل الأفعال على ضربين : متصرف ، وغير متصرف ، وكلها عاملة وعملها على ضربين رفع ونصب .

والمرتفع بها الفاعل ، ونائب الفاعل ، واسم كان وأخواتها .

والمنصوب بها على ضربين مفعول ، ومشبه بالمفعول .

والمفعول خمسة : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وفي أثناء حديثه عن المفعول به ، تحدث عن الفعل المتعدي واللازم ، وجعل المتعدي على ثلاثة أضرب : متعد لواحد ولاثنين ولثلاثة .

وأما المشبه بالمفعول ، وهو الضرب الثاني من منصوبات الأفعال ، فجعله في أربعة أنواع : الحال ، والتمييز والاستثناء ، وخبر كان ، وعند الحديث عن التمييز تحدث عن تمييز المقادير ، وتمييز الأعداد ، وذكر فيها أحكام الأعداد وتمييزها ، وكذلك تحدث عما كُنِّي به عن العدد .

ثم تحدث عن الضرب الثاني من الأفعال : وهي الأفعال غير المتصرفة ، وذكر أنها ستة : ليس ، وفعل التعجب ، ونعم ، وبئس ، وحبذا ، وعسى .

وبعد أن انتهى من الحديث عن هذا الضرب من العوامل اللفظية ، وهو عامل الفعل وأقسامه وما يتصل به ، وما يتفرع عن أبوابه ، وفصوله ، وقضاياه ، حديثا مختصرا مفيدا ، بدأ الحديث عن الضرب الثاني من العوامل اللفظية وهو الحروف .

وقال : إن جملة الحروف العاملة أربعون حرفا فصلها في أبواب على النحو الآتى :

باب الحروف التى تنصب المبتدأ وترفع الخبر .

باب عمل « لا » في النفي .

باب « ما » النافية .

باب حروف الجـــر .

باب مذ ومنــــذ .

باب حـــــتى .

باب القســـم .

باب حروف النداء ، ويشتمل على المنادى والترخيم والندبة .

باب الحروف التى تنصب الأفعال المستقبلة .

باب الحروف الجازمة ، وألحق بها باب الشرط وجوابه .

وبعد ذلك بدأ حديثه عن الضرب الثالث من العوامل اللفظية وهو الأسماء .

وجعل الأسماء العاملة على ضربين : ضرب يعمل بمعنى الفعل وضرب يعمل بمعنى الحرف .

والذي يعمل بمعنى الفعل على ستة أضرب ، أحدها : اسم

الفاعل والمفعول به ، والثاني : الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل ، والثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والرابع : المصادر المقدرة بأن والفعل ، والخامس : أسماء الأفعال ، والسادس : ماوقع موقع المشتق مما ليس بمشتق .

أما الأسماء التى تعمل بمعنى الحرف فهي : الأسماء المضافة ، وقال : إن إضافة الأسماء على ضربين إضافة محضة وإضافة غير محضة ، والأولى على ضربين إضافة ملك تقدر باللام ، وإضافة جنس تقدر بمن .

وأما الثانية فعلى أربعة أضرب :

أحدها اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين .

الثاني : الصفة الجاري إعرابها على ماقبلها .

الثالث : إضافة أفعل إلى جماعة هو أحدها .

الرابع : ما كان حقه أن يكون صفة ، فأزيل عن الصفة ، وأضيف إليه الاسم .

بعد هذا تحدث المصنف عن توابع الأسماء في إعرابها وذكر أن جملة التوابع خمسة وهي : التأكيد ، والنعت ، وعطف البيان ، والبدل ، والنسق ، وفي أثناء حديثه عن النعت ، عرض لأنواع المعارف ، لمناسبة وصفها أو الوصف بها ، وجعلها خمسة أصناف : المضمرات ، الأسماء الأعلام ، المبهمات ، ماعُرِّف بالألف واللام ، ماأُضيف إلى واحد من هذه المعارف .

ثم عقد المصنف باباً عن التنازع سمّاه :

« باب عطف الفعل على الفعل » .

وأخيرا ختم الكتاب بالحديث عن باب مالا ينصرف من الأسماء .

وبهذا الباب ينتهي الكتـــــاب .

* * *

٢ – مذهب المؤلف النحوي واجتهاداتـــه :

المؤلف بصري المذهب ، فمن يقرأ كتابه هذا ، يلحظ ذلك بوضوح ، فهو يعرض قضايا كتابه من خلال مذهب أهل البصرة ، ويظهر ذلك في بعض المسائل التي فيها خلاف بين البصريين والكوفيين .

وإليك بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك :

١ – العامل في المبتدأ والخبر عامل معنوي [١] عنده ، وهو تجرد الاسم عن العوامل للإسناد إليه ، وهو مذهب بصري [٢] .

بينما الكوفيون يرون أن المبتدأ والخبر ترافعا [٣] .

٢ – ما يراه في إعراب الأسماء الستة ، وأن إعرابها من مكان واحد ، « والواو والألف والياء » حروف إعراب [٤] عنده . وهو ما يقول به البصريون [٥] .

٣ – يذهب كما يذهب البصريون إلى أن المثنى وجمع المذكر السالم يعربان بالحروف وأن هذه الحروف حروف إعراب [٦] وليست هي الإعراب كما يقول الكوفيون [٧] .

---

(١) كتاب تلقيح الألباب على فضائل الإعراب : ص ٥٦ .
(٢) الإنصاف : ٤٤ ، شرح الرضي : ٨٧/١ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ص ٤٤ .
(٤) تلقيح الألباب : ص ٥٠ .
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٧ .
(٦) تلقيح الألباب : ص ٥١ ، ٥٢ .
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف : ص ٣٣ .

٤ – إذا جرى [١] اسم الفاعل والمفعول على غير من هو له ، وجب إبراز الضمير الراجع إلى من هو له – وهو ما يذهب إليه البصريون – أما الكوفيون فلا يجب ذلك عندهم [٢] .

٥ – العامل في المفعول به هو الفعل وحده ، وهو ما جرى عليه المصنف [٣] وهذا موافق لما يقول به البصريون [٤] .

٦ – قال بفعلية « نعم » و « بئس » [٥] فهو موافق للبصريين ، أما الكوفيون فذهب أكثرهم إلى أنهما اسمان [٦] .

٧ – قال إن « أفعل » في التعجب فعل [٧] ، وليس اسماً ، وهو رأي البصريين بخلاف ما قاله الكوفيون الذين ذهبوا إلى اسميته [٨] .

٨ – لا يجيز تقديم خبر « مازال » وأخواتها مما تلزمه « ما » [٩] على هذه الأفعال وهو ما يذهب إليه البصريون وقد أجاز ذلك الكوفيون [١٠] .

٩ – « إن » وأخواتها ترفع الخبر [١١] عنده وهو رأي البصريين ، بينما

---

(١) تلقيح الألباب : ص ١٤٩ .
(٢) الإنصاف : ٥٧ – ٥٨ .
(٣) تلقيح الألباب : ٦٧ – ٦٩ .
(٤) الإنصاف : ص ٧٨ – ٧٩ .
(٥) تلقيح الألباب : ص ٩٢ .
(٦) الإنصاف : ٩٧ .
(٧) تلقيح الألباب : ص ٩٠ .
(٨) الإنصاف : ١/١٢٦ .
(٩) تلقيح الألباب : ص ٦٤ .
(١٠) الإنصاف : ١٥٥ ومابعدها .
(١١) تلقيح الألباب : ص ٩٧ .

الكوفيون يرون أنها لا ترفعه ، وأنه باق على رفعه قبل دخولها [١] .

١٠–منع تقديم معمول أسماء الأفعال عليها [٢] ، وهو رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون ذلك [٣] .

١١–العامل عنده في المفعول معه الفعل قال : « انتصب ما بعدها – أي ما بعد الواو – بالفعل الذى قبلها ؛ لأنها قوّته فأوصلته إليه [٤] » وهو رأي البصريين ، بينما الكوفيون يقولون : « إنه منصوب على الخلاف » [٥] .

١٢–يجيز تقديم الحال على عاملها إذا كان متصرفا [٦] ، وهو موافق لقول البصريين ، ويمنع الكوفيون ذلك مطلقا [٧] .

١٣–عامل النصب عنده في المستثنى الفعل [٨] ، وهو رأي البصريين ، بينما الكوفيون يرون أن العامل هو « إلّا » [٩] .

١٤–إذا أُريد تعريف العدد المركب دخلت الألف واللام على العدد الأول فقط ، وهو رأي البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا دخولها على الأول والثاني [١٠] . وهو قال [١١] برأي البصريين .

---

(١) الإنصاف : ١٧٦ .
(٢) تلقيح الألباب : ص ١٥٦ .
(٣) الإنصاف : ٢٢٨ .
(٤) تلقيح الألباب : ص ٧٦ .
(٥) الإنصاف : ٢٤٨ .
(٦) تلقيح الألباب : ص ٧٧ .
(٧) الإنصاف : ٢٥٠ – ٢٥١ .
(٨) تلقيح الألباب : ص ٧٦ .
(٩) الإنصاف ٢٦٠ – ٢٦١ .
(١٠) المصدر السابق ٣١٢ – ٣١٣ .
(١١) تلقيح الألباب : ص ٨٤ .

١٥–لا يجوز نداء ما فيه « الألف واللام » إلا اسم الله تعالى ، وهو مذهب البصريين [١] ، وبه قال الشنتريني [٢] ، وذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام [٣] .

١٦–قال : إن الميم في (اللهم) عوض عن حرف النداء [٤] ، وهو ما ذهب إليه البصريون ، وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضا [٥] .

١٧–لا يجوز ترخيم الثلاثي عنده [٦] ، وهو قول البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون [٧] .

١٨–يرى عدم جواز ندب النكرة والمبهم [٨] ، وهو ماذهب إليه البصريون ، وأجاز ذلك الكوفيون [٩] .

١٩–اسم « لا » المفرد النكرة مبني على الفتح عنده [١٠] ، وهو رأي البصريين ، وقال الكوفيون هو معرب منصوب [١١] .

٢٠–تضمر « رب » بعد « الواو » ، فتعمل الجر فيما دخلت عليه

---

(١) الإنصاف : ٣٣٥ – ٣٣٦ .
(٢) تلقيح الألباب ص ١٢٤ .
(٣) الإنصاف : ٣٣٥ – ٣٣٦ .
(٤) تلقيح الألباب : ١٢٨
(٥) الإنصاف : ٣٤١ .
(٦) تلقيح الألباب : ص ١٢٩ .
(٧) الإنصاف : ٣٥٦ – ٣٥٧ .
(٨) تلقيح الألباب : ص ١٣٣ .
(٩) الإنصاف : ٣٦٢ – ٣٦٣ .
(١٠) تلقيح الألباب : ص ١٠٠ .
(١١) الإنصاف : ٣٦٦ – ٣٦٧ .

« الواو » [١] ، وهو رأي البصريين ، بينما يرى الكوفيون [٢] أن الذي عمل الجر هو « الواو » وليس : « رب » .

٢١-في إعراب « مذ ومنذ » [٣] ، أخذ برأي البصريين [٤] حيث يجعلونهما اسمين مبتدأين ويجعلون ما بعدهما خبرا عنهما مع جواز كونهما حرفي جر . أما الكوفيون فيجعلون ما بعدهما مرتفعا بتقدير فعل محذوف [٥] .

٢٢-لا يجوز عنده [٦] توكيد النكرة توكيداً معنوياً ، وهو مايذهب إليه البصريون ، ويجيز ذلك الكوفيون [٧] .

٢٣-لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الجار [٨] ، وهو رأي البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون [٩] .

٢٤-قال الشنتريني : « ومتى كان المعطوف عليه ضمير رفع متصل لم يحسن العطف عليه إلّا بعد تأكيده بآخر منفصل » [١٠] .

وهو رأي البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا العطف في اختيار الكلام بدون توكيد [١١] .

---

(١) تلقيح الألباب : ص ١٠٩ .
(٢) الإنصاف : ٣٧٦ .
(٣) تلقيح الألباب : ص ١١٣ .
(٤) الإنصاف : ٣٨٢ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) تلقيح الألباب : ص ١٦٤ .
(٧) الإنصاف : ٤٥١ .
(٨) تلقيح الألباب : ص ١٧٨ .
(٩) الإنصاف : ٤٦٣ .
(١٠) تلقيح الألباب ص ١٧٨ .
(١١) الإنصاف : ٤٧٤ - ٤٧٥ .

٢٥–عندما تحدث الشنتريني عن « أو » قال : « وليس قول من قال : إنها بمعنى « الواو » أو بمعنى « بل » شيئا ، لأنه قطع بأحد المحتملين من غير توقيف ، وذلك حرام » [١] . وهذا ما يقول به البصريون بينما الكوفيون يقولون بجواز ذلك [٢] .

٢٦–قال الشنتريني عن « لكن » : (ولكن للاستدراك بعد النفي ، فإن كان ما بعدها مستقلا بنفسه ، جاز وقوعها بعد الواجب ، نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم [٣]) وإلى ذلك ذهب البصريون ، أما الكوفيون فأجازوا العطف بلكن في الإيجاب مطلقا [٤] .

٢٧–الرافع للفعل المضارع عنده عامل معنوي ، وهو وقوعه موقع الأسماء [٥] ، وهو مذهب البصريين ، بينما اختلف الكوفيون في ذلك ، فقال بعضهم : يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وقال الكسائي مرتفع بالزوائد في أوله [٦] .

٢٨–قال الشنتريني : وأما « الواو » فإذا كانت لغير الجمع دون العطف انتصب الفعل بعدها بإضمار « أن » [٧] وهو رأي البصريين ، وأما الكوفيون فيقولون هو منصوب على الصرف [٨] .

---

(١) تلقيح الألباب : ص ١٧٣ – ١٧٤ .
(٢) الإنصاف : ٤٧٨ .
(٣) تلقيح الألباب : ص ١٧٨ .
(٤) الإنصاف : ٤٨٤ .
(٥) تلقيح الألباب : ص ٥٦ .
(٦) الإنصاف : ٥٥٠ – ٥٥١ .
(٧) تلقيح الألباب : ص ١٣٧ .
(٨) الإنصاف : ٥٥٥ – ٥٥٦ .

٢٩-ينتصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بإضمار « أن » [١] وهو في ذلك موافق لما ذهب إليه البصريون ، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أنه منصوب بالخلاف [٢] .

٣٠-يقول : إن « اللام » التي تقدر بـ « كي » تنصب الفعل المضارع بإضمار « أن » معها [٣] جوازا ، وهو رأي البصريين ، ويرى الكوفيون أن اللام هي الناصبة بنفسها من غير تقدير « أن » [٤] .

٣١-ينتصب الفعل المضارع بعد لام الجحود بإضمار « أن » وجوبا عند البصريين ، وباللام نفسها عند الكوفيين [٥] . وقد قال الشنتريني [٦] برأي البصريين .

٣٢-ينتصب الفعل المضارع عنده بعد « حتى » بإضمار « أن » [٧] وهو رأي البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « حتى » حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير « أن » [٨] .

٣٣-ذهب [٩] مع أكثر البصريين إلى أن العامل في الشرط وجوابه حرف الشرط ، وقال بعضهم : إن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب ، وقال آخرون : إن حرف الشرط يعمل في فعل

---

(١) تلقيح الألباب : ص ١٣٧ .
(٢) الإنصاف : ٥٥٧ .
(٣) تلقيح الألباب : ص ١٣٩ .
(٤) الإنصاف : ٥٧٥ .
(٥) المصدر السابق : ٥٩٣ .
(٦) تلقيح الألباب : ص ١٣٩ .
(٧) المصدر السابق : ص ١٤٠ .
(٨) الإنصاف : ٥٩٧ .
(٩) تلقيح الألباب : ص ١٤٣ .

الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، وقال الكوفيون جواب الشرط مجزوم على الجوار ، وذهب المازني إلى أن جواب الشرط مبني على الوقف [١] .

٣٤-ومما يدل على مذهبه البصري أنه حينما تحدث عن الأشياء التي يجازى بها في باب الشرط ، قال : و « كيفما » عند الكوفيين [٢] .

٣٥-إذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها ، فإن البصريين يمنعون جر التمييز ، ويوجبون نصبه ، وأجاز الكوفيون خفضه [٣] ، نحو : كم عندك رجل ؟ والشنتريني [٤] يميل إلى رأي البصريين إلّا أنه يجعل الجر قبيحاً لا ممنوعاً .

٣٦-قال بعمل صيغ المبالغة [٥] ، موافقا في ذلك رأي البصريين ، أما الكوفيون فيمنعون إعمالها ؛ لمخالفتها أوزان المضارع ومعناه [٦] .

ومن القضايا التي نرى أنها تحسب للشنتريني حيث انتصر لها وتبنى أكثرها واجتهد في بعضها ما يأتى :

١ - قال بعدم جواز إلغاء الأفعال التي تنصب ثلاثة مفعولين سواء تقدم مفعولها أو تأخر [٧] ، مع أن القضية محل خلاف [٨] بين النحاة فيما يلغى أو يعلق منها .

---

(١) الإنصاف : ٦٠٢ .

(٢) تلقيح الألباب : ص ١٤٤ ، الإنصاف : ٦٤٣ .

(٣) الإنصاف : ٣٠٣ .

(٤) تلقيح الألباب : ص ٨٥ .

(٥) تلقيح الألباب : ص ١٥٠ .

(٦) شرح التصريح : ٦٨/٢ .

(٧) كتاب تلقيح الألباب : ص ٧٣ .

(٨) شرح التصريح : ٢٦٦/١ .

٢ – جعل « كذا » تستخدم على ثلاثة أضرب : مركبة ، ومفردة ، ومعطوفة ، [١] وعند الحديث عنها في كتب النحو ينصون على أنها لا تستخدم فى الغالب إلّا معطوفا عليها [٢] .

٣ – قال بجواز نصب الاستثناء المفرغ على أصل الباب [٣] .

٤ – أجاز إعمال « إن » و أخواتها عند اتصالها بـ « ما » ورجح الإلغاء [٤] ، مع أن الذي أجازه النحاة هو مع « ليت » استصحابا للأصل ، أما مع « إنما » فقد ندر الإعمال ، وروى الأخفش والكسائي عن العرب سماعا « إنما زيدا قائم » فنَصِب زيد ، واختلف في (أن ولكن وكأن ولعل) هل يمتنع قياس المسموع في هذه الأحرف أو يسوغ القياس على ماسمع في إنما ؟ ذهب إلى الأول سيبويه والأخفش ، وإلى الثاني الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك [٥] .

٥ – جعل الإضافة غير المحضة على أربعة أضرب [٦] :

(١) اسم الفاعل .

(٢) الصفة الجاري إعرابها على ماقبلها .

(٣) إضافة « أفعل » إلى جماعة هو أحدها .

(٤) ماكان حقه أن يكون صفة ، فأزيل عن الصفة وأضيف إليه الاسم نحو صلاة الأولى .

---

(١) كتاب تلقيح الألباب : ص ٨٦ .

(٢) شرح التصريح : ٢٨/٢ .

(٣) تلقيح الألباب : ص ٨٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٩٧ .

(٥) شرح التصريح : ٢٢٥/١ .

(٦) تلقيح الألباب : ص ١٦١ .

والنحاة على الثلاثة الأولى ، أما الرابع فيجعلونه [١] من إضافة الموصوف إلى صفته ، بدون أن يكون قسما برأسه من أقسام الإضافة غير المحضة ، ويختلف البصريون والكوفيون في جواز الإضافة في هذا القسم ، فبينما يمنعها الفريق الأول ويؤوِّل ماورد من ذلك ، يجيزها الفريق الثاني [٢] .

٦ - تعريفه للمؤنث الحقيقي يختلف عما عرف لدى الدارسين ، وفي كتب النحو المتأخرة حيث قال عنه : هو الذي بإزائه ذكر نحو امرأة وناقة وجُمْل [٣] .

٧ - بعد أن ذكر أن الفعل المتعدي على ثلاثة أضرب : متعد إلى واحد ، وإلى اثنين ، وإلى ثلاثة ، اجتهد في التقسيمات الفرعية لهذه الأضرب ، وهو اجتهاد يحمد له ، وتقسيم منظم يسجل له ، حيث جعل المتعدي إلى مفعولين على ضربين [٤] : ضرب يجوز حذف أحد مفعوليه ، وضرب لا يجوز فيه ذلك ، والذي يجوز حذف أحد مفعوليه على ضربين : ضرب يجوز دخول حرف الجر على أحد مفعوليه ، وضرب لايجوز فيه ذلك ، الأول : مثل شكرت زيدا معروفه ، وشكرته له ، والثاني مثل أعطيت زيدا درهما ، والذي لا يجوز حذف أحد مفعوليه : كل فعل تجاوز فاعله إلى مبتدإٍ أو خبر فنصبهما .

---

(١) شرح التصريح : ٣٣/٢ .
(٢) الإنصاف : ٤٣٦ .
(٣) تلقيح الألباب : ص ٦٠ - ٦١ .
(٤) المصدر السابق : ص ٧٠ .

والذي يجعلنا نقول إن هذا التقسيم يحسب للمؤلف ، ويعد من اجتهاداته ، أن ما استقر في كتب المتأخرين من تقسيم الفعل المتعدي لمفعولين هو أن يقسم بحسب الجملة التى يدخل عليها فيقولون : « ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر » أو « ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر » دون الدخول فى تفصيلات أخرى كما فعل صاحبنا .

٨ – بوّب للاسم الواقع خبراً أو صفةً أو صلةً أو حالًا مما هو واقع موقع المشتق وليس بمشتق وسماه : « باب ما يعمل عمل المشتق مما ليس بمشتق » [١] .

وجعله أحد أقسام الأسماء العاملة بمعنى الفعل .

٩ – يرى أن حق اسم كان وأخواتها أن يكون معرفة ، وحق الخبر أن يكون نكرة ، ولا يجوز عكس ذلك إلّا في ضرورة الشعر [٢] .

٣ – المصطلح النحوي عنده :

المصنف استخدم المصطلح النحوي الذى شاع واستقر ، وهو في مجمله مصطلح بصري ، فالمتتبع لكتابه يجد أنه قد أخذ بالمصطلح البصري في عمومه ، فنجد عنده :

المبتدأ ، الخبر ، لام الابتداء ، الأسماء المتمكنة ، ومصطلح (نصب ورفع وجر) منصرفا وغير منصرف ، نون جماعة مؤنث ، الواجب وغير الواجب ، المفعول به ، المفعول له ، المفعول المطلق ، المفعول معه ،

---

(١) تلقيح الألباب : ص ١٥٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٥ .

المفعول فيه ، الظرف ، مضارعا للمضاف ، تأكيداً ، بدلًا ، وحروف الجر ، أسماء الأفعال ، الشرط وجوابه .

كما يتردد عنده بعض المصطلحات الكوفية ، كاستخدامه النعت بدلاً من الصفة ، ومفعول مالم يسم فاعله (١) بدلاً من نائب الفاعل ، ولام الجحود بدلاًمن لام النفي ، وضمير مجهول بدلاً من ضمير الشأن ، نسقا بدلاً من العطف بالحرف .

كما وجدته يستخدم مصطلحا لم أجده عند غيره وهو :

لام الغرض ، ويقصد بها لام التعليل (٢) ، كما وجدته يضع ترجمة لباب نائب الفاعل بقوله : « باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه » (٣) وهذا مصطلح لم أجده – فيما اطلعت عليه – قبل ذلك فسيبويه استخدم « المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول » (٤) والمبرد استخدم مصطلح « المفعول الذي لا يذكر فاعله » (٥) وورد عند ابن السراج « الفعل الذي بُني للمفعول ، ولم يُذكر من فعل به » (٦) .

كما استخدم الشنتريني مصطلح « جملة ابتدائية » (٧) مكان جملة

---

(١) استخدم الفراء فعل مالم يسم فاعله : معاني القرآن للفراء ١٠٢/١ ، ١١٢ ، ١٤٦ ، ٣٠١ ، ومواضع أخرى كثيرة .

(٢) انظر تلقيح الألباب : ١٣٩ – ١٤٠ .

(٣) تلقيح الألباب : ٦٢ .

(٤) الكتاب : ٤١/١ ، كما وردت عنده مصطلحات أخرى لنائب الفاعل قريبة من ذلك حسب النيابة انظر الكتاب : ٤٢/١ ، ٤٣ .

(٥) المقتضب : ٥٠/٤ .

(٦) الأصول فى النحو : ٢٨٧/٢ .

(٧) تلقيح الألباب : ٥٧ .

اسمية حينما تحدث عن الجملة الواقعة خبراً ، مع أن الذى استقر لدى النحاه تسمية الجملة المبدوءة باسم الواقعة خبراً جملة اسمية [١] ، أما الجملة الابتدائية فهي الواقعة فى ابتداء الكلام وهي من أنواع الجمل التى لا محل لها من الإعراب [٢] ، بينما الجملة الواقعة خبراً لها محل من الإعراب [٣] .

٤ – موقفه من الاستشهاد :

قضية الشاهد عنده ، لم يعتن بها العناية المطلوبة ، بل ترد عنده . أحيانا ، إذا احتاج إليها ، فهو يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته ، وبخاصة القراءات السبعية ، وبعض الأمثال العربية ، وبالشعر الذي قيل في عصر الاستشهاد ، فقد أورد شواهد لعدد من الشعراء الذين يستشهد بشعرهم من مثل :

مزاحم بن الحارث العقيلي ص ١١٠، وعامر بن الحارث بن كلفة وقيل كلدة من بني ضبة من نمير المعروف بجران العود ص ١٠٩ ، والأعشى ميمون بن قيس ص ١١١ ، وامرئ القيس بن حجر الكندي ص ١١٥ ، وميسون بنت بحدل الكلابية ، زوج معاوية – ص ١٣٧ ، والنابغة الذبياني ص ١٥٨ ، ولبيد بن ربيعة ص ١٧٣ ، وكثيِّر عزة ص ١٨١ ، وأورد بيتا لقائل مجهول وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل ، وقيل لرجل من عبد مناة بن كنانة ص ١٠١ .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٩١/١ ، شرح التصريح : ١٦٠/١ .
(٢) مغني اللبيب : ٥٠٠ .
(٣) المصدر السابق : ٥٣٦ ، وانظر ماذكرناه في ص : ٥٧ .

كما أورد بيتا اختلف في قائله ، فنسب لعدد من الشعراء ، وأوضحنا ذلك في مكانه فى ص ١١٩ – ١٢٠ ، كما أورد بيتا في ص ١٢٨ ، لمجهول أيضا ، ونسبه بعضهم لأبي الأسود الدؤلي ، وبعضهم إلى أبى زبيد الطائي ، وقد أشرنا إلى ذلك في مكانه .

وهو يقتصر في كثير من شواهده الشعرية على موضع الشاهد ، وما يؤدي الغرض ، دون ذكر البيت كاملا ، فقد يقتصر على شطر منه ، أو على جزء من الشطر .

وأكثر أمثلته من الكلام المصنوع ، ويعتمد كثيرا على أمثلة سيبويه والمبرد ، وقد نجد له العذر في اعتماده على الأمثلة المصنوعة ، فهو يتحدث عن الإعراب وعوامله ، مع الاختصار والإيجاز في ذلك وعدم التطويل ، والاقتصار على المهم الذي له صلة وثيقة بعامل الإعراب ، وذلك يقتضي منه في أغلب الأحيان التمثيل من المصنوع ، ولا يحتاج منه إلى شواهد لإثبات قواعده التى يتحدث عنها .

٥ – مصادره فى كتابـــه :

لم يشر المصنف إلى مصادره في هذا الكتاب ، فهو لا يروي عن نحاة قبله أخذ عنهم ، ولا يورد أسماء نستطيع من خلالها معرفة أساتذته الذين أخذ عنهم النحو ، ونراجع أقوالهم في كتبهم أو في المصادر التى نقلت عنهم ، كما أنه لا ينقل من كتب معينة أخذ عنها ، حتى نعتبرها من مصادره ، فنقيم لها دراسة مستقلة .

ونقارن بينها وبين نقله ؛ لنرى مدى التزامه بالنص المنقول ، ونسبة هذا النص إلى صاحبه .

فهو أخذ مادته مما استقر لديه من قراءات في كتب النحو مجتمعة ، وبخاصة كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد ؛ لأننا نلاحظ اعتماده على أمثلة الكتابين في أغلب ما يورد من أمثلة ، وكذلك الشواهد الشعرية نجده يأتي بأكثرها من هذين المصدرين ، ولكن – كما أشرنا آنفا – بدون ذكر لهما ، كما أنه لا يعزو ما يأتي به لأحد من النحاة ، ولا لكتاب معين ، ولم يرد عنده قول منسوب للنحاة إلّا لسيبويه [١] والجرمي [٢] ، وأحيانا يقول : « عند بعضهم » ، بدون ذكر أشخاص أو مدارس نحوية [٣] .

٦ – خصائص الكتـــاب :

(١) الأسلوب : أسلوب المؤلف في كتابه سهل لا تعقيد فيه ولا التواء ، ويصل إلى المعنى الذي يريده مباشرة بدون أن يدخل في مقدمات ؛ ليصل بها إلى نتائج يسعى إليها ، كما تمتاز عباراته بالوضوح والنداوة التى طالما افتقدها القارئ في كثير من المصنفات ، وبخاصة الشروح التي تعنى بدارسة متون اللغة والنحو ، فما يدخل القارئ إلى قراءة كتابه إلّا ويحس في نفسه رغبة ملحة للاستزادة ، ودافعا قويا لإتمام مابدأ به ... كما لايجد القارئ صعوبة تذكر في الوصول إلى المعنى الذى يريده المؤلف بسببٍ من هذه السهولة والوضوح في الأسلوب .

---

(١) تلقيح الألباب : ص ٨٠ ، ١٤٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٨٠ .

(٣) ورد ذكر الكوفيين فقط مرة واحدة : تلقيح الألباب : ص ١٤٤ .

ولم يكن المؤلف صاحب استطراد ، ولا خروج عن الموضوع الذي يتحدث فيه ، بل هو صاحب إيجاز ، وكثيرا مايكتفي بالإشارة والتلميح للموضوع الذي عقده ، انظر ماذا يقول عندما تحدث عن الكلام وما يأتلف منه : قال : « اعلم أن جميع الكلام يأتلف من ثلاثة أقسام : فأحدها : يسمى اسماً ، وعلامته : أن يحسن فيه الألف واللام ، أو الإشارة ، أو الإخبار عنه نحو الغلام ، والضرب ، ونحو هذا زيد ، وهذه مكة ، ونحو قام زيد ، وهذا أخوك ، والثاني يسمى فعلاً ، وعلامته : أن يحسن فيه قد ، أو يكون أمراً ، نحو قد قام ، وقد يقوم ، والأمر قم ، واقعد . والثالث يسمى حرفاً ، وعلامته : امتناع علامات الأسماء والأفعال منه ، نحو من وإلى وثم وبل » [1] .

فهل هناك أسلوب أسهل من هذا الأسلوب . وأرق عبارة ، وأوضحها ؛ لتأدية المعنى ، ثم ألا تلاحظ ذلك الإيجاز والاختصار ، عند حديثه عن علامات الأفعال خاصة ، ولا نود الإكثار من ضرب الأمثلة فالقارئ يدرك ميزة أسلوبه تلك من نظرة عجلى في الكتاب .

(٢) يلتزم المصنف منهجه تماما – في هذا الكتاب – فإذا ما عرض لقضية لا تتفق مع الباب الذي يتحدث فيه ، فإنه يشير إلى ذلك ، فانظر إليه عندما تحدث عن الضرب الثاني من منصوبات الأفعال ، وهو المشبه بالمفعول وذكر منها « الحال والتمييز والاستثناء وخبر كان » ، قال « أما اسم » إن « فليس من منصوبات الأفعال » [2] وهو يقصد أن العامل فيه حرف لا فعل ولذلك لا يدخل في هذا الباب .

---

(١) تلقيح الألباب : ص ٤٥ – ٤٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ٧٦ .

وكذلك نراه يشير إلى مثل ذلك ، عند ما تحدث عن معتل الآخر في باب الآحاد ، وأورد ضمن أمثلته « جوارٍ » مع أنها جمع قال : « وإنما ذكرت « جواريَ » مع الآحاد ؛ لأن إعراب الجمع المكسر كإعراب الآحاد » [١] .

٣ - لا يدخل المؤلف - غالبا - فى تفصيل أو شرح للأبواب التي يتحدث عنها ، فمثلا عندما تحدث عن الأسماء الستة اكتفى بعدِّها ، وبيان إعرابها ، وبعض شروط إعرابها بالحروف ، والتمثيل لذلك من عنده [٢] ، ولم يتحدث عن بقية الشروط التى تشترط لإعراب الأسماء الستة بالحروف ، وكذلك لم يتحدث عن اللغات الجائزة فى هذه الأسماء ، ولم يورد لذلك شواهد قرآنية ولا شعرية ، بل اكتفى بالمثال المصنوع .

وكذلك عندما تحدث عن المثنى [٣] والجمع [٤] المسلم وتأنيث الفعل للفاعل [٥] .

ولكنه يعذر في ذلك ؛ لأنه ملتزم بمنهجه ، وهو الحديث عن عوامل الإعراب ، فنجد حديثه منصبا على ما يؤدي إلى الإعراب ، ولحركة الإعراب ، ولا يدخل في تفصيلات كثيرة معقدة إلّا فيما ندر مما له صلة وثيقة بالإعراب .

---

(١) تلقيح الألباب : ص ٥٠ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق ص ٥١ .
(٤) المصدر السابق ص ٥٢ .
(٥) المصدر السابق ص ٦٠ - ٦١ .

(٤) المؤلف لا يعيد القضايا المتشابهة ، بل يشير إلى ذلك إشارة عابرة فقط ، فمثلا حينما تحدث عن خبر كان وأخواتها قال : « وكلما كان خبرا للمبتدأ جاز كونه خبرا لهذه الأفعال » [١] ، ثم لم يفصل ذلك ، بل قال : « وقد تقدم تفصيله في باب الابتداء » [٢] وما ذلك إلّا لالتزامه بمنهجه – كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق – .

(٥) لم يكن هناك اهتمام كبير بالعلة النحوية ، فهو كما أشار إلى ذلك في كتابه يعتمد الإيجاز والاختصار ، ويتنكب التطويل والإبهام ، ولذلك لاتجده يُعنى بالعلة النحوية إلّا قليلا ، وإليك نماذج لذلك :

أ – تعليله رفع الفعل المبني للمجهول للمفعول به ، قال : « وارتفاعه ؛ لأنه قد قام مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه » [٣] .

ب – التعليل لجواز التذكير والتأنيث في الجموع [٤] .

جـ – عدم جواز الإخبار بالزمان عن الجثث ، لانعدام الفائدة في ذلك [٥] .

د – في الترخيم : تحدث عن مراعاة النظير في الاسم المرخم إذا عومل معاملة ما لم يحذف منه شيء واهتم بعلة ذلك [٦] .

(٦) المؤلف مغرم بالتقسيمات الكثيرة للقضايا النحوية ، فمثلا نراه عندما تحدث عن الفعل المتعدي إلى مفعولين ، يعرض

(١) تلقيح الألباب : ص ٦٦ .
(٢) المصدر السابق : ٦٦ .
(٣) المصدر السابق : ص ٦٢ .
(٤) المصدر السابق : ص ٦١ .
(٥) المصدر السابق : ص ٥٨ .
(٦) المصدر السابق : ص ١٣٠ .

تقسيمات [١] كثيرة له ، ثم يفرع هذه التقسيمات إلى تقسيمات أخرى ، مع ضرب الأمثلة لكل قسم في نسق جيد ومقنع .
وكذلك تقسيمه لاستخدام : كذا [٢] .

٧ - مآخذ عامة على الكتاب :

وكما اشتمل الكتاب على كثير من الخصائص الجيدة والمحاسن التي تعد للمصنف وتحسب له ، فهناك - من وجهة نظري - مآخذ على كتابه لعلنا نجملها فيما يلي :

(١) وقعت أخطاء نحوية في كتابه ، وأرجعنا كثيرا منها إلى أنه سهو ، أو مما وقع فيه النساخ ، من مثل : فلا يكون منها ظرفا إلا المبهم [٣] ، ونحو قوله : « منها ما ليس له فعلا من أمثلة الفعل » [٤] ونحو (وليس له فعلا نحو حمران وعمران) [٥] .

(٢) نسب لسيبويه أنه يمنع حذف ألف الاستفهام من الوصف الرافع لفاعله في نحو : أقائم أخواك ، قال : (ولو حذفت ألف الاستفهام لم يجز عند سيبويه ؛ لأنه لا يعمل عنده حتى يكون خبراً ، أو صفة ، أو حالًا ، أو معتمدا على ما يطلب الفعل ، نحو « ألف » الاستفهام و « ما » النافية [٦] ....) . مع أن سيبويه لم يقل بالمنع ، بل أجاز

---

(١) تلقيح الألباب : ص ٧٠ .
(٢) المصدر السابق : ص ٨٦ .
(٣) المصدر السابق : ص ٧٤ ، والصواب (ظرف) .
(٤) المصدر السابق : ص ١٨٣ والصواب (فعل) .
(٥) المصدر السابق : ص ١٨٣ والصواب (فعل) .
(٦) المصدر السابق : ص ١٤٨ - ١٤٩ .

ذلك على قبح وأورد مازعمه الخليل في ذلك [١] .

(٣) عندما تحدث عن العامل المعنوي ، ذكر أنه على ضربين أحدهما : الرافع للفعل المضارع ، وهو وقوعه موقع الأسماء في نحو قولك : زيد يقوم وهذا تمثيل صحيح ، ولاغبار عليه ، ولكن عندما مثل بعد ذلك بقوله : « وإن زيدا لن يقوم » [٢] فقد أخطأ بذلك التمثيل ؛ لأنه مثال على العامل اللفظي لا المعنوي ، إذ عامل النصب في الفعل ، « لن » ، ولأن ذلك خطأ واضح ، فلم أجد مبررا لإثباته في صلب الكتاب وآثرت إثباته في الهامش والإشارة إليه في موضعه [٣] .

(٤) أحيانا يجمل المصنف الحديث عن بعض الأبواب إجمالا مخلًا نوعاً ما ، أو ناقصاً ، فمثلاً عندما تحدث عن باب « مذ ومنذ » ، نجده لا يعطي الموضوع حقه من التوضيح ، وبيان مايجوز فيهما من إعراب ، وقد أتى كلامه ملبساً عندما تحدث عن حكمهما ، وحكم مابعدهما ، فيقول : « اعلم أن « مذ ومنذ » يجوز أن يكون كل واحد منهما اسماً ، فيرتفع مابعده بالابتداء والخبر ، ويجوز أن يكون حرفاً جارًّا » [٤] .

وكان عليه أن يفرق بين « مذ » و« منذ » من جهة والاسم الواقع بعدهما ، فيوضح إعراب كل منهما في حال الرفع ، ثم يشير إلى كونهما

---

(١) ينظر في ذلك : الكتاب : ١٢٧/٢ ، شرح المفصل : ٩٦/١ ، شرح الكافية الشافية : ٣٣٢/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٧/١ .

(٢) تلقيح الألباب : ص ٥٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥٦ هامش : ٢ .

(٤) المصدر السابق : ص ١١٣ .

جارين ، إذا أتى مابعدهما مجروراً ، وقد فعلت كتب النحو [١] ذلك .

وعندما تحدث عن التعجب [٢] ، أغفل شروط الاسم الذي يتعجب منه ، ولم يذكر إلّا القليل منها في أثناء حديثه عن كيفية التعجب مما زاد عن الثلاثة ، أو ما دل على لون .

وكذلك لم يتحدث عن جميع الأشياء التى يحصل بها تعليق الفعل عن العمل ، وذلك في أثناء حديثه عن التعليق والإلغاء والإعمال للأفعال التى تنصب مفعولين [٣] .

(٥) لم يتحدث المصنف عن باب الاشتغال ، ولعله ينظر إليه من خلال باب المفعول به ، ومن خلال باب المبتدأ في حال رفعه .

٨ - نسختا التحقيق :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين : إحداهما مخطوطة والثانية مطبوعة طباعة حجرية ، وقد رمزت للأولى بـ (أ) ، وللثانية بـ (ب) .

الأولـــى (أ) :

نسخة خطية موجودة في برلين برقم ٦٥٢٤ . وقد كتبت هذه النسخة بخط مشرقي واضح في عمومه ، إلا فيما قلّ منه ، ولكنها

---

(١) ينظر في ذلك : المقتضب : ٣/٣٠ - ٣١ ، شرح المفصل : ٨/ ٤٤ - ٤٦ ، مغني اللبيب : ٤٤١ - ٤٤٣ ، الهمع : ٣/٢٢٠ - ٢٢٦ .

(٢) تلقيح الألباب : ص ٩٠ - ٩١ .

(٣) المصدر السابق : ص ٧١ .

لا تخلو من الخرم والنقص والطمس لبعض الحروف والكلمات مما يحدث عادة في المخطوطات ، وفي بعض منها صعوبة في قراءة بعض الكلمات ، وقد لحق هذا الكتاب بتر فنقص من آخره بضع ورقات ، أشرنا إليها في مكانها عند التحقيق ، فهذه المخطوطة أتت في مجموع كبير ، يبدأ أولها من ورقة ٤٠ كتب عليها عنوان : « كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب » [١] ، ومما جاء فيها :

« كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ، تأليف الشيخ الأديب الإمام الرئيس أبي بكر محمد بن عبد الملك النحوي وفقه الله لمرضاته ، مما نسخ لخزانة الشريف الأمير الأجل الخطير الحسن بن جعفر ابن نزار نفعه الله باكتسابه ، وخصه بالسعاة في جميع أسبابه ، وأكرمه في الدارين جميعا ، وجعل عليه من الحوادث ستراً منيعاً ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، والحمد لله وصلواته على نبيه سيدنا محمد النبي وآله وسلامه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ونعم المولى ونعم النصير » .

كما كتب على هذه الصفحة بعض التملكات الأخرى ، ولكنها ليست مقروءة تماما . ثم يبدأ الكتاب الأول وهو : « تنبيه الألباب على فضائل الإعراب » من ورقة ٤٠ (ب) ويستمر إلى أواخر ورقة ٥١ (أ) وبها ينتهي كتابه الموسوم بـ « تنبيه الألباب على فضائل الإعراب » .

ثم يبدأ هذا الكتاب من آخر هذه الصفحة حيث جاء فيها :
« يتلوه كتاب تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ، تأليف الشيخ الأديب

---

(١) وقد خرج هذا الكتاب مطبوعا بتحقيقنا وأفردته بدراسة مستقلة .

الإمام المعروف بابن السراج الشنتريني » . وهذا هو الكتاب الذى نحن بصدد تحقيقه ، حيث يظهر من كلام المصنف أنه قام بتأليفهما في وقت واحد ، وهذا الكتاب أخذ حيزاً أكبر من الأول في هذه المخطوطة ، إذ يبدأ من آخر ورقة ٥١ (أ) ، وأوله باب معرفة « ما يأتلف منه الكلام » ، وينتهى بنهاية ورقة ٨٤ (ب) الذي انتهت بها هذه المخطوطة ، وذلك في أثناء حديثه عن أنواع المعارف ، وقضية الوصف بها ، وقد أشير إلى ذلك في موضعه من التحقيق . أما الورقة ٨٥ (أ) من هذا المجموع فليس فيها شيء بل عليها بعض التملكات غير الواضحة ...

والورقة من هذه المخطوطة تشتمل على ستة عشر سطرا ، وفي كل سطر مامعدله عشر كلمات ، ولم يُبَيَّن على هذه المخطوطة تاريخ نسخها ، ولا من قام بنسخها ، ولكن عليها ما يفيد بأنها نسخت لخزانة الشريف الأمير الحسن بن جعفر بن نزار ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

الثانيـــــة (ب) :

نسخة مطبوعة طباعة حجرية قديمة بخط مغربي ، مليئة بالأخطاء ، والنقص ، والسقط الكثير في أثنائها ، إلا أنها كاملة تحتوى على مجموع كتابي الشنتريني . « هذا الكتاب وكتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب » وقد طبعت بمطبعة المعلم العربي الأزرق سنة ١٣٢٣ هـ . في المغرب .

جاء في الصفحة الأولى : « كتاب تلقيح [١] الألباب على فضائل الإعراب » تأليف الشيخ الأديب الإمام الرئيس بمكة المشرفة أبي بكر محمد بن عبد الملك النحوي الأندلسي المعروف بابن السراج رحمه الله بمنّه » ، وهو يقع في سبع ملازم ، كل ملزمة تقع في ثماني صفحات رقمت صفحاتها بأرقام متسلسلة ، وفي كل صفحة من ٢٣ إلى ٢٥ سطرا . ومعدل كلمات كل سطر عشر كلمات .

ويستغرق الكتاب الأول منها (ملزمتين) إلّا صفحة واحدة ، ينتهي فى ص ٧ من « الملزمة » الثانية وفي آخره : « قال الشيخ الأديب الرئيس أبو بكر النحوي : والكلام على هذا أكثر والزيادة على ماهو فيه تمل ، والله الموفق للصواب برحمته » .

ثم كتب بعد ذلك : « فرع كتاب تلقيح الألباب » ، ولم يذكر اسم الكتاب كاملا [٢] ، ثم يبدأ هذا الكتاب بباب « معرفة ما يأتلف منه الكلام » ، حتى يأتي على آخره ، وهو باب « مالا ينصرف » . وقد جاء فى آخر هذا الكتاب المطبوع : « كمل بحمد الله تلقيح ذوي الألباب ، قال الشيخ الأديب الرئيس أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج : قد أتيت في هذه المقدمة على آخر أصول النحو ، وهو المسمى إعرابا ، واقتصرت عليه ؛ لأنه أهم ، والمنفعة به أعم ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم » .

---

(١) يلاحظ أن الكتاب الأول في هذه النسخة طبع باسم : « تلقيح الألباب على فضائل الإعراب » والصحيح أن هذا الكتاب : « تنبيه الألباب على فضائل الإعراب » . أما الثاني فهو : « تلقيح الألباب في عوامل الإعراب » وهو الذي نحن بصدد تحقيقه .

(٢) اسم الكتاب كما ورد في النسخة المخطوطة وفي كتب التراجم والطبقات والفهارس التي ذكرته : « تلقيح الألباب في عوامل الإعراب » . وهو كتابنا هذا .

ثم ذُيـــل بالكلمة التالية :

(قالِ كاتبه : كان الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين ، وكان الفراغ من طبعه بعد مقابلته وتصحيحه في ثاني وعشري محرم الحرام عام ثلاثة وعشرين وثلاثمائة وألف ، والحمد لله رب العالمين .

وذلك بمطبعةٍ للزكي الأبر الأنمى المعلم العربي الأزرق) .

وبقي أن أذكر أن هذه النسخة المطبوعة تعتبر في حكم المخطوطة ؛ لقدمها ؛ ولعدم وجود الأصل الذى طبعت عنه ، فقد حاولت بالبحث والسؤال ، وتكليف بعض الإخوان أن يبحثوا في المغرب عن أصل هذه النسخة فلم أوفق إلى ذلك ، وقمت قبل قراءة هذه المخطوطة بالتعرف على الخط المغربي ، وطريقة الكتابة به ، ورسم الحروف الهجائية به ، وقد صادفتني بعض الكلمات التى حاولت التغلب عليها بتوفيق من الله وفضل .

٩ - منهجي في التحقيق :

(١) أقمت المقابلة على النسختين ، فما كان صوابا ومتفقا مع النص أثبته في المتن ، وما رجحت أنه زائد لخطإٍ ، أو سهو ، أو زيادة ، أو تصحيف ، أو ما شابه ذلك ، أشرت إليه في الحاشية ، ولم أعتمد في المتن على نسخة معينة .

(٢) قمت بتصحيح النص ، وحرصت على سلامته بقدر مااستطعت ، مع الالتزام بنص الكتاب ، وحررت ما فيه من أخطاء نحوية ، أو إملائية . أو ماوقع بسبب النسخ ، وأشرت إلى كل ذلك في الحاشية ، ولم أشر إلى ترك المصنف للهمزة أو للنقط ، مما يقع عادة

في المخطوطات ، وأضفت ما يحتاج إليه النص من حرف أو كلمة سقطت سهوا ، وقد أشرت إلى كل ذلك في موضعه .

(٣) الساقط من إحدى النسختين أثبتّه بين قوسين معقوفين هكذا [ ] ، وأشير في الحاشية إلى النسخة التى سقط منها .

(٤) الخطأ الواضح لم أثبته في المتن ، وأشرت إليه في الحاشية ، وقد ورد ذلك مرة واحدة في ص : ٥٦ .

(٥) خرَّجت الآيات القرآنية ، وبينت اسم السورة ورقم الآية ، وأكملت ما يحتاج من الآيات إلى إكمال في الحاشية ، مع ضبط الآيات بالشكل .

(٦) خرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات السبعية والعشرية .

(٧) حاولت - قدر المستطاع - تخريج الأقوال ، والآثار ، والأخبار ، والأمثال .

(٨) خرَّجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء ، ومن كتب النحو ، واللغة ، والشروح ، والمطولات ، والمجموعات ، وأكملت أنصاف الأبيات في الحاشية ، وعينت القائل ما أمكن ذلك ، مع ضبط الأبيات بالشكل .

(٩) شرحت المفردات الغريبة ، أو الغامضة ، سواء في نص الكتاب أو في الشواهد الشعرية ، وكان ذلك بقدر يسير .

(١٠) ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب .

(١١) وثقت بعض القواعد النحوية ، التى أرى أنها في حاجة إلى ذلك ، إما بسبب نسبتها لبعض النحاة ، أو لذكر صاحبها ، أو لحاجتها إلى مثل ذلك ، وبخاصة تلك القواعد العامة التى استفاد أمثلتها من

كتاب سيبويه أو المقتضب ، ولم ألجأ إلى توثيق بعض هذه القواعد ؛ لشيوعها واستقرارها منذ زمن قبل المؤلف ، ولكننى قد أشير إلى بعض هذه القواعد العامة المشهورة ، التى يصدر فيها المؤلف حكما عاما ، والمشهور خلافه ، أو فيها خلاف ظاهر .

(١٢) وضعت بعض الفهارس التى تعين الباحث على الوصول إلى ما يريد من الكتابين من مثل : فهرس الآيات القرآنية ، والأمثال والأقوال ، والشواهد الشعرية ، والأعلام ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات .

(١٣) في الإحالة إلى المراجع ، حاولت ترتيبها حسب وفاة أصحابها ، وقد شذ من ذلك القليل منها .

* * *

كتاب

تلقيح الألباب في عوامل الإعراب

تأليف

أبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني

المتوفى سنة ٥٤٩ هـ

فقال له أما حين الهجا بن الإلا قال حسن عنبي

ويونس فقال الله حاجتي وانصرف ... يسير

الترمذي يقول أصحابه فضل الله الكريم إخوانه على جميع الناس

واهتموا بأفضال قاسم النار دارا كما قال إن سلما والله

ما أصبت شيئا كان بين أزهار في النحو

الأديب الإمام الرئيس أبو بكر محمد عبد الملك النحوي

واستنسخا ما قرروه ... [illegible]

ساهر فيه فضل ونصحه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خاتم

النبيين وسلم تسليما كثيرا وحسبنا الله ونعم الوكيل

تم كتاب تلقيح الألباب

في عوامل الإعراب

للشيخ الأديب الإمام المعروف بابن السراج

الشنتريني

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ... [illegible]

اعلم أن جميع الكلام ينقسم ثلاثة أقسام وجدنا

الصفحة الأولى من نسخة (أ)

بينهما اسما وعلامته ان يخبر فيه الالف واللام او الاشارة
او الاخبار عنه نحو الغلام والضرب ونحو هذا زيد
وهذه مكة ونحو قام زيد وهذا اخوك والثاني يسمى
فعلاً وعلامته ان يحسن فيه قد او يكون امرا نحو قد قام
وقد يقوم والامر قم واقعد والثالث يسمى
حرفا وعلامته امتناع علامات الاسما والافعال نحو
من والى وثم وبلا وما اشبه ذلك مما جا لمعنى ليس باسم
ولا فعل باب [illegible] الاعراب واقسامه
الاعراب هو ان يختلف اواخر الكلام لاختلاف العامل
فيه ومثال ذلك هذا زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
وهو على ضربين ضرب يشترك فيه الاسم والفعل وهو
الرفع والنصب مثاله زيد يقوم وان زيدا لن يقوم
وضرب لا اشتراك في شي منه وهو الجر والجزم فالجر
يختص الاسما ولا يدخل الافعال ومثاله مررت بزيد
ونزلت على عمرو والجزم يختص الافعال ولا يدخل على
[illegible] يكون

الصفحة الثانية من نسخة (أ)

اعزك الله ان ابيك كان صريعا لا بما التقت العيسى الى ما جبهه
فقال اقمه عن مجلسي وانصرفوا خاسرين بسببه وقال ابن الاعرابي
حضرت مجلس رجل كثير الجمع فقطعني ما رأيت من ذلك عن حاجتي
التي اردت ذكرها واحجمت عنه حتى رأيته يتكي على كاتبه ويقرأ
عليه ولم اكتب اليك فجئتكم خوفا من ان تقف على رد او تبعد بكتب
كاتبه رد آية فقال له اما تحسن الهجاء اي التهجي وقال محمد
في عيسى بن نوح منه فسالته حاجتي وانصرفت وقال بعض العرب
لاصحابه قضى الله لكم الحوائج على احسن الوجوه وامنوا ما
فقال قاسم انما هذا كما قيل

ان سليمى والله يكلؤها ... ضنت بشيء ما كان يرزؤها

قال الشيخ الاديب الفقيه ابو بكر النحوي
والكلام على هذا الكثير والزيادة على ما هو فيه مقنع والله الموفق
للصواب برحمته ، فرغ من كتاب تلقيح الالباب

معرفة ما يأتلف منه الكلام

اعلم ان جميع الكلام يأتلف من ثلاثة اقسام فاحدها يسمى اسما
وعلامته ان يحسن فيه الالف واللام والاضافة والاخبار عنه
نحو الغلام والفرس ونحو هذا زيد وهذه مكة ونحوها من زيد
وهذا اخوك والثاني يسمى فعلا وعلامته ان يحسن فيه قد
او يكون امرا نحو قد قام وقد يقوم والامر قم وافعل والثالث
يسمى حرفا وعلامته امتناع علامات الاسماء والافعال منه نحو
من والى وثم وبل وما اشبهه مما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل

باب معرفة الاعراب واقسامه

8

الأصوات نحو حضرموت وبعلبك . ومنهم من يضيف هذا الضرب
من الأسماء ويثني إضافة لم يفتح الياء من معدي وأخواته . ومنهم
من لا يصرفه مع الإضافة كأنه مؤنث معرفة . وأما المبني منه
بجملته فما كان الآخر لفظا أعجميا يشبه الأصوات نحو عمرويه وسيبويه
والآخر هذا مبني على الكسر ويلحقه التنوين في حال التنكير
. وجميع هذه الأنواع الستة وما جرى مجراها تنصرف في النكرة
ولا تنصرف في المعرفة نحو هذا أحمر وأحمر آخر ورأيت أحمر
وأحمرا آخر ومررت بأحمر وأحمر آخر وجميعها يجري هذا المجرى
كما بينت فتلقه ذو الألباب

قال الشيخ الأديب الأريب أبو بكر محمد بن عبد الملك ابن السراج
قد أتيت في هذه المقدمة على أكثر أصول النحو وهو المسمى
إعرابا واقتصرت عليه لأنه أهم والمنفعة به أعم والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

فذلكا تمه كان الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين آمين وكان الفراغ من كتبه بعد
مقابلته وتصحيحه في ثاني وعشرين
محرم الحرام عام ثلاثة وعشرين
وثلاثمائة وألف والحمد
لله رب العالمين

وذلك بمطبعة للزكي الأبي الأسمى المعلم العربي الأزرق

الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

[بســــم الله الرحمـــن الرحيـــم]⁽¹⁾

[بـــاب (٢)] معرفة ما يأتلف منه الكلام :

اعلم أن جميع الكلام يأتلف من ثلاثة أقسام :

فأحدُها : يسمى اسماً ، وعلامتُه أن يَحْسُنَ فيه الألف واللام ، أو الإشارة (٣) ، أو الإخبار (٣) عنه (٤) . نحو الغلام والضرب ، ونحو هذا زيد ، وهذه مكة ، ونحو قام (٥) زيد ، وهذا أخوك .

والثاني : يسمى فعلاً ، وعلامته أن يَحْسُن فيه قد ، أو يكون أمراً (٦) نحو : قد قام ، وقد يقوم ، والأمر قمْ واقعدْ .

والثالث : يسمى حرفاً ، وعلامتُه امتناعُ علاماتِ الأسماء والأفعال

---

(١) سقط من (ب) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) في (ب) والإشارة والإخبار عنه .

(٤) علامات الاسم كثيرة ، وإنما مثل لها المصنف بهذه الأنواع ، فهناك غير ماذكره الجر ، والتنوين ، والنداء ، والإضافة ، والجمع ، والتثنية ، والتصغير ، وموافقة اسم لآخر في اللفظ أو المعنى ... الخ .

(٥) في (ب) قائم .

(٦) هذه بعض علامات الفعل ، ويذكر النحاة للفعل علامات مشهورة مثل : قبوله تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء المخاطبة ، ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، وقبوله السين أو سوف ، وقبول دخول حروف الجزم عليه .

[منه [١]] نحو : من وإلى وثم وبل [٢] ، وما أشبه [٣] [ذلك [٤]] مما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

* * *

(١) سقط من (أ) .
(٢) في (أ) وبلا .
(٣) في (ب) وماأشبهه .
(٤) سقطت من (ب) .

باب معرفة الإعراب وأقسامه

الإعراب هو أن يختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل فيه ، ومثال [١] [ذلك [٢]] هذا زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، وهو على ضربين : ضرب يشترك فيه الاسم والفعل ، وهو الرفع والنصب مثاله : زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم ، وضرب لا يشتركان [في شيءٍ [٣]] منه [٤] وهو الجر والجزم ، فالجر يخص الأسماء ولا يدخل الأفعال مثاله : مررت بزيد ، ونزلت على عمرو ، والجزم يخص الأفعال ، ولا يدخل [على] [٥] الأسماء ، مثاله . لم أقمْ ولم أقعدْ .

[فصل [٦]]

والذي يكون به الإعراب ثلاثة أشياء : حركاتٌ وحروفٌ وحذفٌ ، فالحركات ثلاث رفع ونصب [٧] وجر [٨] ، والحروف أربعة . واو وألف وياء ونون [٩] ، والحذف على ضربين : حذف حركة وحذف حرف .

---

(١) في (ب) (مثاله) .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) سقط من (ب) .
(٤) في (ب) فيه .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) سقطت من (ب) .
(٧) في (أ) (نصب ورفع) .
(٨) عبر عن الحركات بالأثر الذي تحدثه هذه الحركات وهي : الضمة والفتحة والكسرة .
(٩) في (ب) (نون وياء) .

والذي يكون فيه الإعراب على ضربين : أسماء متمكنة ، وأفعال مضارعة ، [أما] [١] الأسماء المتمكنة فعلى [٢] ثلاثة أضرب : آحاد ومثنيات ومجموعات .

* * *

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) في (ب) (على) .

بـــاب إعـــراب الآحـــاد

وهي [١] على ضربين : معرب بالحركات ومعرب بالحروف ، فالمعرب بالحركات على ضربين : صحيح الآخر ومعتله .

فالصحيح الآخر إن كان منصرفاً دخله الرفع والنصب والجر مع [التنوين أو ما يعاقبه [٢]] ، وإن كان غير منصرف امتنع [منه [٣]] الجر والتنوين ، وكان في موضع الجر مفتوحا ، مثال الجميع : قام زيدٌ وأحمدُ ورأيت زيداً وأحمدَ ومررت بزيدٍ وأحمدَ .

فأما المعتل الآخر فعلى ضربين : مقصور ومنقوص ، فالمقصور : ما كان آخره ألفاً مفردة ، ولا يظهر فيه [٤] الإعراب ، والمنقوص ما كان آخره ياء قبلها كسرة ، ولا يظهر فيه من الإعراب إلّا النصب ، وسائر الإعراب مقدر [٥] ، يلحق منصرفهما [٦] التنوين أو ما يعاقبه من الألف واللام والإضافة [٧] ، مثال الجميع : هذا [٨] فتى وحبلى وغازٍ وجوارٍ ، ورأيت فتى وحبلى وغازياً وجواريَ ، ومررت بفتى وحبلى وغازٍ وجوارٍ [٩]

---

(١) في (ب) وهو .
(٢) ساقط من (أ) .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) في (أ) فيها .
(٥) في (أ) مقدر فيهما ويبدو أن « فيهما » زائدة ، إذ الحديث عن المنقوص فقط .
(٦) في (ب) بمنصرفها .
(٧) في (ب) (من ألف ولام أو إضافة) .
(٨) في (ب) هو .
(٩) في (ب) قدم أمثلة الجر على النصب .

[وإنما ذكرت جواريَ مع الآحاد ؛ لأن إعراب الجمع المكسر كإعراب الآحاد (١)] .

فصـــــل

والمعرب بالحروف من الآحاد ستة أسماء [معتلة مضافة (٢)] وهي : أخوك وأبوك وفوك وحموك وهنوك (٣) وذو مال ، فمتى أضفت هذه الأسماء الستة إلى غير ضمير المتكلم ، كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء ، مثال ذلك : قام أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك ، وجميعها يجري هذا المجرى .

* * *

(١) ساقط من (أ) .
(٢) ساقط من (ب) .
(٣) في (أ) أخوه وفوه وأبوه وحموه وهنوه .

بـــاب إعـــراب المثنى

إذا ثنيت الاسم المرفوع فزد [في [١]] آخره ألفاً بعدها نون مكسورة ، فإن كان الاسم منصوباً أو مجروراً [٢] ، فاجعل مكان الألف ياءً قبلها فتحة ، مثال الجميع : هذا زيد [٣] ، وهذان الزيدان ، [ورأيت زيداً [٤]] ، ورأيت الزيدين ، [ومررت بزيد [٥]] ومررت بالزيدين [٦] ، وكذلك سائر الأسماء [تجري هذا المجرى [٧]] .

* * *

(١) سقطت من (ب) .
(٢) في (ب) فى موضع نصب أو جر .
(٣) في (ب) الواو سقطت .
(٤) و (٥) سقط من (ب) .
(٦) قدم مثال الجر على مثال النصب فى (ب) .
(٧) سقط من (أ) .

بـــاب إعـــراب الجمـــع

والجمع على ضربين : مسلّم [١] ومكسّر ، فالمكسّر كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه ، إما بحركات مثل : أَسَد وأُسْد ، وإما بزيادة مثل : جَمَل وجِمال [٢] ، [وإما بنقصان مثل [٣]] : كِتَاب وكُتُب ، وإعرابه كإعراب الآحاد .

[وأما الجمع [٤]] المسلّم : فهو كل جمع سلم فيه نظم الواحد وبناؤه ، وهو على ضربين : جمع مذكر وجمع مؤنث ، فأما [٥] المذكر فإن [٦] كان مرفوعاً فزد [فـــي [٧]] آخره واواً قبلها ضمة ، وبعدها نون مفتوحة ، وإن كان منصوباً أو مجروراً فاجعل مكان الواو ياء قبلها كسرة ، مثال الجميع [٨] : [قام زيد [٩]] وقام الزيدون ، ورأيت الزيدين ، [ومررت بزيد [١٠]] . ومررت بالزيدين ، وهذا [الجمع [١١]] يختص [١٢] به

---

(١) يقصد بالمسلم . الجمع السالم .
(٢) في (أ) قدم الجمع على المفرد .
(٣) سقط من (أ) .
(٤) سقط من (أ) .
(٥) في (أ) وأما .
(٦) في (ب) إن .
(٧) سقطت من (ب) .
(٨) في (ب) مثال ذلك .
(٩) سقط من (ب) .
(١٠) سقط من (ب) .
(١١) سقطت من (أ) .
(١٢) في (ب) مختص .

– غالبا – كل اسم علم لمن يعقل ، أو صفة [له [١]] جارية على الفعل أو مشبهة [بها [٢]] نحو : الزيدين ، [و [٣]] قائمين ، [و [٣]] حسنين .

فصـــل

وأما جمع المؤنث السالم ، فهو أن تزيد على واحده ألفاً بعدها تاء مضمومة في الرفع ، مكسورة في النصب والجر ، منونة عند عدم الإضافة ولام التعريف ، وإذا [٤] كانت فيه علامة تأنيث حذفتها إن كانت تاء ، وقلبتها [٥] ياء إن كانت ألفاً ، أو واواً إن [٦] كانت همزة ، مثال الجميع : [هذه [٧]] هند وهندات ، ومسلمة ومسلمات ، وحبلى وحبليات ، وصحراء وصحراوات ، [ورأيت هنداً وهندات ، ومررت بهند وهندات وكذلك جميعها [٨]] .

* * *

---

(١) سقطت من (أ) .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) في (ب) وإن .
(٥) في (ب) قبلها .
(٦) في (ب) أو .
(٧) سقطت من (ب) .
(٨) سقط من (ب) ، وفي مكان ذلك كتبت كلمة « فافهم » .

باب الضرب الثاني من المعربات
وهو الفعل المضارع (١)

اعلم أن الفعل المضارع من الأفعال : هو كل فعل في أوله إحدى (٢) الزوائد الأربع (٣) التى هي : « همزة » المتكلم ، « ونونه » (٤) إن كان معه غيره ، أو (٥) كان معظما ، « وتاء (٦) » المخاطب أو الغائبة ، « وياء » الغائب ، مثال الجميع : أقوم أنا ، ونقوم نحن ، وتقوم أنت أو هي ، ويقوم هو ، جميع هذه الأفعال معربة مالم يتصل بها نون تأكيد (٧) أو جماعة مؤنث .

وهي (٨) على ضربين : صحيح الآخر ومعتله ، فالصحيح [الآخر (٩)] يظهر فيه الرفع والنصب والجزم ، مثال الجميع : هو يقومُ ولن يقومَ ولم يقمْ ، وأما المعتل [الآخر (٩)] فهو : كل مضارع آخره واو أو ألف أو ياء ، وهذا الضرب يسكن آخره في الرفع ، ويحذف [منه (١٠)] في الجزم ، ويفتح منه في النصب ما ليس آخره

---

(١) هذا هو الضرب الثاني مما يكون فيه الإعراب حيث قال فيما سبق : (والذي يكون فيه الإعراب على ضربين أسماء متمكنة وأفعال مضارعة) وبعد أن تحدث عن الأسماء بدأ يتحدث عن الأفعال المضارعة .

(٢) في (أ) أحد .

(٣) في (ب) الأربعة .

(٤) في (ب) إذا .

(٥) في (أ) فإن .

(٦) في (ب) أو .

(٧) نون التوكيد المباشرة سواء كانت خفيفة أو ثقيلة .

(٨) أي الأفعال المضارعة عموما .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) سقطت من (ب) .

ألفاً [١] ، مثال الجميع : هو يغزو ويرمي ويخشى ، ولم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ ، ولن يغزوَ ولن يرميَ ولن يخشى .

هذا حكم جميع الأفعال في إعرابها إلّا ما أسند [منها [٢]] إلى ضمير الاثنين أو جماعة [٣] [المذكرين [٤]] أو [٥] الواحدة المخاطبة ، فإنه يكون رفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفها ، ويجمع ذلك خمسة أمثلة [وهي [٦]] يفعلان وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون وتفعلين ياامرأة ، فإذا دخل عليها ناصب أو جازم حذفت هذه النون نحو : لن يقوما ولم يقعدا [٧] ، وكذلك جميعها .

فصـــــل

وإذ [٨] [قد [٩]] أتينا على جملة المعربات وأحكام أواخرها في الإعراب [فلنتبع ذلك بذكر عواملِ الإعراب [١٠]] وأقسامِها [١١]

---

(١) في (أ) : ماليس في آخره ألف .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) في (أ) والجميع .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) في (أ) والواحدة .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) في (ب) ولم يقعلوا .

(٨) في (أ) « فإذا » ، وهو خطأ ، لأن « إذا » للمستقبل ، والحديث هنا عن الماضي .

(٩) سقطت من (ب) .

(١٠) ساقط من (أ) .

(١١) في (أ) وأقسام .

وجُمَلٍ جامعةٍ لمبهم أحكامِها ، معتمدين [١] الإيجازَ والاختصار متنكبين التطويلَ والإكثار ، فنقول وبالله التوفيق :

عامل الإعراب على ضربين : لفظي ومعنوي .

فالمعنوي على ضربين : أحدهما الرافع للفعل المضارع وهو وقوعه موقع الأسماء في نحو قولك زيد يقوم [٢] .

والثاني هو الرافع للمبتدأ وخبره [٣] عند بعضهم [٤] ، وهو [٥] تعرية الأسماء المحدّث عنها أو بها من العوامل اللفظية .

* * *

---

(١) في (ب) متعمدين .
(٢) جاء في النسختين بعد هذا (وإن زيداً لن يقومَ) وواضح أن هذا من زيادات النساخ ؛ لأن العامل فيه لفظي لا معنوي والمؤلف نصَّ على أنه يمثل للعامل المعنوي .
(٣) في (ب) ولخبره .
(٤) وهم بعض البصريين ، أما الكوفيون فيقولون : ترافع المبتدأ والخبر . ينظر في ذلك الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤ ، ٤٦ ، شرح التصريح ١٥٩/١ .
(٥) في (أ) وهي .

بـــــاب المبتدأ وخبـــره

أما المبتدأ : فهو كل [١] اسم أو مقدر [به [٢]] عريته من العوامل اللفظية ، وأسندت إليه حديثاً ، وأما خبر المبتدأ فهو [٣] كل لفظ أفدت المخاطب بإسناده [إلى المبتدأ [٤]] ومثالهما زيد قائم ، فزيد مبتدأ ، وقائم خبرٌ عنه ، وكذلك أن تقوم خير لك ، تقديره القيام خيرٌ لك ، وخبر المبتدأ على ضربين : مفرد وجملة ، فالمفرد [٥] مرفوع وقد تقدم تمثيله ، وأما الجملة فعلى ضربين : جملة ابتدائية [٦] وجملة فعلية ، مثالهما زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد إن تكرمه يحسن إليك ، فزيد في كل واحدة [٧] من هذه الجمل مبتدأ ، والجملة التى بعده خبر عنه ، ولابد فيها من ضمير [يعود على [٨]] المبتدأ ، وقد تنوب [٩] عن الأخبار الظروف وحروف الجر ، مثالهما زيد عندك ، وزيد

---

(١) في (ب) : فكل .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (ب) فكل .

(٤) سقط من (أ) .

(٥) في (أ) والمفرد .

(٦) استخدم المؤلف مصطلح « جملة ابتدائية » مكان جملة اسمية ، مع أن الذي شاع واستقر لدى النحاة تسمية الجملة المبدوءة باسم الواقعة خبراً جملة اسمية ، في مقابل الجملة الفعلية ، وهي لها محل من الإعراب ، أما الجملة الابتدائية فهي تلك التى تقع في ابتداء الكلام ولذلك فهي إحدى الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، ولعل المؤلف أراد بالابتدائية الجملة المصدرة بالمبتدأ ، فهو لا يقصد بالابتدائية الجملة التى لا محل لها من الإعراب . ولذلك فقد قال ابن هشام في المغني ٥٠٠ عندما تحدث عن الجملة الابتدائية التى لا محل لها من الإعراب : (وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح ؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ ، ولو كان لها محل) . وانظر تعليقنا وتوثيقنا لذلك في ص ٢٣ – ٢٤ ، عند الحديث عن مصطلحات المؤلف .

(٧) في (ب) واحد .

(٨) سقط من (ب) .

(٩) في (أ) ينوب .

من الكرام ، تقديره : زيد مستقرٌّ عندك ، وزيد كائنٌ من الكرام ، ومتى كان الظرف زماناً لم يجز كونه خبراً عن الجثث ، وجاز الإخبار به عن الحدث مثاله : الركوب اليوم ولو قلت : زيد اليوم لم يجز ؛ [لأن [١] الفائدة معدمة فيه] ، فأما قولهم : الليلة الهلال ، فعلى حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه [٢] ، تقديره الليلة حدوث الهلال ، أو [٣] طلوع الهلال ، وقد ينوب الحال أيضاً مناب خبر المبتدأ في قولهم : عهدي بزيد قائماً ، تقديره : إذ كان قائماً ، أو [٤] إذا كان قائماً ، فحذف [٥] الخبر ، وأقيم [٦] الحال مقامه ، ومثله في تقدير الحذف [٧] هذا [٨] بسراً [٩] أطيبُ [١٠] منه تمرا ، ولو قلت : هذا بسرٌ أطيبُ منه عنبٌ لم يجز النصب [١١] ؛ لأن البسر لا يتحول عنباً .

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) حيث أخبر في الظاهر بظرف الزمان عن الذات .

(٣) في (أ) وطلوع .

(٤) في (أ) وإذا .

(٥) في (ب) فحذفت .

(٦) في (ب) وأقمت .

(٧) في (ب) أعاد بعد قوله : (في تقدير الحذف) المثال السابق حيث أورد : (عهدي بزيد قائما ....) ولا داعي لإعادة المثال حيث تحدث عنه فيما سبق ثم نظَّر له بما بعده .

(٨) في (ب) وهذا .

(٩) في (ب) بسر .

(١٠) في (أ) أطيب بالنصب .

(١١) في (ب) « إلّا النصب » وهو تصحيف .

[فصـــــل [1]]

وأما [العامل [2]] اللفظي : فعلى ثلاثة أضرب : أفعال ، وحروف ، وأسماء .

أما الأفعال فعلى ضربين : متصرف وغير متصرف ، وكلها عاملة ، وعملها على ضربين : رفع ونصب ، والمرتفع بها على ثلاثة أضرب : فاعل ومفعول جعل الفعل حديثا [3] عنه ، واسم كان وأخواتها .

* * *

---

(١) سقطت من (ب) .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) يقصد به نائب الفاعل وهو مصطلح كوفي .

بـــاب الفاعـــل

وهو كل اسم أو مقدر به ، أسندت [إليه [1]] أو [2] نسبت إليه فعلاً مقدما عليه ، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه ، والواجب وغير الواجب [3] في ذلك سواء ، مثال الجميع قام زيد ولم يقم عمرو ، ويعجبنى أن تقوم .

ولابد لكل فعل من فاعل ، أو مايقوم مقامه ، فإن [4] لم يكن ظاهراً فهو مضمر [فيه [5]] يتبين في التثنية والجمع .

ومتى كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً لزمت [6] فعله علامة التأنيث [7] ، وإن كان غير حقيقى جاز حذفها ، والمؤنث الحقيقى : هو الذي بإزائه [8] ذكر

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (ب) ونسبت .

(٣) أي المثبت والمنفي .

(٤) في (ب) وإن .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) في (ب) ألزمت .

(٧) ليس هذا على الإطلاق بل هو مشروط بألا يقع بين الفعل والفاعل فاصل نحو « حضر القاضي اليوم امرأة » .

انظر أوضح المسالك : ١١٢/٢ ، ١١٣ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٨/٢ - ٩ ، حاشية الصبان : ٥١/١ ، شرح التصريح ٢٧٩/٢ .

(٨) انظر شرح الرضي على الكافية : ١٦٨/٢ - ١٦٩ ، حاشية يس العليمي على التصريح : ٢٧٨/١ .

قال الرضي حينما عرض لتعريف ابن الحاجب للمؤنث الحقيقي وهو ماذكره قبله الشنتريني قال : (ولو قال : الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان أولى إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لاذكر لها من حيث التجوز العقلى) شرح الرضي : ١٦٩/٢ .

نحو امرأة [١] وناقة وجُمْل ، تقول في ذلك [٢] : قامت هند وقعدت جُمْل [٣] ، ولو قلت : قام هند لم يجز ، وتقول حسنت دارك ، وإن شئت [قلت [٤]] حسن دارك ، [وكذلك الجموع [٥]] ، وفى التنزيل ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ [فِي الْمَدِينَةِ] [٦] ﴾ ، ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ [٧] ﴾ فالتذكير على معنى الجمع ، والتأنيث على معنى الجماعة [فافهم [٨]] .

* * *

(١) زاد بعدها في (ب) (ورجل) وهي زيادة وقع فيها الناسخ خطأ ، نشأ عن قراءته « جُمْل » الآتية « جَمَل » .

(٢) جاء في (ب) بدلا من قوله : (تقول في ذلك) كلمة (نحو) .

(٣) في (ب) حِبلى .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سقط من (أ) ويقصد بالجموع : جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس .

(٦) سقطت من (ب) والآية من سورة يوسف ، آية ٣٠ .

(٧) سورة الحجرات ، آية ١٤ .

(٨) سقطت من (أ) .

باب المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه[١]

وهو كل مفعول [٢] أسندت إليه فعلاً[٣] مقدماً عليه ، مثاله ضُرِب زيدٌ ، وشُتِم عمرو ، فضُرِب فعل ماض ، وزيد : مفعول لم يسم فاعله [٤] ، وارتفاعه ؛ لأنه قد قام مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه ، ومتى كان الفعل في هذا الباب ماضياً [٥] ، ضُمّ أوله ، وكسر ما قبل آخره ، فإن كان مستقبلا ضمّ أوله وفتح ما قبل آخره مثالهما : ضُرِبَ وأُكْرِمَ ، ويُضْرَبُ ويُكْرَمُ ، ومتى كان الفعل متعدياً لأكثرَ من مفعولٍ واحدٍ ، أقمت الأول مقام الفاعل ورفعته [٦] ، وتركت ما بعده منصوباً ، وقد يجوز رفع الثاني دون الأول ، إذا أمن اللبس مثال [ذلك [٧]] أعطي زيد درهماً ، وأعطي درهم زيداً .

[فصـــل [٨]]

ومتى [٩] كان [الفعل [١٠]] غير متعد لم يجز إلّا ذكر الفاعل ؛ لئلا يبقى الفعل حديثاً عن [غير [١١]] محدّث عنه ، نحو قام زيد ،

---

(١) وهو مايسمى بباب (نائب الفاعل) .
(٢) في (أ) اسم .
(٣) في (أ) حديثا .
(٤) أي نائب فاعل ، وهو مصطلح كوفي .
(٥) في (أ) ومتى كان فى هذا الباب فعل ماض .
(٦) في (أ) فرفعته .
(٧) سقطت من (ب) .
(٨) سقطت من (ب) .
(٩) في (أ) متى .
(١٠) سقطت من (أ) .
(١١) سقطت من (أ) .

وقعد عمرو ، ولا تقول فيه قِيْمَ ولا قُعِدَ ، فإن اتصل [به [1]] حرف جر ، أو ظرف متمكن ، أو مصدر مخصص [2] ، جاز أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل عند عدم المفعول به ، مثال الجميع : سير بزيد يوم الجمعة [فرسخين [3]] سيراً شديداً ، فإن [4] أقمت بزيد ، مقام الفاعل [نصبت ما عداه ، وإن لم تقمه مقام الفاعل [5]] رفعت الذي تقيمه مقام الفاعل .

* * *

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (ب) (مخصوص) ويقصد بالظرف المختص ما أفاد معنى زائداً على معناه المبهم ، وهو الحدث المجرد ؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة ، ويكون ذلك بتقييده بوصف أو إضافة أو عدد .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) في (أ) إن .

(٥) ساقط من (أ) .

بـــاب كان وأخواتها

وجملة أفعال هذا الباب ثلاثة عشر فعلاً ، وهي : كان ، وصار ، وبات ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل [١] ، وليس ، وما زال ، ومادام [٢] ، وما انفك ، ومـا برح ، ومـا فتـئ [٣] ، جميـع هذه [الأفعال [٤]] وما تصرف منها يدخل [٥] على المبتدأ والخبر ، فيرفع [٦] المبتدأ ويصير اسمها ، وينصب الخبر ، ويصير خبرها ، واسمها مشبّه بالفاعل ، وخبرها مشبّه بالمفعول ، تقول : كان زيد قائماً ، فكان [٧] : فعل ماض ، وزيد اسمها ، وقائماً خبرها [ومثل ذلك يكون زيد قائماً ويصبح الحديث شائعاً [٨]] وبقية [٩] أخواتها تجري هذا المجرى .

[فصـــــل [١٠]]

ويجوز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعلى ماكان منها ، مالم [١١] تلزمه « ما » ، مثال ذلك [كان قائماً زيد [١٢]] ، وقائماً

---

(١) في (ب) قدم « ظل » على « أضحى » .
(٢) في (ب) قدم « مادام » على « مازال » .
(٣) في (ب) قدم « مافتئ » على « مابرح » .
(٤) سقطت من (أ) .
(٥) في (ب) تدخل .
(٦) في (ب) فترفع .
(٧) في (ب) كان .
(٨) ساقط من (ب) .
(٩) في (ب) وجملة .
(١٠) سقطت من (ب) .
(١١) في (أ) لا يلزمه ما .
(١٢) سقط من (ب) .

كان زيد ، وما زال قائماً زيد ، ولو قلت قائماً ما زال زيد لم يجز .

ولا يجوز الفصل بين هذه الأفعال وأسمائها بغير الخبر ، إلّا أن يقدم الخبر وقد اتصل به شيءٌ (١) فيجوز ، مثاله : كان طعامك آكلاً زيد ، ولو قلت كان طعامك زيد آكلاً لم يجز .

ومتى قدرت في هذه الأفعال ضميرَ (٢) مجهولٍ (٣) ارتفع الاسمان بعدها بالابتداء ، وكانت الجملة في موضع نصب على الخبر ، مثال ذلك : كان زيد قائم ، تريد : كان الأمر والشأن زيد قائم ، ويجوز تأنيث هذا الضمير على معنى القصة والقضية ، مثاله : كان هند [قائمة (٤)] ، وتأنيثه مع المؤنث أحسن منه مع المذكر .

وحق الاسم أن يكون معرفة ، [وحق (٥)] الخبر أن يكون نكرة ، ولا يجوز عكس ذلك إلّا في ضرورة الشعر .

ومتى كان الخبر استفهاماً لم يجز تأخيره ، مثاله : أين كان زيد ؟ ، ومتى كان القتال ؟ ، ومن كان أخوك ؟ ويجوز في الأخير (٦) من كان أخاك (٧) ، على أن تجعل « من » مبتدأ (٨) ، والجملة

---

(١) أي اتصل بالخبر شيء من تمام معناه .
(٢) يريد ضمير الشأن .
(٣) في متن (ب) « تمييز مجهول » ثم صحح في الحاشية تمييزا مجهولا .
(٤) سقطت من (أ) .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) في (أ) الأخبار .
(٧) في (أ) أخوك .
(٨) في (ب) مبتدأه .

خبره [١] واسم كان مضمر فيها يعود على « من » .

وكل ما كان خبرا للمبتدأ ، جاز كونه خبرا لهذه الأفعال ، وقد تقدم [٢] تفصيله [في باب الابتداء [٣]] .

* * *

(١) في (ب) خبر .
(٢) في (ب) تقدر .
(٣) سقطت من (أ)

الضرب الثانـــي من عمل الأفعال
وهو النصـــــب

والمنصوب بها على ضربين : مفعول ، ومشبه بالمفعول ، والمفعول على خمسة أضرب : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ..

باب المفعــول المطلق وهو المصــــدر

اعلم أن المصدر : كل اسم ذكرته مع فعل من لفظه ، أو من معناه [١] ، تأكيداً له ، أو عدداً لمراته [٢] ، أو بياناً لنوعه ، مثال المؤكد : قمت قياماً [٣] ، وقعدت قعوداً ، ومثال عدد المرات [٤] ضربته ضربة وضربتين وثلاث ضربات ، ومثال بيان النوع : قمت قياماً حسناً ، وجلست جلوساً طويلاً ، وجميع هذا من لفظ الأول ، فأما الذي هو من معناه ، فقولك [٥] أشنؤه [٦] بغضاً ، وأبغضه كراهيةً ، وكذلك

---

(١) في (ب) ومن معناه .

(٢) في (ب) لذاته .

(٣) في (أ) : (قياماً حسناً) وهذا مثال للنوع وليس للتوكيد ، وكذلك ورد بعد هذا المثال في (أ) وجلست جلوساً طويلاً . وليس مقصوداً في التمثيل هنا ؛ لأن ذلك لبيان النوع وسيأتي هذان المثالان بعد قليل ؛ لبيان النوع .

(٤) في (ب) الذات .

(٥) في (ب) فهو .

(٦) في (ب) لأشنؤه .

إن كان نوعاً منه ، أو مضافاً إليه مثالهما : قعد القرفصاءَ ، واشتمل الصمّاءَ ، وسرت أشدَّ السير ، وصمت أحسنَ الصوم ، فجميع هذا منصوب على المصدر ، ويجوز فيه التقديم والتأخير ، إلّا ماأضيف إليه استفهام ، فلا يكون إلّا مقدما نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [1] .

* * *

---

(١) سورة الشعراء ، آية ٢٢٧ .

بـــاب المفعول بـــه

الفعل في تعديه إلى المفعول [1] [بـــه [2]] ولزومه الفاعل على ضربين : متعد ولازم [3] ، فاللازم هو : كل فعل لا دليل فيه على [4] مفعول به [5] نحو قام ، وقعد ، وكَرُمَ ، وظَرُفَ ، وابيضّ ، واحمرّ ، وجميع [6] هذا وما جرى مجراه لا يتعدى إلى [7] مفعول به إلّا بنقله بحرف الجر مثل : قمت بزيد ، وذهبت به ، أو بإدخال الهمزة [على الثلاثي منه [8]] مثل : أقمته ، وأذهبته ، أو بتضعيف العين مثل : ميزته [9] ، وفرّحته [10] .

فصـــــل

وأما المتعدي فعلى ثلاثة أضرب : متعد إلى واحد ، ومتعد إلى اثنين ، ومتعد إلى ثلاثة ، فالمتعدي إلى واحد على ضربين : متعد بنفسه مثل ضربت زيدا ولقيت ، [11] عمرا ، [ومتعد بحرف جر على ضربين :

---

(١) في (ب) مفعول .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) في (ب) لازم ومتعد .
(٤) في (أ) إلى .
(٥) في (أ) (له) وهو تصحيف .
(٦) في (ب) سقطت الواو .
(٧) في (ب) على .
(٨) سقط من (ب) .
(٩) في (أ) سيرته .
(١٠) في (أ) سرحته .
(١١) في (أ) أو .

متعد بحرف جر لا يحسن حذفه نحو مررت بزيد ، ونزلت على عمرو [١]] ومتعد بحرف جر يحسن حذفه نحو نصحته ونصحت له ، [ونحو [٢]] دخلت البيت ودخلت فى البيت .

فصـــل

وأما المتعدي إلى مفعولين فعلى ضربين : ضرب يجوز حذف أحد مفعوليه ، وضرب لا يجوز فيه ذلك ، والذي يجوز حذف أحد مفعوليه على ضربين : ضرب يجوز دخول حرف الجر على أحد مفعوليه ، وضرب لا يجوز فيه ذلك [مثال الأول [٣]] شكرت زيداً معروفه وشكرته [٤] له ، ووزنت زيداً درهما ، ووزنته [٥] له ، وكلت زيداً صاعا ، وكلته له ، وكذلك استغفرت الله ذنباً واستغفرته [٦] منه ، واخترت الرجال عمراً واخترته منهم ، ومثال الثاني : أعطيت زيداً درهماً ، وكسوته ثوباً ، ومنحته شاةً ، وكذلك ماأشبهه ، وهذان الضربان يجوز حذفُ أحدِ مفعوليهما [٧] مثال ذلك : كسوت زيداً ، ولا تذكر الكسوةَ ، وكسوت ثوباً ، ولا تذكر [٨] المكسوَّ ، وجميعها [٩] يجوز فيه [١٠] ذلك .

---

(١) ساقط من (أ) .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) سقط من (ب) وجاء مكانه (نحو) .
(٤) في (ب) (شكرت) .
(٥) في (ب) (ووزنت) .
(٦) في (ب) (واستغفر له منه) .
(٧) في (ب) مفعوليه .
(٨) في (ب) يذكر .
(٩) في (أ) وجميعهما .
(١٠) في (ب) فيها .

فصـــــل

وأما الذي لا يجوز حذف أحد مفعوليه ، فهو كل فعل تجاوز [١] فاعله إلى مبتدأ وخبر فنصبهما [٢] ، وذلك نحو حسبت ، وخلت ، وزعمت ، و [نحو [٣]] ظننت وعلمت ، ورأيت ، ووجدت ، وجعلت في أحد وجوهها [٤] ، ونحو [٥] تخيلت [٦] ، وتوهمت ، وتيقنت ، وتحققت ، وما أشبه ذلك ، وجميع هذه الأفعال ، وما تصرف منها يدخل [٧] على المبتدأ وخبره فينصبهما [٨] ، ولا يجوز معهما حذف أحدهما .

ومتى [٩] تقدمت ، ولم يفصل بينها وبين مفعوليها استفهام ، ولا جواب قسم ، لم يجز فيها غير الإعمال ، مثال ذلك : حسبت زيداً منطلقاً [١٠] وخلت عمراً مقيماً [١١] ، وكذلك جميعها ، فإن وقع [١٢] فصل [مما [١٣]] ذكرناه لم يجز الإعمال ، مثال ذلك : قد علمت

---

(١) في (ب) يجاوز .
(٢) في (ب) بنصبهما .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) إذا كانت « جعل » بمعنى صير .
(٥) في (أ) نحو .
(٦) في (أ) ظننت .
(٧) في (ب) تدخل .
(٨) في (ب) فتنصبهما .
(٩) حديث المصنف هنا عن الإعمال والتعليق لهذه الأفعال .
(١٠) في (ب) كريما .
(١١) في (ب) كريما .
(١٢) في (أ) كان وقع .
(١٣) سقطت من (أ) والأولى أن يكون التعبير (فإن وقع فصل بما ذكرناه) أو (فاصل مما ذكرناه) .

أزيد [١] قائم أم عمرو ، وظننت إن زيداً القائم [٢] ، [وأتيقن لعمرو أخوك [٣]] ، وأحسب [٤] ليقومن زيد ، وكذلك أظن [٥] مازيد قائماً [٦] ، وأحسب لا يقوم أخوك عند بعضهم ؛ لأن القسم يُتلقى بهما [٧] ، قال الله تعالى :

﴿ لِنَعْلَمَ أيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدا ﴾ [٨] .

ومتى [٩] توسطت ، كان الإعمال أحسن ، مثال ذلك : زيداً علمت قائماً ، ويجوز [زيدٌ علمت قائمٌ [١٠]] ومتى تأخرت كان الإلغاء أحسن مثاله : زيدٌ منطلقٌ ظننت ، ويجوز [زيداً منطلقاً ظننت [١١]] وجميعها تجري هذا المجرى .

---

(١) في (أ) أن زيدا .

(٢) قال الرضي : ومن المعلقات « إن » المكسورة إذا لم يمكن فتحها ، وذلك إذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو : علمت إن زيداً لقائم فإن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة كما يجيء ، أما إذا تجردت « إن » عن اللام ؛ فإنها لا تعلق ؛ لإمكان فتحها ، وجعلها معمولة لفعل القلب . شرح الرضي : ٢٨١/٢ .

(٣) سقط من (ب) .

(٤) الواو سقطت من (أ) .

(٥) في (أ) ماأظن .

(٦) في النسختين (أ) و (ب) وردت (قائماً) بالنصب على أنه أجرى « ما » على لغة أهل الحجاز ، وفي شرح الرضي على الكافية : ٢٨١/٢ : « علمت مازيد قائماً » ، وذلك عندما مثّل لـ « ما » المعلّقة .

(٧) في (أ) يتلقاهما .

(٨) سورة الكهف ، آية : ١٢ .

(٩) حديث المصنف هنا عن الإلغاء لهذه الأفعال .

(١٠) ساقط من (ب) وفي مكانه (الرفع) بدون ذكر المثال .

(١١) ساقط من (ب) وفي مكانه (النصب) بدون ذكر المثال .

وكل ماكان خبراً للمبتدأ جاز وقوعه موقع المفعول الثاني (١) فى هذا الباب .

فصــــل

وأما المتعدي إلى ثلاثة مفعولين فنحو : أعلمت ، [وأريت (٢)] وأنبأت ، ونبّأت ، وأخبرت ، وخبّرت ، وحدّثت ، فجميع (٣) هذه الأفعال ومايتصرف (٤) منها ، يتعدى إلى ثلاثة مفعولين .

ولا تلغى عن العمل (٥) تقدّم مفعولها (٦) أو تأخر ، تقول : أعلمت زيداً عمراً خيرَ الناس ، فـ « زيد » مفعول أول ، و « عمرو » مفعول ثان ، و « خير الناس » مفعول ثالث ، ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين الأخيرين .

وكل ماكان خبراً للمبتدأ جاز وقوعه موقع المفعول الثالث في هذا الباب [فافهم فإنه غامض (٧)] .

* * *

---

(١) في (أ) بعدها (في الثاني) وهو تكرار غير مقصود .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) في (ب) جميع .

(٤) في (ب) وماتصرف .

(٥) هذه مسألة خلافية بين النحاة فبعضهم يمنع الإلغاء ، وبعضهم يجيزه ، وبعضهم يمنعه في المبني للفاعل ، وعلى الإلغاء أتى قول بعضهم (البركة أعلمنا الله مع الأكابر) أوضح المسالك : ٨٠/١ .

(٦) في (ب) معمولها .

(٧) ساقط من (أ) .

بــــاب المفعول فيه وهو الظرف

اعلم أن الظرف هو كل اسم من أسماء الزمان أو [١] المكان ، يراد منه معنى (في) ، وليست في لفظه [٢] مثالهما [٣] : قمت اليوم ، وجلست مكانك ، معناه قمت في اليوم ، وجلست في مكانك .

وجميع أسماء الأزمنة [٤] يجوز كونها ظرفاً ، فأما أسماء الأمكنة ، فلا يكون منها ظرف [٥] إلّا المبهَم دون المختص ، فالمبهَمُ منها مالم يكن له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به ، نحو الجهات السِّت ، وما جرى مجراها ، ونحو ميل وبريد ومماأشبه ذلك [٦] ، وأمّا المختص من المكان فلا يتعدى الفعل إليه إلّا بحرف الجر ، مثاله : سرت إلى بغداد ، وذهبت إلى الكوفة ، وصليت في المسجد ، وخرجت من الدار ، ولم يشذ من ذلك إلّا فعلان وهما : دخلت البيت وذهبت الشام ، فالأول مطرد ، والثاني مقصور على السّماع [٧] فافهم .

* * *

---

(١) في (أ) والمكان .
(٢) العبارة في (أ) أتت كالتالي (يراد فيه معنا في أوله في لفظه ...) .
(٣) في (ب) مثاله .
(٤) في (ب) الزمان .
(٥) في (أ) و (ب) كتبت (ظرفاً) .
(٦) في (ب) وماأشبهها .
(٧) في (أ) « الشام » وهو تصحيف .

بـــاب المفعــول لــه

وهو كل اسم ذُكِرَ [١] عُذْراً أو عِلَّةً لوقوع الأمر ، وهو منصوب بالفعل الواقع من أجله ، مثالُه : زرتك طمعاً في بِرِّك [٢] ، وقصدتك ابتغاءَ معروفك ، أي زرتك للطمع ، وقصدتك للابتغاء ، ومتى كان المفعول غير مصدر لم يجز حذف اللام منه مثاله : جئتك لزيد ، أي لأجل زيد ، ولو حذفت اللام [منه [٣]] لم يجز .

* * *

(١) في (أ) ذكرته .
(٢) في (ب) يدك .
(٣) سقطت من (ب) .

بـــاب المفعـــول معـــه

وهو كل اسم ذكرته بعد الواو ؛ للبيان عن مقارنة الفعل ومصاحبته له ، مثاله : قمت وزيداً ، أي مع زيد ، وخلفي [١] زيد وراية ، أي مع راية ، وجاء البرد والطيالسةَ [٢] ، [أى معها [٣]] ، فحذفت « مع » من جميع ذلك ، وأقمت الواو مقامها ؛ لاتفاقهما فى معنى الجمع ، وانتصب ما بعدها بالفعل [٤] الذي قبلها ؛ لأنها قوّته [٥] فأوصلته إليه ، [فافهم [٦]] .

الضرب الثاني من منصوبات الأفعال

وهو المشبه بالمفعول ، وجملة ذلك أربعة [٧] أنواع : الحال [٨] ، والتمييز ، والاستثناء ، وخبر كان ، وقد تقدم ذكره ، وأما اسم إنَّ ، فليس من منصوبات الأفعال .

* * *

---

(١) فى (أ) وخلى .
(٢) جاء فى اللسان (مادة طلس) والطيلس والطيلسان : ضرب من الأكسية ، ثم قال : وجمع الطيلس والطَّيْلِسَان والطَّيْلُسَان طيالس وطيالسة ، دخلت فيه الهاء في الجمع للعجمة ؛ لأنه فارسي معرب .
(٣) سقطت من (أ) وفي سيبويه : ٢٩٨/١ ، أي مع الطيالسة .
(٤) في (أ) للفعل .
(٥) في (أ) (قوية) .
(٦) سقطت من (أ) .
(٧) ورد فى (أ) « أربعة عشر » ثم ضرب على (عشر) بخط .
(٨) في (أ) وهو الحال .

بـــاب الحـــال

وهو [١] وصف هيئة الفاعل والمفعول وقت وقوع الفعل ، ولا يكون إلّا نكرةً ، قد تقدم الكلام دونه [٢] ، ولا يكون صاحبها إلّا معرفةً [٣] ، مثالُه [٤] : جاء زيد راكباً ، وأقبل محمد مسرعاً ، وقد تنوب عن الأحوال المصادر نحو [٥] قولهم : أرسلها العراكَ [٦] ، وطلبته جهدَك ، تقديره : أرسلها معتركةً العراكَ ، وطلبته مجتهداً جهدَك ، فحذفت [٧] الحال ، وأقيم المصدر المنتصب بها مقامها .

فصـــل

والناصب للحال على ضربين متصرف وغير متصرف ، فإذا كان العامل فيها متصرفاً جاز تقديمها عليه ، مثال ذلك : راكباً جاء زيد ، ومسرعاً أقبل عمرو ، وإذا كان العامل فيها غير متصرف لم يجز تقديمها

---

(١) لفظ (الحال) يذكر ويؤنث ، وقد استعمل المؤلف الأمرين فلا اعتراض على ذلك .

(٢) في (أ) دونها .

(٣) ويقع نكرة بمسوغ . انظر مثلا : شرح الكافية الشافية : ٧٣٧/٢ - ٧٣٩ ، أوضح المسالك : ٣٠٨/٢ - ٣١٧ .

(٤) في (أ) مثالها .

(٥) في (ب) في نحو .

(٦) انظر هذا القول في : سيبويه : ٣٧٢/١ ، المقتضب : ٢٣٧/٣ ، الأمالي الشجرية : ٨٤/٢ ، شرح المفصل : ٦٢/٢ ، عمدة الحافظ : ٤٤٦ ، شرح الكافية للرضي : ٢٠٢/١ . وهذا القول صدر بيت للبيد بن ربيعة ، قال :

فَأَرْسَلَها الْعِرَاكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

انظر المصادر السابقة وديوان لبيد : ١٠٨ ، وفيه : فأوردها العراك ...

(٧) في (أ) فحذف .

عليه ، مثال ذلك : هذا زيد واقفاً ، إن جعلت العامل ما في « ها » من معنى التنبيه ، لم يجز تقديمها عليه ، وجاز وقوعها قبل « ذا [١] » كقولك ها واقفاً ذا زيد ، وإن جعلت العامل ما في « ذا » من [معنى [٢]] الإشارة لم يجز وقوعها قبله . [وأما صاحب الحال فلا يمتنع [٣] تقديمها عليه [٤]] . إلا أن يكون [٥] صاحب الحال مجروراً ، فلا يتقدم [الحال [٦]] عليه [٧] ؛ لأن الجار لا ينصرف [٨] مثاله : مررت بهند جالسةً . ولو قدمت جالسةً لم يجز .

* * *

---

(١) في (ب) ذلك .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين . انظر تفصيل ذلك في شرح الرضي على الكافية : ١/٢٠٦ – ٢٠٧ .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) في (ب) فإن كان .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) وقد أجاز ذلك الفارسي وابن جني وابن كيسان ؛ حيث أجازوا التقديم ، ورجح ذلك ابن مالك .

انظر شرح الكافية الشافية : ٢/٧٤٤ ، شرح الرضي على الكافية : ١/٢٠٦ – ٢٠٧ ، أوضح المسالك : ٢/٣٢١ .

(٨) هكذا ورد في النسختين ، ولم يتبين لي معناه ، ولعله يقصد : لا يتصرف لأنه هو ما يتفق مع السياق .

والسبب الحقيقي في عدم تقدم الحال على صاحبها المجرور : أن الحال تابع وفرع لصاحبها ، والمجرور لا يتقدم على الجار ، وكذلك لا يتقدم تابعه أيضا ، قياسا على المجرور بالإضافة . ينظر في ذلك شرح الرضي : ١/٢٠٧ .

بـــاب التمييــــز

وهو كل اسم مفرد نكرة ، يراد به تبيين الجنس وهو على ضربين : [ضرب ينتصب عن تمام الكلام (١)] وضرب ينتصب عن (٢) تمام الاسم .

فالضرب (٣) الأول ينتصب بالفعل الذي قبله ، وهو مقصودنا في هذا الباب ، ولكنّا نذكر الضرب الثاني بعد الفراغ منه ، لشبهه (٤) به ؛ ولأن (٥) المقصود بهما (٦) واحد [إن شاء الله (٧)] . مثال الأول . تفقأ زيد شحماً ، وتصبب بدنه عرقاً ، وامتلأ الإناء ماءً ، [وكذلك (٨)] طبت به نفساً ، وضقت به ذرعاً ، وقررت به عيناً ، وبعضهم (٩) يجيز تقديم هذا الضرب من التمييز ؛ [لأن (١٠) عامله متصرف ،

---

(١) ساقط من (ب) .
(٢) في (ب) على .
(٣) في (ب) والضرب .
(٤) في (أ) لتشبثه .
(٥) في (ب) لأن .
(٦) في (ب) (به) .
(٧) سقط من (أ) .
(٨) سقطت من (ب) .
(٩) الذين أجازوا ذلك : الكسائي والجرمي والمازني والمبرد .
انظر : المقتضب : ٣٦/٣ ، الأصول في النحو ٢٢٣/١ ، الإنصاف : ٨٢٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٢٣/١ ، أوضح المسالك : ٣٧٢/٢ .
(١٠) بداية كلام ساقط من (أ) آخره في ص ٨٠ س ٢ .

وسيبويه [١] يمنع ذلك [٢] .

وأما الضرب الثاني من التمييز [٣]] فهو [٤] ماانتصب عن [٥] تمام [٦] الاسم ، وأكثر مايكون في الأعداد والمقادير .

* * *

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الفارسي ثم البصري إمام النحاة غير منازع ، وأول من بسط علم النحو ويعد كتابه فيه أول كتاب يصل إلينا عن هذا العلم الجليل توفي سنة ١٨٠ هـ . انظر ترجمته فى ؛ مراتب النحويين ١٠٦ ، أخبار النحويين البصريين ٤٨ – ٥٠ ، طبقات النحويين واللغويين : ٦٦ – ٧٢ ، الفهرست ٥٧ ، تاريخ بغداد : ١٢/ ١٩٥ – ١٩٩ ، نزهة الألباء ٦٠ – ٦٦ ، إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ – ٣٦٠ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ – ٤٦٥ ، سير أعلام النبلاء : ٣١١/٨ – ٣١٢ ، البداية والنهاية : ١٧٦/١٠ – ١٧٧ ، بغية الوعاة : ٢٢٩/٢ – ٢٣٠ .

(٢) انظر الكتاب : ٢٠٥/١ ، المقتضب : ٣٦/٣ ، الأصول في النحو : ٢٢٣/١ .

(٣) نهاية السقط وأوله فى ص ٧٩ س ٩ .

(٤) في (ب) وهو .

(٥) في (ب) على .

(٦) معنى تمام الاسم : أن يكون على حالة لايمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة ؛ لأن المضاف لا يضاف ثانية فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل . وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يأتي بعد تمام الكلام ، فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله ، وهذه الأشياء التى تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل ، الذي به يتم الكلام ؛ لكونها في آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقيب الفعل .

الرضي : ٢١٨/١ .

[بـــاب [1]] تمييز المقادير

والمقادير على ثلاثة أضرب : ممسوح ، ومكيل ، وموزون ، مثال الممسوح : ما في السماء موضع راحة سحاباً ، وما في الثوب موضع [2] درهم نسجاً ، ومثال المكيل : عندي قفيزان براً ، وصاعان تمراً ، ومثال الموزون : عندي منوان زيتاً ، ورطلان سمناً .

فصـــل

ومما انتصب عن [3] تمام الاسم قولهم على التمرة مثلها زبداً [4] ، ولله درّه [5] فارساً ، وحسبك به شجاعاً ، لمّا حجزت الإضافة بينه وبين الاسم انتصب عن [6] تمامه ، ونظيره قولهم : هو أفضل منك أباً ، وأكثر منك مالاً ؛ لأن ما كان من باب أفعل من كذا [7] ، يسد [8] مسدّ الإضافة ، ويعاقبها [9] ، فلا يجمع بينهما ، ولو قلت : هو أفضلهم منك أباً ، لم يجز

* * *

---

(١) سقط من (ب) .
(٢) في (أ) مصر .
(٣) في (ب) علي .
(٤) ورد هذا المثال في المقتضب : ٢/١٤٤ ، عمدة الحافظ : ١٧٢ مغني اللبيب : ٤١٣ .
(٥) في (أ) درك .
(٦) في (ب) على .
(٧) في (أ) : (لأن « من » في باب الإضافة تسد مسد الإضافة) وجاء فوق تسد مسد « افعل وكذا » .
(٨) في (أ) تسد .
(٩) في (أ) تعاقبها .

[بـــاب (١)] تمييز الأعداد

والأعداد على ضربين : مضاف إلى المعدود ، وغير مضاف إليه ، والمضاف إلى المعدود على ضربين : مضاف إلى جمع ، ومضاف إلى مفرد ، أما المضاف إلى الجمع فهو من الثلاثة إلى العشرة ، وحكمه أن (٢) يكون مع المذكر بتاء [التأنيث (٣)] ومع المؤنث بغير « تاء (٤) » ، قال الله عز وجل (٥) : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً (٦) ﴾ ، وقد أضافوا إلى المائة ، وهي مفردة ، وكان القياس أن يقولوا ثلاث مئين ، ولكنه أصل مرفوض ، وأما المضاف إلى المفرد (٧) ، فهو المائة وما فوقها من العقود نحو قولهم : مائة ثوب ، وألف ثوب ، وثلاثمائة ثوب ، وثلاثة آلاف ثوب ، وما أشبه ذلك .

فصــــل

وأما الذي هو [غير (٨)] مضاف [إلى المعدود (٩)] فهو من أحد عشر إلى تسعة (١٠) وتسعين ، وهذا الضرب [هو (١١)] الذي

---

(١) سقطت من (ب) .
(٢) في (أ) بأن .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) أي يخالف المعدود ، يؤنث مع العدد المذكر ويذكر مع العدد المؤنث .
(٥) في (ب) تعالى .
(٦) سورة الحاقة ، آية : ٧ .
(٧) في (ب) العدد .
(٨) سقطت من (ب) .
(٩) سقط من (أ) .
(١٠) في (ب) تسع .
(١١) سقطت من (أ) .

ينتصب معه المعدود على التمييز ، وهو على ضربين : مفرد ومركب .

فالمفرد : يكون في الرفع بالواو ، وفي النصب والجر بالياء ، مثاله : هذه عشرون ثوباً [ورأيت عشرين ثوباً [١]] . ومررت بعشرين ثوباً ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث .

وأما المركب فهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فالاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ، والاسم الآخر منهما مبني على الفتح في جميع الأحوال ، وتحذف [٢] معه تاء التأنيث إن كان لمذكر ، وتلحق [٣] فيه إن كان لمؤنث ، والشين منه مفتوحة مع المذكر وساكنة أو مكسورة [٤] مع المؤنث ، وأما الاسم الأول فهو [٥] بعكس ماذكرناه [٦] في إثبات التاء وحذفها ، وهو أيضا مبني على الفتح إلّا المثنى ؛ فإنه يكون في الرفع بالألف وفي النصب والجر بالياء ، ويختص واحد [٧] واثنان بالمذكر [٨] ، وإحدى [٩] واثنتان أو ثنتان بالمؤنث ، [مثال الجميع عندي أحد عشر

---

(١) ساقط من (ب) .

(٢) في (ب) ويحذف .

(٣) في (أ) ويلحق .

(٤) الكسر لغةٌ لبني تميم سيبويه : ٥٥٧/٣ ، همع الهوامع : ٣١٢/٥ .

(٥) في (أ) فإنه .

(٦) في (ب) ذكرنا .

(٧) في (ب) (أحد) .

(٨) كتب في (أ) بعد قوله بالمذكر (وآحاد) وهي زيادة غير مقصودة .

(٩) في (ب) سقطت (إحدى) ثم أضيفت في الهامش .

رجلاً ، وإحدى عشرة امرأةً ، واثنا عشر رجلاً ، واثنتا [١] عشرة امرأةً ، وكذلك النصب والجر إلّا مع المثنى ، فإن ألفه قلبت ياء [٢]] .

فصـــــل

ومتى أردت تعريف العدد ، أدخلت الألف واللام على الأول إن كان غير مضاف ، وعلى الثاني إن كان مضافاً ، ولا يحسن غير ذلك ، مثالهما : قبضت الأحد عشر درهماً ، والعشرين جاريةً ، واشتريت [٣] ثلاثة الأثوابِ ، ومائةَ الجاريةِ ، وجميعها يجري هذا المجرى .

* * *

(١) في الأصل « اثنتي » .
(٢) سقط من (ب) .
(٣) في (أ) واستوفيت .

بـــاب ما كنّي به عن العدد

وذلك : « كم » ، و « كأين » ، وقولهم « كذا وكذا [1] » درهماً .

فأما « كم » : فإنها تكون : خبرية واستفهامية ، فالاستفهامية تجري مجرى العدد المفرد ، فتنصب معها المعدود على التمييز ، وقد تخفض بإضمار « من » . والخبرية تجري مجرى العدد المضاف [2] إلّا أن يفصل بينها وبين المعدود ، فتقبح [3] الإضافة ، ويرجع [4] إلى النصب مثال [الأولى [5]] : كم درهماً مالك ؟ وكم جاريةً لك ؟ ومثال الثانية [6] : كم غلامٍ [7] قد ملكت ، وكم دارٍ [8] قد دخلت ، وإن شئت جمعت المضاف إليه على القياس المتروك في قولهم : ثلاثمائة ونحوها ، وهي تكون في موضع رفع بالابتداء ، أو في موضع نصب إن كان بعدها [9] ما ينصبها .

وأما « كأين » فأكثر ما تستعمل مع « من » نحو قولك : كأيّن من دار قد دخلت ، ومعناها [10] كمعنى [كم [11]] الخبرية ، وقد

---

(١) رسمت في (أ) كذى وكذى .
(٢) مثل عشرة ومائة ، لذلك فيجر تمييزها .
(٣) في (ب) فتفسخ .
(٤) في (أ) وترجع .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) في (ب) الثاني .
(٧) في (أ) غلام لك قد ملكت .
(٨) في (أ) دار لك قد دخلت .
(٩) في (ب) قبلها .
(١٠) في (ب) ومعناه .
(١١) سقطت من (ب) .

تحذف « من » فينتصب [1] [ما بعدها [2] من] الاسم [3] على التمييز ، وقد يجوز خفضه بإضمار « من » .

فصـــــل

وأما قولهم « كذا » ، فإنه يكنى به عما كان غير مضاف من الأعداد ، ولا تجوز إضافته ؛ لأنه معرفة [4] بالإشارة ، وهو يستعمل على ثلاثة أضرب : مركباً ، ومفرداً ، ومعطوفاً ، والمعدود مع [5] جميعها منصوب على التمييز ، مثال المركب : عندي كذا كذا [6] درهماً ، فهذا يحتمل من أحد عشر إلى تسعة عشر ، ومثال المفرد : عندي كذا درهماً ، فهذا [7] يحتمل العقود من العشرين إلى التسعين ، ومثال المعطوف : عندي كذا وكذا درهماً ، فهذا [8] يحتمل العدد المعطوف من أحد وعشرين إلى تسعة [9] وتسعين ، وهو يكون في موضع رفع ونصب وجر على حسب مايقتضيه العامل فيه [فتدبره [10]] .

* * *

---

(١) في (ب) فتنصب .
(٢) ساقط من (ب) .
(٣) في (أ) للاسم .
(٤) في (أ) غير معرفة .
(٥) في (أ) من .
(٦) في (ب) (وكذا) : وهذا معطوف وليس مركبا والحديث عن المركب .
(٧) في (ب) وهذا .
(٨) في (ب) وهذا .
(٩) في (ب) (تسع) .
(١٠) سقطت من (أ) .

بـــاب الاستثنـــاء

ومعنى الاستثناء إخراج بعض من كل بإلّا ، أو بكلمة فيها معنى إلّا .

ومتى كان الاستثناء من [١] موجب ، أو كان مقدماً ، أو منقطعاً كان منصوباً ، مثال الجميع : قام القوم إلّا زيداً ، وما قام إلّا زيداً أحدٌ ، وما بالدار أحدٌ إلّا حماراً ، و [قد [٢]] يجوز في [هذا [٣]] الأخير البدل مما قبله ، [وتقول ما قام أحدٌ إلّا إخوتك إلّا زيداً ، فتنصب زيداً ؛ لأنه مستثنى من موجب [٤]] .

ومتى كان الاستثناء من غير موجب كان تابعاً لما قبله على البدل ، مثاله : هل قام أحدٌ إلّا زيدٌ ؟ ، [وما قام أحدٌ إلّا زيدٌ ، ولا يقم أحدٌ إلّا زيدٌ [٥]] وقد يجوز النصب [٦] على أصل الباب .

---

(١) في (أ) عن .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) سقطت من (أ) .
(٤) ساقط من (أ) .
(٥) ساقط من (أ) .
(٦) الذى أجاز ذلك الكسائي :
انظر : الهمع : ٣/٢٥٢ .
ووافق الكسائي على إجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله :

لم يبق إلّا المجدَ والقصائدَ غيرَك ياابن الأكرمين والدا

يروى بنصب المجد و « غير » ، أى لم يبق أحد غيرك .
وأجيب بأن « غير » فاعل مرفوع ، والفتحة بناء لإضافته إلى مبني .

[فصـــــل [1]]

فأما الكلام [2] الذي فيه معنى « إلّا » فهو « غير ، وسوى [3] ، [وحاشا ، وخلا ، وليس ، ولا يكون ، وما خلا ، وما عدا » فالأربعة الأخيرة لا يكون مابعدها إلا منصوباً [4]] . « وحاشا وخلا » ، من جعلهما فعلين نصب ما بعدهما ، ومن جعلهما حرفين جرّ ما بعدهما ، وأما « غير وسوى » ، فلا يكون ما بعدهما إلّا مجروراً بالإضافة ، وإعراب « غير » كإعراب الاسم الواقع بعد « إلّا » فى جميع ماذكرناه [فتدبره وتأمله [5]] .

* * *

---

(١) سقط من (ب) .
(٢) في (ب) وأما الكلم .
(٣) في (أ) كرر « سوى » مرتين .
(٤) ساقط من (أ) .
(٥) ساقط من (أ) .

بـــاب (١) الأفعال التى لا تتصرف (٢)

وجملتها ستة [أفعال (٣)] وهي : « ليس ، وفعل التعجب ، ونعم ، وبئس ، وحبذا ، وعسى » ، وجميع (٤) هذه الأفعال لا تتصرف (٥) ، فلا يكون منها مضارع ، ولا أمر ، [ولا نهي (٦)] ، ولا اسم فاعل ، ولا مفعول ، ولا تعمل في مصدر ، ولا يتقدم معمولها عليها ، وفي تقديم خبر « ليس » عليها [خلاف ، وقد تقدم ذكرها (٧)] .

* * *

(١) هذا القسم الثاني من الأفعال حيث قسّم الأفعال في ص ٥٩ إلى قسمين أو ضربين : متصرف وغير متصرف ، وتحدث عن الأفعال التى تتصرف ومنصوباتها ، وهذا حديثه عن الأفعال غير المتصرفة .

(٢) في (ب) لا تنصرف وهو تصحيف .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) في (ب) جميع بدون « واو » .

(٥) في (ب) تنصرف .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) سقط من (ب) وذكرها تقدم عند الحديث عن « كان وأخواتها » في ص ٦٤ ومابعدها .

بـــــاب التعجـــب

وله صيغتان : ماأَفْعَلَه وأَفْعِلْ [به (١)] ، مثال الأول : ماأَحْسَنَ زيداً ، وماأَجْمَلَ عمراً ، فـ « ما » : في موضع رفع بالابتداء ، وأحسن ، فعل ماض وفاعله (٢) مضمر فيه ، يعود على « ما » و « زيداً (٣) » : مفعول به ، والجملة في موضع [رفع (٤)] خبر المبتدأ . وقد تزاد « كان » فيقال (٥) : ماكان أحسنَ زيداً ، والإعراب باق على حاله ، و « كان » زائدة ، لا اسم لها ولا خبر ، وإن قلت : ماأَحْسَنَ ماكان زيد ، رفعت زيداً بكان ، وهي تامة (٦) ، و « ما (٧) » الثانية في موضع نصب بفعل التعجب ، والتقدير ماأحسنَ كونَ (٨) زيدٍ .

ومثال الصيغة الثانية : أَحْسِنْ بزيد ، وأَجْمِلْ بعمرو ، فلفظه (٩) لفظ الأمر ومعناه التعجب ، والباء وماعملت فيه في موضع رفع ، والمعنى حَسُنَ (١٠) زيد ، أى صار ذا حُسْن ، كما قالوا : أجرب الرجل ، إذا صار ذا إبل جرباء ، ولكنه غُيِّر وأُلْزم هذا اللفظ إشعاراً بمعنى التعجب ،

---

(١) سقطت من (ب) .
(٢) في (أ) وفعله .
(٣) في (أ) وزيد .
(٤) سقطت من (أ) .
(٥) في (ب) فيقول .
(٦) في (ب) ماضية .
(٧) أي ماومادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب بفعل التعجب .
(٨) في (ب) كان .
(٩) في (ب) ولفظه .
(١٠) في (ب) أَحسَن .

ولا تلحقها علامة تأنيث [١] ، ولا تثنية ، ولا جمع .

فصـــــل

وكل فعل ماضيه زائد على الثلاثة [٢] أو فى تقديره فلا يُتَعَجَّبُ منه إلّا بأشدّ وأبين ونحوه ، مثال ذلك ماأشد دحرجَته ، وماأسرع استخراجَه ، وماأبين حولَه ، وكذلك أشدد بحمرته ، وأبين بحوله ، وكذلك سائر الألوان والعيوب الظاهرة ، وهو أفعل من كذا ، يجري مجرى [أفعل [٣]] التعجب في ذلك ، وأما [٤] قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [٥] فليس المراد به أعمى من كذا . إلّا أن يكون من عمى القلب ، فيجوز ذلك ، وقد قالوا : ماأعطاه للدراهم . قدّروا حذف الهمزة [٦] ، ثم بنوه [٧] من عطا يعطُو [٨] .

* * *

(١) في (ب) التأنيث .
(٢) سقطت « الواو » من (ب) .
(٣) سقطت من (أ) .
(٤) في (أ) فأما .
(٥) سورة الإسراء ، آية : ٧٢ .
(٦) أي أنهم جعلوا الهمزة زائدة : انظر المقتضب : ١٧٨/٤ .
(٧) في (أ) بنوا .
(٨) في (أ) أعطى : يعطي .

بـــــاب نعم وبئـــس

وهما فعلان ماضيان ، ومعناهما المبالغة في المدح والذم ، ولا يرفعان [١] إلّا ما كانت فيه الألف واللام للجنس ، أو ما أضيف إليه ، أو [٢] المضمر فيهما على شريطة التفسير ، ويُرْفَعُ [٣] بعدهما المقصود بالمدح أو الذم ، بأنه مبتدأ وما قبله خبره ، أو بأنه خبر مبتدأ مضمر ، مثال الجميع : نعم الرجلُ زيدٌ ، ونعم أخو العشيرةِ عمرٌو ، ونعم صاحبًا [٤] أخوك .

وبئس : تجري هذا المجرى ، ومتى كان فاعلهما مؤنثاً جاز إلحاق [٥] العلامة وتركُها مثال ذلك [٦] : نعمت المرأةُ هندٌ ونعم المرأةُ هندٌ ، ومن [٧] هذا الباب [قوله تعالى [٨]] : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [٩] ، [وقوله تعالى [١٠]] : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [١١] وكل فعل بنيته [١٢] على « فَعُلَ » جاز فيه ذلك .

---

(١) في (ب) ولا يقعان إلّا على .
(٢) في (ب) والمضمر .
(٣) في (ب) وترفع .
(٤) في (ب) صاحبك .
(٥) في (ب) إظهار .
(٦) في (ب) نحو .
(٧) في (أ) وفي .
(٨) سقط من (ب) .
(٩) سورة الكهف ، آية : ٥ .
(١٠) سقطت من (ب) .
(١١) سورة الأعراف ، آية : ١٧٧ .
(١٢) في (ب) تبنيه .

بـــاب حبَّــذا

اعلم أن « حبذا » كلمةٌ معناها المدح ، وتقريبُ المذكور [بالمدح[١]] بعدها من القلب ، وارتفاعُ [٢] المقصود [بالمدح [٣]] بعدها كارتفاعه بعد نعم ، مثال ذلك : حبَّذا زيد أخوك : « فحبَّ » : فعل ماض أصله حَبُبَ [٤] ، و « ذا » فاعل بها وزيد : مبتدأ ، وما قبله خبره ، أو يكون خبر مبتدأ [٥] مضمر ، وخُصَّ برفع « ذا » إشعارا [٦] بتقريب الممدوح من القلب ؛ لأن « ذا » لأقرب من يشار [٧] إليه ، وقد تنصب [٨] النكرة على الحال [إن كانت مشتقة [٩]] ، أو التمييز إن كانت [١٠] غير مشتقة ، مثالهما : حبذا راكباً زيد [١١] ، وحبذا رجلاً أخوك .

* * *

---

(١) سقطت من (أ) .
(٢) فى (ب) وارتفع .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) في (أ) حب .
(٥) في (ب) ابتداء .
(٦) في (ب) إشعار .
(٧) في (أ) تشير .
(٨) انظر الرضي : ٣١٩/٢ ، الهمع ٤٩/٥ .
(٩) سقط من (أ) .
(١٠) في (أ) كان .
(١١) في (أ) زيد راكبا .

بـــاب عســـى

وهو فعل ماض معناه المقاربة ، وهو لَاحِقٌ بباب كان ، إلّا أن خبرِهِ لا يكون إلّا فعلاً مستقبلاً [(١)] معه « أن » مثل : عسى زيد أن يقومَ ، فزيد : اسمها ، و « أن يقوم » في موضع نصب على الخبر ، وقد حُكِيَ عنهم [(٢)] : (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً [(٣)]) .

وقد يجوز حذف أن « فيرتفع [(٤)] الفعل » .

ويجوز عسى أن يقومَ زيدٌ ، فلا يكون لها خبرٌ [(٥)] ، استغناءً [(٦)] بما تضمَّنه اسمها [(٧)] من الحدث عن ذكر الحدث في خبرها .

---

(١) في (أ) مستقلا .
(٢) في (أ) كتبت (عن بعضهم) ثم ضرب عليها وكتب بعدها (عنهم) .
(٣) الغوير : ماء لكلب في أرض السماوة بين العراق والشام .
والأبؤس : جمع بأس وهو الشدة .
قيل : إن هذا القول تكلمت به الزباء ، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وقد بات بالغوير على طريقه ، تعني لعل الشر يأتيكم من قبل هذا المكان ، ويضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك . انظر هذا المثل في : الكتاب : ٥١/١ ، ١٥٩ ، المقتضب : ٧٠/٣ ، ٧٢ ، المسائل البغداديات : ٣٠١ ، أخبار أبي القاسم الزجاجي : ١٢٩ ، مجمع الأمثال : ١٧/٢ ، معجم البلدان لياقوت الحموي : ٢٢٠/٤ ، شرح ألفية ابن معط : ٨٩٩/٢ ، مغني اللبيب : ٢٠٣ ، اللسان مادة (غور) ٣٤١/٦ - ٣٤٢ ، خزانة الأدب : ٣٠٦/٩ ، ٣١٩ - ٣٢٠ ، وفي المسائل العسكرية : ١٤٦ (عاد الغوير أبؤسا) .
(٤) في (أ) فترفع .
(٥) فتكون هنا فعلا تاما . وتفصل كتب النحو العامة الأعاريب الجائزة في نحو ذلك .
انظر مثلا : أوضح المسالك : ٣٢٣/١ - ٣٢٤ ، شرح التصريح : ٢٠٩/١ .
(٦) في (ب) استغنى .
(٧) يعني فاعلها .

وتقول زيد عسى أن يقوم ، فيكون اسمها مضمراً فيها ، يتبيّن في التثنية والجمع ، وإن شئت لم تضمر فيها [شيئا [١]] وكان ما بعدها [في موضع [٢]] رفع بها ، ولا يكون لها خبرٌ على ما قدمناه ، ومثل « عسى » في جميع ماذكرناه [٣] : « كَادَ ، وكَرَبَ ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وَجَعَلَ » ، إلّا أن استعمال أخبار هذه بغير « أن » هو الوجه [٤] [مثل : كاد زيدٌ يقومُ ، وكذلك الباقي [٥]] ، [فاعلم ذلك [٦]] .

* * *

(١) سقطت من (أ) .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) في (ب) ماذكرنا .
(٤) في (ب) هذا هو الوجه .
(٥) ساقط من (ب) .
(٦) سقط من (أ) .

[بـــاب (١)] الضرب الثاني من العوامل اللفظية

وهـــي الحروف

وجملة الحروف العاملة أربعون حرفا ، يأتي تفصيلها في أبوابها إن شاء الله [تعالى (٢)] .

* * *

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) سقطت من (ب) .

بـــاب الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر

وجملتها ستة أحرف [(١)] : « إنّ ، وأنَّ ، ولكنّ ، وكأنّ ، وليت ، ولعلَّ » ، فالثلاثة الأولى معناها التأكيد والتحقيق ، إلّا أن « لكن » متضمنةٌ [(٢)] لمعنى الاستدراك ، وكأن للتشبيه ، وليت للتمني ، ولعل للترجي مع المحبوبات ، وللتوقع مع المخوفات ، وكلها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، مثال ذلك : إن زيداً قائمٌ ، [فزيد اسم « إنَّ » ، وقائم خبرها [(٣)]] وكذلك الجميع ، إلّا أن يتصل بها [« مــا » [(٤)]] فيجوز [فيها [(٥)]] وجهان أحسنُهما الإلغاء ، مثال ذلك [(٦)] : إنما زيدٌ قائمٌ [وإنما زيداً قائمٌ [(٧)]] ، وكذلك الباقي .

ومتى اتصل بها ضمير مجهول ارتفع الاسمان بعدها بالابتداء ، وكانت الجملة في موضع رفع على الخبر ، مثال ذلك : إنه زيدٌ قائمٌ ، وكذلك الباقي .

وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ [(٨)] ، جاز أن يكون [(٩)] خبراً لهذه الحروف

---

(١) في (ب) وهي ستة .
(٢) في (أ) مضمنة .
(٣) ساقط من (ب) .
(٤) سقطت من (أ) .
(٥) سقطت من (أ) .
(٦) في (ب) نحو .
(٧) ساقط من (ب) .
(٨) في (ب) لمبتدأ .
(٩) في (أ) كونه .

وكلها لا يجوز تقديم أخبارها [عليها [1]] إلّا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فيجوز تقديمه على أسمائها لا عليها [ومثاله : إنَّ عندك زيداً ، وإنَّ لك مالًا [2]] .

ويجوز دخول لامُ الابتداء على خبر « إنَّ » دون سائر أخواتها ، وعلى اسمها إذا فُصِلَ بينهما بظرف أو مجرور ، مثالهما : إنَّ زيداً لقائمٌ ، وإنَّ عندك لعمراً .

ومتى عطفت على اسم « إنَّ » و « لكنَّ » بعد خبريهما ، جاز في المعطوف النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ، أو على المضمر في خبر إنَّ [3] مثال ذلك :

إن زيداً قائمٌ وعمراً [وإن شئت [4]] وعمرٌو ، [وكذلك لكن [5]] ولا يجوز العطف على الموضع مع [6] بقية أخواتها .

[فصـــــل [7]]

وتُفْتَحُ « أنَّ » في كل موضع يختص بالاسم والفعل وذلك بعد لو ولولا ، وما جرى مجراهما ، وتُكْسَرُ في كل موضع لا يختص [8]

---

(١) سقطت من (أ) .
(٢) ساقط من (ب) .
(٣) في (أ) والمضمر في الخبر .
(٤) سقطت من (ب) .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) في (ب) في .
(٧) سقطت من (أ) .
(٨) في (ب) يختص .

بأحدهما ، وذلك في الابتداء ، وما جرى مجراه [١] ، فأما قولهم : أولُ ماأقولُ : إني أحمدُ الله ، فإن جعلتها خبر المبتدأ فتحت ؛ لأنه موضع يختص بالاسم ، وإن جعلتها من صلة القول كسرت ؛ لأنها مستأنفة ، وكذلك سائر مايرد [٢] من هذا النحو ، والمفتوحة في تقدير اسم يحكم على موضعها بالإعراب ، والمكسورة بخلاف ذلك ، وقد [٣] تُشَبَّهُ « لا » في النفي بـ « إنَّ » في الإيجاب .

* * *

---

(١) أجمل المصنف مواضع فتح همزة « إنَّ » ومواضع كسرها ، وهي في الحقيقة كثيرة مفصلة في كتب النحو انظر مثلاً : شرح الرضي على الكافية : ٣٤٩/٢ - ٣٥٢ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٢٢٤ - ٢٣٨ ، شرح ألفية ابن معطي : ٩٢٦ - ٩٣٢ ، ارتشاف الضرب : ١٣٨/٢ - ١٤٣ ، أوضح المسالك : ٣٣٣/١ - ٣٤٤ ، شرح التصريح : ٢١٤/١ - ٢٢١ ، همع الهوامع : ١٦٥/٢ - ١٦٩ .

(٢) في (ب) يراد .

(٣) في (أ) : « وقال » وهو تصحيف .

بـــاب عمل « لا » في النفـــي

وهي تعمل عمل « إنَّ » إذا وليتها النكرة الشائعة التى يراد بنفيها نفي الجنس .

والنكرة المنفية في هذا الباب على ثلاثة أضرب : مفرد ، ومضاف ، ومضارع للمضاف (١) ، فالمفرد مبني على الفتح بغير تنوين مثل لا إله إلّا الله ، والخبر فى الأكثر محذوف تقديره : لا إله إلّا الله موجود أو معلوم ، وما بعد « إلّا » بدل مما قبلها ؛ لأن « لا » وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء .

ومتى عطفت وكررت (٢) « لا » جاز فى الأول وجهان : الفتح بغير تنوين ، والرفع مع التنوين ، وفي الثاني ثلاثة أوجه : الوجهان الأولان ، والنصب مع التنوين ، إن كان الأول مفتوحا ، مثال الجميع لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله (٣) ، ولا حولٌ ولا قوةَ (٤) إلّا بالله (٥) ، ولا حولٌ ولا قوةٌ إلّا بالله (٦) ولا حولَ (٧) ولا قوّةٌ (٨) [إلّا بالله (٩)] .

---

(١) أي مشابه له ، وقد بُيِّن المعنى أيضا في حاشية (ب) .

(٢) في (ب) فكررت .

(٣) بفتح مابعد « لا » الأولى والثانية على أنهما عاملتان عمل إنَّ .

(٤) في (ب) لا حولَ ولا قوةٌ .

(٥) برفع ما بعد الأولى على الابتداء ، أو إعمال « لا » عمل ليس ، وفتح ما بعد الثانية على إعمال « لا » عمل « إنَّ » .

(٦) برفعهما على الابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل ليس ، ويجوز في « لا » الثانية أن تكون زائدة لتوكيد النفي وما بعدها معطوفا على « لا » الأولى مع اسمها ، أو على اسمها باعتبار الأصل .

(٧) بفتح الأول على إعمال « لا » عمل « إنَّ » ، ورفع الثاني على الابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل « ليس » ، ويجوز اعتبارها زائدة لتوكيد النفي ، ويكون مابعدها معطوفا على محل اسم « لا » باعتبار الأصل .

(٨) في (ب) ولا حولُ ولا قوةُ .

(٩) سقطت من (أ) .

[ولا حولَ (١) ولا قوةً (٢)] .

فإن حذفت (٣) [لا (٤)] الثانية ، لم يجز رفع الأول ، ولا حذف التنوين من المعطوف ، وجاز فيه النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ، مثالهما [قوله : (٥)]

فَلَا أَبَ وابْناً (٦) مِثْلُ مَرْوانَ وابْنِهِ (٧)

وإن شئت : فلا أبَ وابنٌ . ومتى وصفت المبني (٨) [مع « لا » (٩)]

---

(١) بفتح الأول على أن « لا » نافية للجنس ، ونصب الثاني على أنه معرب منون بالعطف على محل اسم « لا » الأولى ، وتكون « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفي .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) هذا حديث عن العطف بدون تكرار « لا » .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) في (أ) (في مثل) وهى زيادة غير مقصودة .

(٧) هذا صدر بيت من الطويل ، قيل في مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وعجزه :

.... إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

وهو من شواهد سيبويه التي لم تنسب لقائل : الكتاب : ٢٨٤/٢ – ٢٨٥ ، ورواية الكتاب « لاأب وابنًا » وكذلك هو في المقتضب : ٣٧٢/٤ . وانظر شرح المفصل : ١٠١/٢ ، ١١٠ ، شرح الأشموني : ٦٣٦/١ ، فقد ورد فيهما بدون نسبة ، وفي خزانة الأدب : ٦٧/٤ (وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل) وقال ابن هشام فى شواهده : إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة » انظر الدرر اللوامع : ١٩٨/٢ ، ويراجع شرح التصريح : ٢٤٣/١ . وانظر تعليق عبد السلام هارون على الكتاب : ٢٨٤/٣ – ٢٨٥ . ونسبه صاحب شرح شواهد الكشاف ص ٣٩٨ للفرزدق ، وانظر الدرر اللوامع : ١٩٨/٢ .

(٨) في (أ) : « المبني المثنى » وفي (ب) المثنى « وماأثبته هو الموافق لكلامه وأمثلته » .

(٩) سقطت من (أ) .

جاز في صفته ثلاثة أوجه : النصب بالتنوين [(١)] وبغير تنوين [(٢)] ، والرفع مع التنوين [(٣)] ، مثال الجميع : لا غلامَ ظريفاً لك ، ولا غلامَ ظريفَ [لك [(٤)]] ولا غلامَ ظريفٌ لك .

[فصـــــل [(٥)]]

وأما النكرة المضافة فنحو : لا غلامَ رجلٍ عندك ، ولا صاحبَ سفرٍ لك ، وقد تزاد لام الإضافة نحو : لا أبا لزيد ، ولا غلامي لك [ولا يَدَ لكَ [(٦)] بها [(٧)]] فاللام في هذا النحو معتد بها من جهة [عمل [(٨)]] لا [(٩)] ، وغير معتد بها من جهة إثبات الألف وحذف [(١٠)] النون [(١١)] .

ومتى [فصلت [(١٢)]] بين المنفي [(١٣)] وهذه اللام ، لم يجز

---

(١) مراعاة لمحل اسم « لا » .

(٢) أي البناء على الفتح ، على أنه ركب مع اسم « لا » قبل مجيئها مثل « خمسة عشر » .

(٣) مراعاة لمحل « لا » مع اسمها وهما في محل رفع بالابتداء .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) في (أ) « بد » وهو تصحيف ظاهر .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) سقطت من (أ) .

(٩) أي أن المضاف عومل معاملة المفرد فبني على الفتح حسب القاعدة .

(١٠) في (أ) وحذفت .

(١١) أي أن المضاف باق على إضافته ، لذلك أُعْطي أحكام المضاف فنصب « الأب » بالألف وهو أحد الأسماء الستة وحذفت النون من غلامين .

(١٢) سقطت من (أ) .

(١٣) في (ب) النفي .

إثبات (١) الألف ولا حذف النون ، نحو لا أبَ ظريفَ لك ولا غلامين ظريفين لك .

فصـــــل

وأما المضارع للمضاف [فهو (٢)] كل اسم عمل فيما بعده رفعاً أو (٣) نصباً نحو : لا قائماً أبوه عندك ، [ولا ضارباً زيداً عندك (٤)] ولا ضارباً زيدًا في دارك ، ولا عشرين درهماً لك ، جميع هذا مضارع للمضاف من حيث إن الأوَلَ (٥) عاملٌ فيما بعده ، والثاني من تمام الأول ، كما أن المضاف والمضاف إليه كذلك ، لا يجوز فيه (٦) إلّا التنوين (٧) ؛ لأن انتصابه انتصاب صحيح ، وليس بمبني كالأول (٨) .

وتقول [لا خيراً من زيد فيكون الخبر محذوفاً ، فإن قلت (٩)] لا خيرَ (١٠) من زيد ، كان قولك من زيد هو الخبر ، ومثله قوله تعالى : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِن نَّجْوَاهُمْ ﴾ (١١) وتقول : لا أمراً (١٢) يوم الجمعة

---

(١) في (أ) ثبات .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) في (أ) ونصبا .
(٤) ساقط من (أ) .
(٥) كتبت (الفاعل) فى (أ) ثم ضرب عليها وصححت (الأول) .
(٦) أي في المضارع للمضاف .
(٧) في (أ) (ويجوز فيه التنوين) .
(٨) أى المفرد .
(٩) ساقط من (أ) .
(١٠) في (ب) (لا خيراً) وهو خلاف المراد .
(١١) سورة النساء آية : ١١٤ .
(١٢) في (أ) : (لا أمن أمرا) وهو تصحيف .

لك ، إذا خصصت أمر يوم الجمعة ، فإن عممت الأمر [١] حذفت التنوين .

فصل

ومتى فصلت بين « لا » وما تعمل فيه رفعت نحو قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُون ﴾ [٢] وكذلك إن وليتها المعرفة نحو قولك : لا زيدٌ عندك ولا عمرٌو ، ومتى رفعت ما بعد « لا » كررتها . وقد قالوا : لا نَوْلُك أن تفعل ، حيث كان بمعنى لا ينبغي لك ، كما قالوا « يَذر » حيث كان بمعنى [٣] يدع [٤] .

* * *

---

(١) في النسختين (الأمرين) ولم يظهر لي وجه للتثنية لذلك صححتها .
(٢) سورة الصافات ، آية ٤٧ .
(٣) في (أ) « مع » وهو تصحيف .
(٤) فى (أ) تدع .

بـــاب « مـــا » النافيـــة

اعلم أن أهل الحجاز يشبهون « مـــا » بليس فيعملونها عملها ، مادام الخبر مؤخراً منفياً ، مثاله : مازيد قائماً ، ومازيدٌ إلّا قائمٌ [١] ، وماقائمٌ زيدٌ [٢] ، وبنو تميم [٣] لا يعملونها بحال .

ومن أعملها [زاد [٤]] الباء في خبرها ، كما تزاد في خبر « ليس » ، مثال ذلك : مازيدٌ بقائمٍ ، فالباء وماعملت فيه في موضع نصب على الخبر .

وتقول مازيدٌ بقائمٍ ولا منطلق أبوه ، فيجوز في منطلق : الرفع والنصب والجر [٥] ، فإن قلت مازيدٌ بقائمٍ ولا منطلقٌ عمرو [٦] لم يجز غير الرفع على الاستئناف ، ولا يجوز فيه العطف على الخبر ؛ لأنك [٧]

---

(١) لم تعمل « ما » هنا عندهم لانتقاض نفي خبرها بإلا .

(٢) هنا لم تعمل « ما » عندهم لتقدم خبرها .

(٣) بنو تميم : قبيلة عظيمة من العدنانية تنتسب إلى تميم بن مرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، كانت منازلهم بأرض نجد ثم تفرقوا فى الحواضر ، ولم يبق منهم باقية ، ولهم بطون كثيرة .

انظر : الاشتقاق ٢٠١ ، جمهرة أنساب العرب : ٢٠٧ ، ٤٦٦ - ٤٦٧ ، ٤٨٠ ، نهاية الأرب : ٣٤٤/٢ ، صبح الأعشى : ٣٤٧/١ - ٣٤٨ ، تاج العروس : ٢١٣/٨ مادة (تمم) . معجم قبائل العرب : ١٢٥/١ .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) النصب مراعاة لمحل المجرور ؛ لأنه خبر « ما » الحجازية والباء زائدة . والجر مراعاة للفظه والرفع على الاستئناف .

(٦) في (ب) مازيد بمنطلق ولا قائم عمرو .

(٧) في (أ) لأنه .

لو وضعته موضع الخبر لم يجز كونه خبراً . فأما قولهم : ما زيد بقائم بل قاعدٌ ، فلا يجوز فيه إلّا الرفع ؛ لأن « بل » « تجري » مجرى نقض النفي ، وكذلك « لكن » .

* * *

بـــاب حـــروف الجـــر

وجملتُها ستةَ عشرَ حرفاً ، وهي : « من ، وإلى ، وفي ، واللام ، والباء ، وربّ [١] ، وعن ، وعلى ، وكاف التشبيه ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، ولهما باب ، وحتى ولها باب ، وواو القسم [٢] ، وتاؤه [٣] وله [٤] باب ، وحاشا ، وخلا ، وقد تقدم [الكلام في [٥]] ذكرهما .

جميع هذه الحروف تجر ما يتصل بها [٦] وتضاف إليه ، ومعانيها مختلفة :

فمعنى « من » : ابتداء الغاية في نحو : خرجت من الكوفة ، وتكون للتبعيض في نحو أخذت من المال ، وتكون لبيان الجنس [في نحو قوله تعالى [٧]]:﴿ فَاجْتَنِبُوا [٨] الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [٩] ، وتكون زائدة [في [١٠]] نحو ما جاءني من أحد ، وهل جاءك من أحد ، ولا تزاد إلّا في غير الواجب .

---

(١) زاد في (أ) « غير » و « مع » ، وليس كذلك إذ هما اسمان وليسا حرفين .
(٢) في (أ) لام .
(٣) في (ب) وباؤه .
(٤) أي للقسم باب .
(٥) ساقط من (ب) .
(٦) في (أ) به .
(٧) ساقط من (ب) .
(٨) في النسختين (واجتنبوا) وهو خطأ ولذلك صححتها .
(٩) سورة الحج ، آية : ٣٠ .
(١٠) سقطت من (ب) .

ومعنى « إلى » الغاية .

ومعنى « في » الوعاء في نحو قولك : زيد في الدار [(١)] ، والمال في الكيس ، وقد اتُّسِعَ فيها في [نحو [(٢)]] قولهم : نظرت في العلم ، وأنا في حاجتك .

ومعنى « اللام » : الملك والاستحقاق .

ومعنى الباء « الإلصاق والاختلاط » في [نحو [(٣)]] كتبت بالقلم ، وتكون زائدة في [نحو [(٤)]] : كفى بالله شهداً [(٥)] ، وبحسبك أن تفعل ، وألقى بيده ، وليس زيد بقائم .

ومعنى رُبَّ « التقليل » [في [(٦)]] نحو قولهم رُبَّ رجلٍ يفهم [(٧)] ، ورُبَّ رجلٍ في الدار ، وهي تتعلق بمحذوف ، قلما يستعمل إظهاره ، تقديره : رُبَّ رجلٍ يفهم لقيت أو أدركت ، وهي مختصة [(٨)] بالنكرات الموصوفات ، فأما قولهم : رُبَّه [(٩)] رجلاً ، فإن هذا الضمير ليس بمقصود ، ولا معيّن ، فأشبه النكرة ، وإذا اتصلت بها « ما » كفتها

---

(١) في (ب) الغار .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) سقطت من (ب) وكتب في (أ) بعد كلمة « نحو » كلمة « قولهم » ثم ضرب عليها .

(٥) والآية القرآنية : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ سورة النساء : ٧٩ و ١٦٦ ، وسورة الفتح ٢٨ .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) كتب في (أ) بعد « يفهم » (لقيت وأدركت) ثم ضرب عليهما .

(٨) في (ب) محيطة .

(٩) في (أ) « ريت » . وهو تصحيف .

عن العمل ، وهي في الوجهين مختصة بالماضي . فأما قوله (١) تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٢) فعلى تأويل الحكاية ، وقد أضمروها بعد « الواو » في قوله (٣) :

وَبَلْـــدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ (٤)

ومعنى « عن » المجاوزة في نحو : انصرفت عن زيد ، ورميت عن القوس ، وأخذت (٥) عنه حديثاً ، وكسوته عن عُري ، وقد تكون اسما (٦) في نحو جلست [من (٧)] عن يمينك (٨) .

---

(١) في (أ) قولهم .
(٢) سورة الحجر ، آية : ٢ .
(٣) في (ب) في قولهم .
(٤) بيت من الرجز لعامر بن الحارث بن كُلْفة ، وقيل كِلْدة من بني ضنة من نمير المعروف بجران العود .

وبعده : .... إِلَّا الْيَعَافِيرُ وإِلَّا الْعِيسُ

واستشهد به سيبويه مرتين غير منسوب . انظر الكتاب : ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، وكذلك ورد غير منسوب في معاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١ ، المقتضب : ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، ٤١٤/٤ ، مجالس ثعلب : ٢٦٢/١ ، الإنصاف : ٢٧١/١ ، شرح المفصل : ٨٠/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٣٣/٢ ، شذور الذهب : ٣٤٤ ، أوضح المسالك : ٣٦٤/١ ، شرح الأشموني : ٤٠٥/٢ ، ونسبه البغدادي في خزانة الأدب : ١٦/١٠ - ١٨ لعامر بن الحارث بن كلفة المعروف بجران العود بهذه الرواية . غير أنه في ديوان جران العود المطبوع ص ٥٢ برواية : بسابسا ليس بها أنيس .
(٥) في (ب) وحدثت .
(٦) فتكون بمعنى جانب ومنه قول الشاعر :

ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي

انظر مغني اللبيب : ١٩٩ .
(٧) سقطت من (ب) .
(٨) في (ب) يمينه .

ومعنى « على » الاستعلاء [في [١]] نحو : ركبت على الفرس ، وقد تكون اسماً [٢] نحوْ [٣] [قوله [٤]] :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ [٥] ....

ومعنى الكاف « التشبيه في نحو : جاءني الذي كزيد ، وقد تكون اسماً [٦] في نحو قوله :

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) فتكون بمعنى فوق .

(٣) في (أ) في نحو .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) وتمامه :

.... بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

والبيت من البحر الطويل وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي من قصيدة طويلة تبلغ أبياتها أربعة وثمانين بيتا مذكورة في منتهى الطلب من أشعار العرب . كما يقول السيوطي في شرحه لأبيات المغني : ٢٦٧/٣ ، وهو يصف في هذا البيت قطاة وفرخها . وهو في سيبويه : ٢٣١/٤ ، والمقتضب : ٥٣/٣ ، الكامل : ٥٩٨/٣ ، والرواية فيها (خمسها) بدل (ظمؤها) وانظر أدب الكاتب ٣٩٢ ، كتاب الجمل في النحو للزجاجي ٦١ معجم مقاييس اللغة : ١١٦/٤ ، الاقتضاب ٤٢٨ ، شرح المفصل : ٣٨/٨ - ٣٩ ، المقرب : ١٩٦/١ ، مغني اللبيب ١٩٤ ، حاشية الصبان : ٢٢٦/٢ ، اللمع : ٢١٩/٤ ، شرح أبيات المغني : ٢٦/٣ ، خزانة الأدب : ١٤٧/١٠ ، الدرر اللوامع : ٣٦/٢ .

الغريب :

غدت : صارت ، من عليه : من فوقه ، الظمء : مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الوردين (ويروى مكانه « خمسها ») والخمس كما قال المبرد : ١٠٠/٣ : ضمء من أظمائها ، وهو أن ترد ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد ، فيعتد بيومي وردها مع ظمئها ، فيقال (خمس) .

تصل : أي هي يابسة من العطش فيسمع لجوفها صوت ليبسه .

قيض : القيض قشر البيضة الأعلى ، يريد أنها أخرجت بيضها لتوها فهي تسرع .

ببيداء : البيداء القفر ، ويروى مكانه في بعض المصادر التي أوردت البيت (زيزاء) وهو مارتفع من الأرض .

مجهل : المجهل : الذي ليس له أعلام يهتدى بها .

(٦) فتكون بمنزلة (مثل) الكتاب : ٤٠٨/١ ، المقتضب : ١٤٠/٤ ، مغني اللبيب : ٢٣٨ .

..... وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ [١] ....

وقد تكون زائدة في نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [٢] .

[فصــــل [٣]]

وكل ما كان [منها [٤]] زائداً لم يحتج إلى ما يتعلق به ، فإن كان غير زائد ، فلابد له من فعل أو معنى فعل يتعلق به ؛ وكل ما كان صفةً أو حالاً أو صلةً أو خبراً ؛ فإنه يتعلق أبدا بمحذوف مثال ذلك : مررت برجل في الدار ، ومررت بزيد في الدار ، ومررت بالذي في الدار ، وإن

---

(١) كتبت هذه الكلمة في (أ) (كالغصن) وفي (ب) (كالظمرة) وهو قطعة من بيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدته اللامية المشهورة . وتمامه :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَىٰ ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

وأولها :

ودّع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل

والبيت في ديوانه ص ١٤٩ ، وفي المقتضب : ١٤١/٤ ، الإيضاح العضدي ٢٦٠ ، المسائل البغداديات ٣٩٦ ، ٥٦٧ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٨٣/١ ، والخصائص : ٣٦٨/٢ ، والأصول في النحو : ٤٣٩/١ وشرح القصائد العشر ٥٠٨ والأمالي الشجرية : ٢٢٩/٢ ، وشرح المفصل : ٤٣/٨ ، والخزانة : ٤٥٣/٩ .

اللغة والغريب :

أتنتهون : تنزجرون ، وروي مكانها في بعض المصادر : « هل تنتهون » وفي بعضها الآخر « لاتنتهون » .

الشطط : الجور والظلم .

يذهب : فى بعض المصادر ، ورد « يهلك » بدل « يذهب » .

الفُتُل : بضمتين : جمع فتيلة وهى هنا فتيلة الجراحة .

(٢) سورة الشورى ، آية : ١١ .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) سقطت من (أ) .

زيداً في الدار ، جميع هذا يتعلق بمحذوف تقديره مستقر أو كائن [فى الدار [(١)]] وماعدا ذلك فهو يتعلق بموجود ، أو ماهو في حكم الموجود .

* * *

(١) ساقطة من (ب) .

بــــاب مُذْ ومُنْــذُ

اعلم أن « مُذْ ومُنْذُ » يجوز أن يكون كلُّ واحدٍ منهما اسماً ، فيرتفع ما بعده بالابتداء [١] [والخبر [٢]] ويجوز أن يكون حرفاً جاراً ، والأغلب [٣] على « مذ » أن تكون [٤] اسماً [للحذف [٥]] فمتى كانا بمعنى الزمان [٦] الحاضر ، كان الجر بهما [٧] هو الوجه [٨] ، مثاله : إن زيداً [٩] عندنا مُنْذُ اليومِ ، وما فارقنا [١٠] مُذ الليلةِ ، فيجرّ بهما [١١] ؛ لأن معناه في اليوم وفي الليلة ، وكذلك إذا قلت : مذ كم سرت ، فهي

---

(١) أجمل المصنف إعراب (مذ ومنذ وما بعدهما) والحديث عنهما فيه تفصيل ، ينظر : شرح المفصل : ٨/٤٥ - ٤٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/١١٧ ومابعدها ، الجنى الداني : ٣٠٤ ، ٥٠٠ - ٥٠٤ ، مغني اللبيب : ٤٤١ - ٤٤٢ ، شرح التصريح : ٢/١٩ - ٢١ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (ب) فالأغلب .

(٤) في (ب) يكون .

(٥) ساقطة من (ب) ويقصد بالحذف ما لحقها من حذف نونها ، إذ أصلها - كما يرى - « منذ » بحذف عينها ، والحذف ضرب من التصرف ، وبابه الأسماء والأفعال : انظر شرح المفصل : ٨/٤٦ .

(٦) في (أ) فمتى كان المعنى الزمن .

(٧) في (ب) فيهما .

(٨) في مغني اللبيب ٤٤١ : وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، ونقله عنه السيوطي في الهمع : ٣/٢٢٥ .

(٩) في (ب) أنت .

(١٠) في (ب) فارقتنا .

(١١) في (أ) فتجر .

ها هنا حرف ، لإيصالها الفعل إلى كم ، ومتى أريد بهما جميع الأمد [١] ، أو [٢] أوله ، كان الرفع الوجه [٣] مثالهما : ما رأيته مذ يومان ، وما لقيته مذ يومُ الجمعة ، فمذ : مبتدأ [٤] ، وما بعدها خبرها ، وكذلك « منذ » ، ومتى جررت بهما كان الكلام [جملة واحدة ، ومتى رفعت كان الكلام [٥]] جملتين [٦] .

* * *

---

(١) انظر شرح المفصل : ٤٦/٨ ، المغني ٤٤٢ ، الهمع : ٢٢٣/٣ - ٢٢٤ .

(٢) في (ب) وأوله .

(٣) في (أ) « أجمل الوجه » ، والزيادة لا معنى لها .

(٤) في (ب) مبتدأه .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) لأنهما إذا جُرّ بهما فهما حرفان ، يتعلقان بما قبلهما ، فيكون الكلام بهما جملة واحدة ، وإذا كانا اسمين رُفع ما بعدهما ، فيكون الكلام جملتين الجملة الأولى فعلية والثانية اسمية .

انظر شرح المفصل : ٤٥/٨ .

بـــــاب حـــتى

وهي تستعمل على ثلاثة أضرب : جارة كإلى [١] ، وعاطفة كالواو ، وحرف ابتداء كـ « أما [٢] » .

فالجارة [٣] نحو قوله تعالى : ﴿ [سَلَامٌ هِيَ [٤]] حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [٥] وينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) .

ومثال العاطفة : ضربت القوم حتى زيداً ، ولا تكون إلّا بعد جمع ، ولا يكون ما بعدها إلّا جزءا [٦] مما قبلها ، يذكر [٧] لتعظيم أو لتحقير [٨] ، أو قوة أو ضعف .

ومثال [٩] التي هي حرف ابتداء [قوله [١٠]] :

وحَتَّى [الْجِيَادُ [١١]] مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ [١٢] [١٣]

---

(١) في (ب) بحال .
(٢) ساقطة من (ب) .
(٣) في (أ) والجارة .
(٤) سقطت من (ب) .
(٥) سورة القدر ، آية : ٥ .
(٦) في (أ) إلّا حرفا .
(٧) في (ب) تذكر .
(٨) في (ب) لتحقيق .
(٩) في (أ) مثال بدون « واو » .
(١٠) سقطت من (ب) .
(١١) سقطت من (أ) .
(١٢) في (ب) بأزمان .
(١٣) عجز بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي وصدره : =

فليست عاطفة ؛ لدخول حرف العطف عليها ، ولا جارة لارتفاع الاسم بعدها [فاعلم [1]] .

* * *

=

* سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مطِيُّهم *

وهو من قصيدته التى مطلعها :

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت آياته منذ أزمان

وقالها عندما تشقق لحمه من الحلة المسمومة التى أرسلها قيصر إليه فلبسها بعد خروجه من الحمام .

والبيت في ديوانه ص ٩٣ .

وانظر : سيبويه : ٢٧/٣ ، معاني القرآن للفراء : ١٣٣/١ ، المقتضب : ٤٠/٢ ، شرح المفصل : ٣١/٧ ، ١٥/٨ ، ١٩ ، اللسان : مادة (مطا) : ١٥٣/٢٠ . مغني اللبيب ١٧٢ ، شرح أبيات المغني : ١٠٨/٣ ، الهمع : ٢٥٩/٥ .

اللغة والغريب :

سريت : رويت في الديوان ، وفى الفراء واللسان مطوت . والمطو : الجد والنجاد في السير ، تكل مطيهم . مكانها في معاني الفراء : « تكل غزاتهم » وفي اللسان (غريهم) والغري في اللسان : ٣٥٨/٧ : الحسن من الرجال وغيرهم (مادة غرا) حتى الجياد : ... أراد بذلك أن الجياد بلغ بها الإعياء أشده ، فعجزت عن السير .

(١) سقطت من (أ) .

بـــاب القســـم

اعلم أن القسم : جملة [١] يؤكد بها الخبر المقسم عليه ، وهي [٢] على ضربين : جملة ابتدائية ، وجملة فعلية .

أما الابتدائية فنحو ، [٣] قولهم : لعمرُك لأفعلنَّ ، وأيمُنُ الله لأنطلقنّ [٤] ، وكذلك : عليّ عهد الله وأمانته ، فأما لعمرك ، فلا يستعمل إظهار خبره ، ومتى حذفت اللام [منه [٥]] نصبته [٦] .

وأما الجملة الفعلية فعلى ضربين : ضرب لا يجوز فيه الحذف ، وضرب يجوز فيه ذلك ، فالأول : كل جملة فعلية كان المقسم به فاعلها ، مثال ذلك : علم الله لأقومنّ ، ويعلم الله لأنطلقنّ . والضرب الثاني : هو [كل [٧]] فعل قسم أُسند إلى غير المقسم به مثال ذلك : حلفت بالله لأفعلن ، وعمرتُك الله إلّا ما فعلت ، والمحذوف هو الفعل والفاعل ، مثاله : بالله [٨] لأفعلنَّ ، ويمينُ الله لأُخْرُجَنَّ [٩] ، وعمرُك إلّا ما فعلت [١٠] ،

---

(١) في (أ) هو جملة .
(٢) في (ب) وهو .
(٣) في (ب) نحو .
(٤) في (ب) لا ينطلقن .
(٥) سقطت من (أ) .
(٦) أي على المصدرية .
(٧) ساقط من (ب) .
(٨) في (أ) (تالله) .
(٩) في (أ) لأفعلن .
(١٠) في (ب) وعمرتك الله تعميرا .

[أصله (١) : حلفت بالله ، وألزم نفسي يمين الله ، وعمرتك الله] تعميراً ، فحذف الفعل والفاعل ، ووضع العمر موضع التعمير ، وأضيف إلى ضمير المخاطب .

وقد يحذف المقسم به مثاله : حلفت حلفاً صادقاً لأَفْعَلَنَّ .

[فصل (٢)]

والحروف الجارة للمقسم [به (٣)] خمسة (٤) وهي : « الباء والواو ، والتاء ، واللام (٥) ، ومن » .

والأصل (٦) منها (٧) هي الباء (٨) : وهي تدخل على كل مقسم به ، و « الواو (٩) » بدل منها (١٠) ، [ولا تدخل على مضمر ، و« التاء » : بدل (١١) من الواو (١٢)] ولا تدخل (١٣) إلّا في قولهم

---

(١) ما بين القوسين وضع في (ب) سهوا بين قوله : « إلا ما فعلت » وقوله : « والمحذوف هو الفعل والفاعل » .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) انظر سيبويه : ٣/٤٩٦ - ٤٩٩ ، شرح المفصل : ٩/٩٩ .

(٥) في (أ) قدمت « اللام » على « الواو » .

(٦) في (أ) فالأصل .

(٧) في (أ) منهما .

(٨) المقتضب : ٢/٣١٩ ، شرح المفصل : ٩/٩٩ .

(٩) المصدر السابق .

(١٠) في (أ) منهما .

(١١) المقتضب : ٢/٣٢٠ ، شرح المفصل : ٩/٩٩ .

(١٢) ساقط من (ب) .

(١٣) في (ب) ولا تدخل التاء .

« تالله » ، ولا يكون اللام إلّا في التعجب [١] ، نحو قولهم [٢] :

---

(١) شرح المفصل : ٩/٩٩ .

(٢) الشطر الآتي صدر بيت من البسيط وعجزه :

* بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظيّانُ والآسُ *

والبيت من قصيدة مطلعها :

يَامَيُّ إن تَفْقِدِى قوماً ولدتِهِمُ أو تُخْلَسِيهِمْ فإنَّ الدَّهرَ خَلَّاسُ

وقد اختلف العلماء في قائل هذا البيت اختلافا كبيرا .

فنسبه سيبويه إلى أمية بن أبي عائذ : ٣/٤٩٧ ، ونسبه الزمخشري في المفصل ٣٤٥ إلى عبد مناة الهذلي ، وقيل : إنه لأبى ذؤيب الهذلي ، وقيل للفضل بن العباس الليثى ، كما ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل : ٩/٩٩ ، ونسبه صاحب اللسان مرة لمالك بن خالد الخناعي الهذلي مادة (حيد) : ٤/١٣٧ ، ومرة لأبي ذؤيب الهذلي مادة (ظين) : ١٧/١٤٦ ، وقال ابن السيد في كتاب الحلل ٩٦ « هذا البيت يروى لمالك بن خالد الخناعي كذا في كتاب سيبويه » ولم أجده فيه . إنما الذي في سيبويه – كما تقدم – أنه لأمية ابن أبي عائذ .

وانظر : شرح أبيات المغني : ٤/٢٩٧ – ٣٠١ ، فقد ذكر هذا الشاهد وأورد الخلاف في قائله ، وممن ذكرهم – غير من تقدم – أبو زبيد الطائي وساعدة بن جؤية الهذلي ، وانظر كذلك خزانة الأدب : ١٠/٩٥ – ٩٨ . فقد ذكر نحواً من ذلك .

وممن ذكر هذا البيت بدون نسبه : المقتضب : ٢/٣٢٤ ، الأمالي الشجرية : ١/٣٦٩ ، الجنى الداني : ٩٨ – ٩٩ ، مغني اللبيب ٢٨٣ ، وفي ديوان الهذليين ٣/٢ نُسب هذا البيت إلى مالك بن خالد الخناعي ، ورُوي صدره كالتالي :

* والخنس لن يعجز الأيام ذوحيد *

اللغة والغريب :

لله : في الخزانة : تالله .

يبقى : حذفت « لا » من يبقى والتقدير لا يبقى .

حيد : روي : حَيَد (بفتح الحاء والياء) على أنه مصدر بمعنى العوج والأود ، وهو اعوجاج يكون في قرن الوعل . ويروى بكسر الحاء مع فتح الياء على أنه جمع حيدة والحيدة العقدة في قرن الوعل ، ومنهم من جعله جمع حَيْد ، وهو كل نتوء في القرن والجبل وغيرهما ، وقال بعضهم هو مصدر حاد يحيد حيدا بالسكون ، فحرَّكه للضرورة =

* لِلّهِ (١) يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ [ذُو (٢)] حَيَدٍ (٣) *

ولا تدخل « من » إلّا على (٤) « ربي » في نحو قولهم (٥) : من ربي إنّك لأشِر (٦) ، [ولا يستعمل منها مع الفعل سوى الباء (٧)] .

وقد يحذف الجار على وجهين بعوض ، وبغير عوض ، فمع العوض يلزم الجر (٨) ، وبغير عوض يكون النصب (٩) [الوجه (١٠)] . وقد

= ومعناه الروغان ، وروي (ذوجَيَد) بالجيم وهو جناح مائل من الجبل ، وقيل يعني به الظبي ، وروي مكانه (ذو خَدَم) بفتح الخاء والدال ، والخدم بياض مستدير في قوائم الثور ، واحدها خدَمة .

المشمخر : الجبل العالي .

الظيّان : ياسمين البر . وهو نبت يشبه النسرين .

الآس : الريحان . قيل : وإنما ذكرهما إشارة إلى أن الوعل في خصب ، فلا يحتاج إلى أن ينزل إلى السهل فيصاد .

(١) في النسختين (أ) و (ب) أثبت قبل الفعل « لا » وقد وردت فى جميع المصادر التى روت البيت بحذفها .

(٢) ما بين المعقوفين صحح من المصادر التى أوردت الشاهد ، حيث ورد فى « أ » (من) مكان (ذو) وفي « ب » لم يُذكر شيء .

(٣) في (ب) أحد .

(٤) شرح المفصل : ١٠٠/٩ .

(٥) حكى ذلك سيبويه : ٤٩٩/٣ ، وانظر شرح المفصل : ١٠٠/٩ ، الهمع : ٣٢٩/٤ .

(٦) في (ب) لأيسر .

(٧) ساقط من (ب) .

(٨) في (ب) الجار .

(٩) انظر شرح الرضي : ٣٣٥/٢ .

(١٠) سقطت من (ب) .

يجوز الجر [١] مع اسم الله خاصة ؛ لكثرة الاستعمال ، مثاله : اللهِ لأقومنّ ، بالنصب والجر ، والعوض يكون [٢] بهاء [٣] التنبيه [٤] ، وألف الاستفهام [٥] ، مثالهما [٦] [إي ها الله [٧]] ذا ، آللهِ [٨] ليقومَنَّ .

فصـــــل

لابد [٩] للمقسم [عليه [١٠]] من رابط ، يربطه بالقسم ، وجملتها أربعة وهي : « إنّ واللام » ، وكلاهما للإيجاب ، و « ما ولا » . وكلاهما [١١] للنفي ، مثال الجميع : والله إنّ زيدا قائم ، ولزيد قائم ،[١٢]

---

(١) ينظر شرح الرضي : ٣٣٥/٢ .

(٢) في (أ) تكون .

(٣) الكتاب : ٤٩٩/٣ - ٥٠٠ ، المقتضب : ٣٢٢/٢ - ٣٢٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٣٥/٢ - ٣٣٦ ، شرح المفصل : ١٠٦/٩ .

(٤) في (أ) (التثنية) : وهو تصحيف .

(٥) الكتاب : ٤٩٩/٣ - ٥٠٠ ، المقتضب : ٣٢٢/٢ - ٣٢٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٣٥/٢ - ٣٣٦ ، شرح المفصل : ١٠٦/٩ .

(٦) ورد هذا المثال في سيبويه : ٤٩٩/٣ ، المقتضب : ٣٢٢/٢ ، شرح المفصل : ١٠٦/٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٣٥/٢ .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨) لفظ الجلالة كتب في (أ) و (ب) (والله) بدون الإتيان بهمزة الاستفهام « موضع الشاهد » ولعلها سقطت سهوا . انظر : المقتضب : ٣٢٣/٢ . شرح المفصل : ١٠٦/٩ .

(٩) في (ب) ولابد .

(١٠) سقطت من (أ) .

(١١) في (ب) وهما .

(١٢) كتبت في ب (لزيدا) ثم صححت في الحاشية .

وليقُومَنَّ زيد ، وليقوم أخوك إذا أردت الحاضر ، ولقد قام عمرو ، ولابد فيه من « قد » مظهرة أو مضمرة ، وتقول في النفي : والله مازيد قائم ، وما قام عمرو ، [وبالله مايقوم أخوك الآن ، وكذلك : والله لا يقوم زيد غدا ، ولا قائم أبداً [1]] وقد تحذف « لا » للعلم بها ، فتقول : والله أقوم ، تريد [2] لاأقوم [3] ، ولو كان موجباً لزمته « اللام والنون » أو أحدهما .

* * *

(١) ساقط من (ب) .

(٢) في (أ) تريد أي لا ....

(٣) في (أ) أقوم بزيد ، وهي زيادة لامعنى لها .

بـــاب حروف النـــداء

وجملتها سبعة أحرف وهي : « يا » ، و « أيا » ، و « هيا » ، و « أيّ » ، و « الهمزة » ، و « آ » [١] ، و « وا » ، والأخير منها [٢] مختص بالندبة [٣] ، ولا يستعمل [٤] معه في باب [الندبة [٥]] سوى « يـــا » .

جميع هذه الحروف إذا وليها المفرد المقصود ، كان مضموماً بغير تنوين ، مثاله : يازيدُ ، ويارجلُ ، إذا قصدت [٦] رجلاً بعينه .

وقد يُبْنى العلم [٧] على الفتح ، إذا نعت بابن المضاف إلى علم أو كنية ، مثاله : يازيدَ بنَ عمرو ، فإن ناديت [غير [٨]] العلم ، وغير [٩] المفرد المقصود ، كان منصوباً بحرف النداء ؛ لأنه ناب عن الفعل ، ألا ترى أن معناه أدعو [١٠] زيداً ، وأنادي زيداً .

---

(١) رسمت في (أ) أي .
(٢) في (أ) منهما .
(٣) في (أ) في باب الندبة .
(٤) في (ب) تستعمل .
(٥) سقطت من (أ) .
(٦) في (ب) قصدت بها .
(٧) في (ب) بدل « العلم » « المفرد » والمقصود العلم المفرد ؛ لأنه مما يجوز ضمه وفتحه ، إذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف إلى علم نحو : (يازيد ابن عمرو) وقد ذكر المؤلف بعض هذه الشروط .
انظر في تفصيل ذلك المقتضب : ٢٣١/٤ ، الهمع : ٥٣/٣ – ٥٧ .
(٨) سقطت من (أ) .
(٩) سقطت الواو من (أ) .
(١٠) رسمت في ب (أدعوا)

فصـــــل

والمنادى المنصوب على ثلاثة أضرب : منكور ، ومضاف ، ومشابه للمضاف من أجل طوله : وهو كل ماعمل فيما بعده رفعاً أو نصباً ، مثال الجميع : يارجلاً ويا عبدَ الله ، ويا طالعاً جبلاً ، ويارفيقاً بالعباد ، ويا حسنًا وجهه .

وكل الأسماء يجوز أن تنادى [١] إلّا [٢] المضاف إلى ضمير المخاطب في غير الندبة ، وكذلك ما فيه الألف واللام [٣] إلّا اسم الله تعالى ، فإنهم قالوا فيه : ياألله بقطع الهمزة ووصلها .

ويجوز [٤] [حذف [٥]] حرف النداء إلّا مع المبهم والنكرة [٦] ، لا يجوز : هذا أقبل ، ولا رجلاً[٧] أقبل ، وقد قالوا أَطْرِقْ [٨]

---

(١) في (أ) ينادى .

(٢) في (أ) إلى .

(٣) انظر الهمع : ٤٦/٣ - ٤٨ .

(٤) في (ب) (ولا يجوز) وهو خلاف المقصود ؛ لأن حذف حرف النداء جائز .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) في الحقيقة أن الأشياء التي يمتنع معها حذف حرف النداء أكثر من ذلك ، فهي تقع في ثماني مسائل .
انظر مثلا : شرح الرضى على الكافية : ١٥٩/١ ، أوضح المسالك : ١١/٤ - ١٧ ، الهمع : ٤٣/٣ - ٤٤ .

(٧) في (ب) رجل ، وحذفُ حرف النداء مع النكرة غير المقصودة لا خلاف فيه ، أما مع النكرة المقصودة فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون .
انظر : أوضح المسالك : ١١/٤ ، ١٤ ، شرح التصريح : ١٦٤/٢ ، ١٦٥ .

(٨) هذا جزء من مثل وتمامه : (إن النعام في القرى) ويضرب لمن تكبر ، =

كَرَا [(١)] ، وافْتَدِ [(٢)] مخنوقُ [(٣)] [(٤)] ، [يريدون [(٥)]] :

= وقد تواضع من هو أشرف منه ، وهناك معان أخرى يضرب لها هذا المثل ذكرت في بعض المصادر التي أوردته .

والمعنى : تطأطأ واخفض عنقك ياكروان للصيد ؛ فإن من هو أكبر منك وأطول أعناقا وهي النعام قد صيدت وحملت من مكانها إلى القرى .

ويروى هذا المثل في كثير من المصادر على أنه نثر .

انظر سيبويه : ٢٣١/٢ ، ٦١٧/٣ ، المقتضب : ٢٦١/٤ ، مجمع الأمثال للميداني : ٤٣١/١ – ٤٣٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٥٩/١ – ١٦٠ . اللسان مادة (كرا) : ٨٥/٢٠ ، أوضح المسالك : ١٧/٤ ، شرح التصريح : ١٦٥/٢ ، خزانة الأدب : ٣٧٤/٢ . وأورده بعضهم على أنه نظم وتمامه :

أطرق كرا أطرق كرا   إن النعام في القرى

انظر : الكامل للمبرد : ٥٦/٢ ، الصحاح مادة « كرا » : ٢٤٧٤/٦ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٨٨/١ – ٢٨٩ ، الخزانة : ٣٧٣/٢ – ٣٧٤ .

(١) في (ب) (كروى) .

(٢) في شرح الرضي على الكافية : ١٦٠/١ : قاله شخص وقع فى الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق ، فخنقه وقال : افتد مخنوق ، فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر ، أي أنت آمن من أن أغتالك ، ففيم استعجالك في الأسر ، ثم ضغطه سليك فضرط ، فقال سليك : أضرطا وأنت الأعلى ، فذهبت كلها أمثالا ، وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وضيق ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله أي افتد نفسك يا مخنوق .

انظر هذا المثل في سيبويه : ٢٣١/٢ ، المقتضب : ٢٦١/٤ ، مجمع الأمثال للميداني : ٧٨/٢ ، شرح المفصل : ١٦/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٨٨/١ ، شرح عمدة الحافظ : ٢٩٥ – ٢٩٦ ، شرح الرضي على الكافية : ١٥٩/١ ، ١٦٠ ، أوضح المسالك : ١٧/٤ ، شرح التصريح : ١٦٥/٢ .

(٣) في (ب) « أقيد مجنون » وهو تصحيف .

(٤) بعد ذلك ، وردت في (أ) عبارة « وقد قالوا أطرق السح » وهي زيادة لا معنى لها .

(٥) سقطت من (أ) .

أَطْرِقْ [١] ياكروانُ ، وافْتَدِ [٢] يامخنوقُ [٣] .

فصـــــل

ومتى نعت المفرد المقصود بمفرد ، جاز في نعته الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ، مثالهما : يازيد العاقلُ [والعاقلَ [٤]] ، وكذلك التأكيد وعطف البيان ، إذا كانا مفردين ، مثالهما ياتميم أجمعون وأجمعين ، ويانصرُ نصرٌ [٥] نصراً [٦] ، وما عدا ما ذكرناه [٧] من النعوت والتأكيد [٨] وعطف البيان [فهو [٩]] منصوب ، وأمّا البدل والمعطوف بالحرف [١٠] ، فحكمهما حكم المنادى في جميع ما ذكرناه [١١] إلّا أن يكون في المعطوف الألف واللام ، فيجوز فيه إذا عطفته على مفرد مقصود الرفعُ والنصبُ ، مثال ذلك : يازيدُ والحارثُ ، ويازيدُ والحارثَ .

---

(١) في (أ) اسكت .

(٢) في (ب) وأفرّ .

(٣) في (ب) يامجنون .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) الواو سقطت من (أ) .

(٦) في (ب) (ويابصر بصر وبصرا) والمثال المذكور مأخوذ من بيت رؤبة :

إنّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لقائِلٌ يانَصرُ نَصرٌ نَصرَا

انظر : الكتاب : ١٨٥/٢ ، المقتضب : ٢٠٩/٤ ، شرح : المفصل ٣/٢ .

(٧) في (ب) ذكرنا .

(٨) في (ب) التواكيد .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) في (أ) بالحروف .

(١١) في (ب) ذكرنا .

فصـــــل

وإذا ناديت المضاف إليك جازت [لك [١]] فيه أربعة أوجه :

فتح [٢] الياء ، وإسكانها ، وقلبها ألفاً ، وحذفها ؛ لأن الكسرة تدل عليها ، والأخير أكثرها استعمالاً ، والأول هو الأصل ، وما عداه تخفيف ؛ لكثرة الاستعمال ، مثال الجميع : ياغلاميَ ، [وياغلاميْ [٣]] ، وياغلامَا ، وياغلامِ .

فإن ناديت مضافاً إلى مضاف إليك لم يجز فيه إلّا الوجهان الأولان ، مثال ذلك يا [غلامَ [٤]] غلامِيَ ، وغلامَ غلامِي [٥] ، إلّا قولهم ياابن أمّ وياابن عمّ ، فإنهم أجروه مجرى الأول ؛ لكثرة الاستعمال ، وأجازوا فيه وجهاً خامساً ، وهو الفتح مع الحذف .

فصـــــل

وقد عوَّضُوا التاء من ياء الإضافة في قولهم : ياأبت ، وياأمت [٦] ، فلا يجمع [٧] بينهما ، ولا يستعمل في غير النداء .

---

(١) سقطت من (أ) .
(٢) (فتح) سقطت من (ب) ثم أضيفت في الحاشية .
(٣) ساقطة من (أ) .
(٤) ساقطة من (أ) .
(٥) في (أ) وياغلام وياغلامي .
(٦) في (أ) يابت ويامه .
(٧) في (أ) فلا جمع .

ومما لا يستعمل في غير النداء قولهم [١] : ياهناهُ [٢] ، ويافلُ ، ويامَلأمانُ ، ويامخبثانُ ، وياخُبَثُ ، وياغُدَر ، وكذلك ياخَبَاثِ ، وياغَدَارِ للمؤنث ، جميع هذا [٣] وما جرى مجراه مختص بالنداء [٤] ، وكذلك « اللهم » ؛ لأن الميم عوض من حرف النداء ، فلا يجمع بينهما .

فصـــــل

وقد تدخل اللام الجارة على المنادى ، للاستغاثة والتعجب ، وتفتح إذا وليت [٥] حرف النداء ، فإن تراخت عنه كسرت ، مثاله قول الشاعر :

* يَالَلْكُهُولِ ولِلشُبَّانِ لِلْعَجَبِ [٦] *

---

(١) انظر هذا القول في : الكتاب : ١٩٨/٢ ، المقتضب : ٢٣٣/٤ .
قال ابن الشجري : (وإنما يكنون بهذه الكلمة عن اسم نكرة ، كما يكنون بفلان عن الاسم العلم ، وهي مع ذلك كلمة ذم قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها ياهنا ه ويحك ألحقت شرا بشر

فمعنى ياهناه يارجل سوء) . الأمالي الشجرية : ١٠١/٢ .

(٢) في (أ) ياهنات .

(٣) في (أ) (هذا يجرى) ، وكلمة (يجرى) زيادة لا معنى لها .

(٤) في (ب) بالبدل .

(٥) في (ب) وصلت .

(٦) عجز بيت من البسيط وصدره :

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ....

ولم تنسبه المصادر التي ذكرته لقائل ، وفي « إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي مخطوط ورقة (٥١) » : (البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وينسب إلى أبي زبيد الطائي) نقلا عن محقق الإيضاح هامش ٢٣٦ ، ومحقق كتاب الجمل في النحو للزجاجي ١٦٧ . انظر هذا البيت في : الكامل للمبرد : ٢٧٢/٣ ، المقتضب : ٢٥٦/٤ ، الموجز في النحو =

فالأول مستغاث به ، والأخير (١) مستغاث من أجله .

فصـــــل

ويجوز ترخيم المضموم في النداء بحذف آخره ، مالم يكن ثلاثيا ، ليست فيه تاء التأنيث ، فإن كان ثلاثيا فلا يجوز ترخيمه ، ويجوز لك فيه بعد الحذف وجهان : أحدهما : أن تدع آخر (٢) الباقي على ما كان عليه قبل الحذف ، والآخر : أن تجعله بمنزلة ما لم يحذف منه شيء ، فتبنيه على الضم مثالهما : يا حارِ ويا حارُ ويا جعفَ ويا جعفُ ، [ويا ثبَ ويا ثبُ (٣)]

وإذا (٤) كان قبل الآخر حرف زائد حذفته مع الآخر ، إلّا أن

= ٤٩ ، الأصول في النحو : ٣٥٣/١ ، كتاب الجمل في النحو للزجاجي : ١٦٧ ، الإيضاح العضدي ٢٣٦ . شرح شواهد الإيضاح : ٢٠٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي : ١١٠/٢ ، المقرب : ١٨٤/١ ، رصف المباني : ٢٢٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام : ٢٥٠ ، أوضح المسالك : ٤٨/٤ ، شرح التصريح : ١٨١/٢ ، همع الهوامع : ٧٢/٣ ، خزانة الأدب : ١٥٤/٢ . درر اللوامع : ١٥٥/١ – ١٥٦ .

اللغة والغريب :

بيكيك : بمعنى بكيت عليه . ناء : النائي : أراد به بعيد النسب ، وبعيد الدار صفة لناء ، الكهول : جمع كهل وهو من ٣٤ – ٥١ سنة ذكر ذلك البغدادي عن ابن حبيب في الخزانة .

الشبان : جمع شاب من ١٧ – ٣٤ سنة .

للعجب : في (أ) من عجب .

(١) في (ب) والآخر .

(٢) في (أ) إجراء .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) في (ب) وإن .

يبقى أقل من ثلاثة أحرف ، أو [١] يكون [فيه [٢]] تاء التأنيث ، فلا يحذف [منه [٣]] إلّا الأخير [٤] فقط ، تقول في منصور وحمراء وعثمان ، يامنصُ ، وياحمْرَ ، وياعثمَ ، وكذلك زيدون وهندات ، ونصرى ، إذا سميت بها ، قلت يازيدُ ، وياهندَ ، ويانصرَ ، وتقول في ثمود ومرجانة وطائفة : ياثمو ويامرجان وياطائفَ [٥] ، فلا يحذف منه سوى الأخير .

وإذا رخمت مركباً حذفت الاسم الآخِر منه ، فتقول في حضرموت وبعلبك : ياحضرَ ويابعلَ ، [ونحوهما [٦]] .

فصـــــل

واعلم أنك [٧] متى جعلت المرّخم بمنزلة مالم يحذف منه شيء ، فلابد فيه من مراعاة النظير في الأسماء [٨] ، فإن أدى ذلك إلى عدم النظير لم يجز فيه إلّا بقاؤه [٩] على ماكان عليه قبل الحذف إلّا أن يرجع [١٠] بالتغيير إلى ماله نظير فيغير ، فمن ذلك ثمود ، إن تركته على [١١]

---

(١) في (ب) ويكون .
(٢) سقطت من (أ) .
(٣) سقطت من (أ) .
(٤) في (ب) الآخر .
(٥) في (أ) ياطايفي .
(٦) سقطت من (أ) وفي (ب) ونحوه ، والضمير عائد على اثنين .
(٧) في (أ) أنه .
(٨) في (أ) في أسماء .
(٩) في (أ) بقاه .
(١٠) في (أ) ترجع .
(١١) في (أ) كما .

ما كان عليه قبل الحذف جاز ؛ لأن المحذوف في تقدير الملفوظ [١] ؛ فإن جعلته بمنزلة ما لم يحذف منه شيء لم يكن له نظير ؛ لأنه ليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة ، فتغيره بقلب [٢] الواو ياء ، والضمة كسرة ، فتقول : ياثمي [٣] ، كما قالوا في [٤] جمع « دلو » أدل ، وأصله أدلو ، مثل أكلب ، ففعل به ماذكرناه ، وكذلك : كروان وفتيان ، تقول فيهما [٥] على اللغة الأولى ياكرَوَ ويافتيَ ، وعلى اللغة الثانية ياكرا ويافتى [٦] ، فتقلب [٧] الياء والواو [ألفاً [٨]] ؛ لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، وكذلك شقاوة وعناية [٩] ، إذا سميت بهما ، قلت على اللغة الأولى ياشقاوَ [١٠] وياعنايَ [١١] ، وعلى اللغة الثانية : ياشقاءُ وياعناءُ [١٢] ، فتقلب الياء والواو همزةً ؛ لوقوعهما [١٣] طرفاً بعد ألف زائدة ، كما يُفعل [١٤] بغلاء ورداء .

---

(١) في (ب) المطلوب به .
(٢) في (ب) بقلبه .
(٣) في (ب) يابني .
(٤) في (ب) (يا) مكان (في) وهو تصحيف .
(٥) في (أ) في .
(٦) رسمت هذه الكلمة في أ (فتا) .
(٧) في (أ) بقلب .
(٨) سقطت من (أ) .
(٩) في (ب) وغباوة ، وماأثبته من (أ) أولى ؛ ليتم التمثيل للواوي واليائي .
(١٠) في (ب) ياشقاي ، وهو خطأ .
(١١) في (ب) وياغباي ، وهو موافق لتمثيله السابق إلا أنه أخطأ في قلب الواو ياء .
(١٢) في (ب) وياغبا .
(١٣) في (ب) لوقوعها .
(١٤) في (أ) قلبت .

ولو سميت بحبليان وطيِلسان [١] في لغة من كسر اللام ، لم يجز [٢] في كل واحد منهما بقاؤه على ما كان عليه قبل [٣] الحذف ؛ لأنك لو قلت : يا حبليَ لم يجز ، لأن ألف « فُعْلى » لاتكون منقلبة ، إنما تكون زائدة للتأنيث ، وكذلك لو قلت ياطليسَ لم يجز ؛ لأن « فيعلا » [٤] لاتكون إلا في المعتل نحو : سيد وميت [٥] .

فصـــــل

وإذا كان المنادى مندوبا متفجعاً عليه [٦] ، [فإن شئت جعلته كسائر المناديات ، وإن شئت زدت في آخره ألفاً لمدِّ الصوت ، وألحقتها في الوقف « هاءً » ، لبيان الألف ، فإذا وصلت حذفت الهاء [٦]] فتقول [٧] : وازيداه واعمراه ، [وتقول : وازيدا واعمراه لاغير [٨]] ، تثبت « الهاء » في الذي تقف عليه .

---

(١) قال في اللسان : الطَّيْلَسُ والطَّيْلَسانُ : ضرب من الأكسية ، وتفتح اللام فيه وتكسر ، قال الأزهري : ولم أسمع فَيْعِلان بكسر العين ، إنما يكون مضموما كالخيزُران والحيسُمان ، وحكي عن الأصمعي أنه قال : الطيلسان ليس بعربي ، وأصله فارسي تهذيب اللغة : ٣٣٣/١٢ اللسان : ٤٣١/٧ ، قال الأزهري : ولم أسمع الطيلسان (بكسر اللام) لغير الليث : تهذيب اللغة : ٣٣٣/١٢ ، اللسان : ٤٣١/٧ .

(٢) فصل القول في ذلك الرضي في شرحه على الكافية : ١٥٥/١ وبيَّن جواز ذلك عند السيرافي ، انظر الهمع : ٩٠/٣ .

(٣) في (أ) من قبل .

(٤) في (أ) فيعل .

(٥) قال في اللسان : ٤٣٢/٧ « لو رخمت هذا في موضع النداء لم يجز ؛ لأنه ليس في كلامهم فيعل ، بكسر العين إلا معتلا نحو سيِّدٍ وميِّتٍ » .

(٦) ساقط من (ب) .

(٧) في (ب) قلت .

(٨) ساقط من (ب) وهذا تمثيل لما ذكره من حذف الهاء عند الوصل .

وإن ندبت مضافاً ، أوقعت [١] المدَّةَ في آخر المضاف إليه ، فتقول : ياعبد الملكاه ياأبا الحسيناه [٢] ، ولا[٣] تندب نكرة ولا مبهماً ، وإنما تندبه بأشهر أسمائه فتقول : وامن حفر [بئر [٤]] زمزماه ؛ لأنه معروف .

واعلم أن [ألف [٥]] الندبة يفتح ما قبلها مالم يخف لبس [٦] ، فإن خيف اللبس كانت تابعة لما قبلها من الحركات ، فتقول : واغُلامكاه ، واغلامكيْه ، واغلامكُمُوه ، وتقول إذا ندبت غلامك في لغة من حذف الياء واغلاماه ، وفي [٧] لغة من أثبتها ساكنة ، يجوز حذفها وتحريكها ، لالتقاء الساكنين [فتقول [٨]] واغلاماه ، وإن شئت واغلامياه ، ومن حرك الياء أثبتها لا غير ، ومن قلبها ألفاً ردَّها إلى الأصل ، وقد يجوز الحذف [لا لتقاء الساكنين [٩]] .

* * *

---

(١) في النسختين (أ . وب) أتت العبارة هكذا (أو وقعت) وهو تصحيف أو سهو .

(٢) في (ب) « واعبد الله وأبا الحسناه » ، ويلحظ على (أ) استعمال « يا » في باب الندبة والكثير « وا » ، ويلحظ على (ب) عدم إلحاقه المدة في المضاف إليه في المثال الأول ، وعدم إعادة حرف الندبة في المثال الثاني .

(٣) سقطت الواو من (ب) .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) في (ب) مالم تخف لبسا .

(٧) في (ب) وعلى .

(٨) سقطت من (ب) .

(٩) ساقط من (ب) .

بـــاب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة

وجملتها أربعة وهي « أن » المصدرية إذا كان قبلها فعل طمع وإشفاق ، و « لن » على كل حال ، و « كي » في أحد وجوهها [١] ، و « إذاً » إذا كانت أولا ، وما بعدها مستقبلاً ، مثال الجميع : أريد أن تقومَ ، وأكره أن تخرجَ ، ولن يقومَ زيد ، وجئت لكي تسير ، وإذاً أُحسنَ إليك .

ومتى اعتمد مابعد « إذاً » على ماقبلها لم تعمل [فيه [٢]] شيئا ، مثال ذلك : إني إذاً أقومُ ، وكذلك إن [٣] كان الفعل الذي بعدها فعل حال مثل [أن [٤]] تحدث بحديث فتقول : إذاً أظنك كاذبا ، ومتى كانت بعد « الواو » « والفاء » جاز الإعمال والإلغاء ، ومتى فصلت بينها وبين ماتعمل فيه بالقسم ، لم يمنعها من العمل ، مثاله : إذاً والله أُحسنَ إليك .

فصــــــل

ومتى كان قبل « أن » فعل يقين وتحقيق ، كانت مخففة من الثقيلة ، وارتفع مابعدها [٥] ، وهو في موضع خبرها ، واسمها مقدر فيها .

---

(١) في (ب) وجهيها . وانظر استعمال كي في المغني : ٢٤١ .
(٢) ساقطة من (ب) .
(٣) في (ب) إذا .
(٤) ساقطة من (أ) .
(٥) في (ب) وأن يقع الفعل بعدها .

ويفصل بينها وبين الفعل بأحد أربعة أشياء وهي : « لا ، وقد ، والسين ، وسوف » مثال الجميع قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ ﴾ [١] [وقوله تعالى [٢]] : ﴿ [وَنَعْلَمَ [٣]] أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ [٤] ﴾ [وقوله [٥]] : ﴿ عَلِمَ [٦] أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [٧] وكذلك : تيقنت أن سوف يقدم [٨] زيد ، تقديره : أنه لا يرجع ، وأنك قد صدقتنا .

ومتى كان قبل « أن » فعل يحتمل اليقين [والشك [٩]] ، جاز فيما بعدها الرفع والنصب على حسب ما تريد [١٠] من المعنى ، مثاله قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [١١] قرئ بالرفع والنصب [١٢] ،

---

(١) تتمة الآية : ﴿ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعاً ﴾ سورة طه ٨٩ . وقوله (ولا يملك) سقطت من (ب) .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) سقطت من (ب) ، وكتبت في (أ) : ولنعلم .

(٤) تتمة الآية : ﴿ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ المائدة ١١٣ ، (ونكون) كتبت فى (أ) (ويكون) وهو تصحيف .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) في (ب) « وعلم » .

(٧) سورة المزمل آية ٢٠ . ورسمت كلمة مرضى في النسختين (مرضا) .

(٨) في (ب) يقوم .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) في (ب) يريد .

(١١) سورة المائدة آية ٧١ .

(١٢) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكون) نصباً ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (ألا تكون) رفعاً . السبعة في القراءات ٢٤٧ ، الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ١٠٨ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٤١٦/١ ، حجة القراءات لأبي زرعة ٢٣٣ ، النشر في القراءات العشر ٢٥٤ .

وكذلك ظننت [أن يقوم زيد [١]] .

فصـــل

وتضمر « أن » بعد خمسة أحرف وهي : « الفاء » و « الواو » و « أو » و « اللام » و « حتى » .

[ومن قال « كيمه » فجر الاسم بـ « كي » فقياسه أن ينصب الفعل بعدها بإضمار « أن » [٢]] ومن أدخل عليها « اللام [٣] » جعلها ناصبة [للفعل [٤]] ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله [٥] .

و « الفاء » تنصب الفعل المستقبل ، إذا كانت جواباً لما ليس بواجب ، ويجمع ذلك ستة أشياء ، [وهي [٦]] : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والتمني ، والعرض ، مثال الجميع [٧] : زرني فأحسنَ إليك ، ولا تقطعني فأغضبَ ، وأين بيتك فأزورَك [٨] ، وما أسأتُ فأُهانَ ، وليت لي مالا فأنفقَ منه ، وألا تزورنا فنكرمَك [٩] وأما الدعاء فحكمه حكم الأمر ؛ لأن لفظهما واحد ، مثاله :

---

(١) ساقط من (أ) .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) في (ب) : ومن أدخل اللام على كي .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) مناسبة ذكر (كي) هنا هو أنه يتحدث عن إضمار « أن » بعد بعض الحروف فناسب ذكر ذلك إضمار (أن) بعد كي عند النصب بها .

(٦) ساقطة من (ب) .

(٧) في (ب) ذلك .

(٨) في (أ) فأنفذ إليك .

(٩) في (ب) وألا تزورني فأحسن إليك .

[اللهم [١]] ارزقني بعيراً فأحجَّ عليه ، جميع هذا منصوب بإضمار « أن » ولا يجوز إظهارها فيه ؛ لأنه أصل مرفوض .

فصـــل

وأما « الواو » فإذا كانت [لغير [٢]] الجمع [٣] ، دون العطف ، انتصب الفعل بعدها ، بإضمار « أن » مثاله لا تأكل السمك وتشربَ اللبن [٤] ، أي لا تجمع بينهما ، ولا يَسَعُني [٥] شيءٌ ويَعْجَزَ [٦] عنك ، وكذلك قوله [٧] :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ [٨]

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (أ) للجمع .

(٤) النصب هنا هو الوجه ، ويكون النهي عن الجمع بينهما ، كما قال المؤلف ، ويجوز الرفع على الاستئناف ، فيكون النهي عن الأول مع إباحة الثاني ، والجزم على أن الواو عاطفة ، فيكون النهي عن كل واحد من الفعلين مجتمعين أو مفترقين .

(٥) في (ب) ولا تُبْلِغُني (شيء) « كذا » ونعجز عنك .

(٦) ورد هذا المثال في الكتاب : ٤٣/٣ ، والمقتضب : ٢٥/٢ .

وقال المبرد : لا معنى للرفع في (يعجز) ؛ لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلها لا تسعه ، وأن الأشياء كلها (لا تعجز عنه) .

(٧) في (ب) ومثله .

(٨) بيت من الوافر تنسبه بعض المصادر إلى ميسون بنت بحدل الكلابية ، زوج معاوية وأم يزيد ، وهو ضمن أبيات قالتها لما ضاقت نفسها بعد ما تسرى عليها معاوية ، فعذلها على ذلك ، وقال لها أنت في ملك عظيم ، وما تدرين قدره ، وكنت قبل اليوم في العباءة . وهو من شواهد سيبويه التي لم تنسب لقائل . =

أي : لأن يجتمع (١) هذان (٢) أحبُّ إليّ .

وكل ما كان منه (٣) محمولاً على مصدر ظاهر قبله ، جاز إظهار « أن » فيه ، وما عدا ذلك فلا يجوز إظهارها معه .

وأما « أو » فإذا (٤) كانت بمعنى « إلا أن (٥) » انتصب الفعل بعدها بإضمار « أن » مثاله (٦) : لألزمنه أو يُعْطِيَنِي حقي ، [معناه (٧)] إلا أن يعطيني حقي ، ولا يجوز إظهار « أن » بعدها .

= انظر ورود هذا البيت في الكتاب : ٤٥/٣ ، المقتضب : ٢٧/٢ ، الجمل للزجاجي ١٨٧ ، الأمالي الشجرية : ٢٨٠/١ ، شرح المفصل : ٢٥/٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٥٠/٢ ، مغني اللبيب : ٣٥١ - ٣٥٢ ، ٣٧٣ ، ٤٧٢ ، ٦٢٣ ، ٧١٥ ، أوضح المسالك : ١٩٢/٤ ، شرح التصريح : ٢٤٤/٢ ، الهمع : ١٤١/٤ ، خزانة الأدب : ٥٠٣/٨ ، ٥٧٤ ، درر اللوامع : ١٠/٢ .

اللغة والغريب :

للبس : هكذا وردت في بعض المصادر وفي أخرى « ولبس » قال البغدادي في الخزانة : ٥٠٤/٨ : (في غالب كتب النحو للبس بلامين) وهو خلاف الرواية الصحيحة . وانظر شرح التصريح : ٢٤٤/٢ .

عباءة : الجبة من الصوف ونحوها ، وقيل كساء مخطط .

وتقرَّ عيني : قرت عينه بردت ، كناية عن السرور والرضا ، وهو من قولهم عين قريرة أي باردة ، من البرد الذى هو النوم ، وقيل من البرد الذى هو ضد الحر ، أو من القرار وهو السكون .

الشفوف : جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو الثوب الرقيق ؛ لأنه يُسْتَشَفُّ ماوراءه أي يُبْصَرُ .

(١) في (ب) أجمع .

(٢) في (ب) هذا .

(٣) (منه) سقطت من (ب) ، وكتبت فى « الهامش » .

(٤) في (ب) إذا .

(٥) انظر : سيبويه : ٤٧/٣ ، المقتضب : ٢٨/٢ .

(٦) في (أ) مثال .

(٧) سقطت من (أ) .

فصـــــل

وأما [١] اللام « فعلى ضربين [٢] : لام الغرض [٣] ، ولام الجحود [٤] ، فالأولى : تقدر بـ « كي » ، ويجوز إظهار « أن » معها « مثالها [٥] جئت لتكرمَني ، وما جئت لتُهِيْنَنِي ، والثانية : لا تقدر بـ « كي » ، ولا يجوز إظهار « أن » معها [٦] ، ولا تكون إلّا بعد [أحدِ [٧]] ثلاثةِ ألفاظٍ وهي : « ما كان » ، و « لم يكن » و « إن كان » ، مثال الجميع [قوله تعالى [٨]] ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ [٩] ، [وقوله [١٠]] ﴿ لم [١١] يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [١٢] [وقوله [١٣]] ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [١٤] وإنما

---

(١) في (ب) فأما .

(٢) في المقتضب : ٧/٢ : فأما (اللام) فلها موضعان : أحدهما نفي ، والآخر إيجاب .

(٣) كذا في النسختين ، والمعروف أن هذه اللام تسمى لام التعليل .

(٤) في (ب) الجحد .

(٥) في (أ) « مثالهما » وفي (ب) « مثاله » والصواب ماأثبته .

(٦) في (ب) بعدها .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) سقطت من (ب) .

(٩) سورة الأنفال ، آية : ٣٣ .

(١٠) سقطت من (ب) .

(١١) في (ب) « ولم » وليست الواو في المصحف .

(١٢) سورة النساء آية ١٣٧ و ١٦٨ .

(١٣) سقطت من (ب) .

(١٤) سورة إبراهيم آية : ٤٦ .

سميت لام الجحود [١] ؛ لدخولها على النفي ، والأولى إنما تدخل على الغرض لا على النفي [٢] .

[فصـــــل [٣]]

وأما « حتى » فإن الفعل [٤] المستقبل ينتصب بعدها بإضمار « أن » كما انتصب ما بعد « اللام » ، والفعل المنتصب بعدها على ضربين [٥] : غاية وغرض ، فالغاية : ما كان بمعنى « إلى أن » مثاله : سرت حتى أدْخُلَها ، والغرض : ما كان بمعنى كي مثاله : كلمته حتى يأمُرَ لي [٦] بشيء ، وأسلمت حتى أدخلَ الجنة .

ومتى كان الفعل الواقع بعد « حتى » فعل حال لم يجز فيه إلّا الرفع ، مثاله : مرض حتى لا يرجونه ، أي هو الآن لا يرجى ، وكذلك إن كانت حالا محكية نحو قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [٧] في قراءة [٨] من رفع [٩] ، ومتى انتصب الفعل بعدها ، كانت جارة ، ومتى ارتفع ما بعدها كانت حرف ابتداء .

---

(١) في (ب) الجحد .
(٢) في (أ) المنفي .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) في (ب) فعل .
(٥) انظر ذلك في سيبويه : ١٦/٣ - ١٧ ، المقتضب : ٣٨/٢ .
(٦) في (ب) يأمرني .
(٧) سورة البقرة ، آية : ٢١٤ .
(٨) في (أ) قول .
(٩) قرأ نافع وحده (حتى يقولُ) رفعا ، وقرأ الباقون (حتى يقولَ) نصبا وذكر ابن مجاهد عن الفراء أن الكسائي كان يقرؤها دهرا بالرفع ، ثم رجع إلى النصب ، السبعة في القراءات : ١٨١ - ١٨٢ ، الحجة في القراءات السبع ٧٢ ، الكشف =

وتقول : أسرتَ [١] حتى تدخلَها [٢] ؟ فلا يجوز إلّا النصب ؛ لأنك لم تثبت فعلاً ، فيجوز كونه حالاً أو مستقبلاً ، فإن قلت : أيهم سار حتى يدخلها جاز الوجهان ؛ لأنك قد أثبت فعلاً [٣] ، يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً ، وتقول : كان سيري [٤] حتى أدخلها ، فإن جعلت « كان » بمعنى وقع [٥] ، جاز الرفع والنصب في أدخلها ، فإن جعلتها ناقصة لم يجز الرفع ؛ لئلا تبقى « كان » بغير خبر ، فإن زدت في المسألة « أمس » ولم تجعله من صلة [٦] السّير ، جاز في « أدخلها » الرفع والنصب [٧] ؛ لأنه مستغنى عنه بالظرف .

* * *

= عن وجوه القراءات السبع : ٢٨٩/١ ، حجة القراءات ١٣١ ، النشر في القراءات العشر ٢٢٧ .

(١) في (ب) بدون همزة الاستفهام .

(٢) في (ب) أدخلها .

(٣) فأنت حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه ، وإنما الاستفهام عن السائر لا عن السير .

(٤) في (أ) مسيرى .

(٥) أي تامة

(٦) في (ب) سيرة .

(٧) انظر المقتضب : ٤٣/٢ .

بـــاب الحروف الجازمـــة

وجملتها خمسة أحرف [وهي [١]] : « لم » ، و « لما » ، و « لام » الأمر ، و « لا » في النهي ، و « إن » فى الشرط » وله باب .

فأما « لم » فإنها [٢] لنفي « فَعَلَ » إلّا أنها [٣] [تدخل [٤]] على لفظ المضارع ، والمعنى معنى الماضي ، مثال ذلك : لم يقم [٥] زيد أمس .

وأما « لما » [فهي [٦]] نفي « قد فعل » وهي بمنزلة « لم » في الجزم ، وما بعد « لما » أقرب للحال ، قال الله تعالى [٧] : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ [٨] .

وأما لام الأمر « فأكثر ما تدخل [٩] على فعل الغائب نحو : ليقم زيد ، وقد تدخل على فعل المخاطب نحو : لتقم يازيد .

وأما « لا » في النهي [١٠] فنحو قولك : « لاتقمْ يازيد » ، ولا يقمْ أخوك .

* * *

---

(١) سقطت من (ب) .
(٢) في (أ) نفي .
(٣) في (ب) أنه .
(٤) سقطت من (ب) .
(٥) في (ب) يقع .
(٦) سقطت من (أ) .
(٧) في (ب) عز وجل .
(٨) سورة آل عمران آية ١٤٢ « ومنكم » سقطت من (أ) .
(٩) في (ب) يدخل .
(١٠) في (أ) في النفي .

بـــاب الشرط وجوابـه

والشرط وجوابه مجزومان بـ « إن » ، مثال ذلك : إن تقمْ أقمْ ، وقد يقع الماضي [من فعلهما [١]] موقعهما [٢] ، فيكون في موضع جزم [٣] مثاله : إن قام زيد قمت معه ، وقد يقع موقع الأول دون الثاني [٤] ، وقد يقع موقع الثاني دون الأول [٥] ، فهذا [٦] الأخير [٧] هو أقبحها [٨] .

فصـــــل

وقد تُشَبَّهُ بـ « إن » أسماء وظروف ، وجملة ذلك [اثنا [٩] عشر [١٠]] وهي : « مَنْ ، وما ، وأي ، ومهما ، وأين ، وأيا [١١] ،

---

(١) ساقط من (أ) .
(٢) في (أ) موقعها .
(٣) في (ب) « جر » وورد في (أ) بعد جزم كلمة (فيكون) وهي زيادة غير مقصودة لا معنى لوجودها هنا .
(٤) أي بأن يكون فعل الشرط ماضيا وجوابه مضارعا .
(٥) أي بأن يقع جواب الشرط ماضيا وفعله مضارعا .
(٦) في (ب) وهذا .
(٧) في (ب) وهو .
(٨) أي الوجه الثاني : وهو وقوع الماضى جواباً والمضارع شرطاً ، هو أقبح الوجوه .
(٩) كتبت في (ب) « اثني » والصواب ماأثبتناه .
(١٠) سقطت من (أ) .
(١١) (أيا) كتبت في (ب) (أي) .

ومتى ، وحيثما ، وإذْمَا ، وإذا ما ، وإذا في الشعر ، وكيفما عند الكوفيين » ، جميعُها تعمل عمل » ، إنْ « فتجزم الشرط وجوابه ، مثاله : من يقمْ أقمْ معه ، وما تصنعْ أصنعْ مثله (١) ، وكذلك الباقي .

وقد تكون الفاء جواباً للشرط ، فيرتفع (٢) الفعل بعدها ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقاً ﴾ (٣) ، وكذلك [إذا في قوله تعالى (٤)] ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٥) فموضعهما (٦) مع ما بعدهما (٧) جزم .

[فصــــــل] (٨)

وقد حُذف الشرط ، وأُقيمت أشياءُ مقامه دالةً عليه ، وهي كلُّ ما كان جوابه بالفاء منصوباً ، فهو بغير الفاء مجزوم إلّا النفي ؛ فإن جوابه بغير الفاء مرفوع ، مثال ذلك : زُرْني أَزُرْكَ ، تقديره : إن تَزُرْني أَزُرْكَ ، وكذلك الباقي .

---

(١) في (أ) ومن يصنع أصنع معه مثله .

(٢) في (ب) فترفع .

(٣) سورة الجن ، آية : ١٣ .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) سورة الروم ، آية : ٣٦ .

(٦) في (ب) فموضعها .

(٧) في (ب) ما بعدها .

(٨) سقطت من (ب) .

الضرب الثالث [١] من العوامل اللفظية
وهـــو الأسمـــاء

والأسماء العاملة على ضربين : ضرب يعمل بمعنى الفعل ، [وضرب يعمل بمعنى الحرف [٢]] .

والذي يعمل بمعنى الفعل على ستة أضرب : أحدها : اسم الفاعل والمفعول [به [٣]] والثاني : الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل ، والثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والرابع : المصادر المقدرة بأن والفعل ، والخامس : أسماء الأفعال ، والسادس : ماوقع موقع المشتق مما ليس بمشتق .

* * *

---

(١) في (أ) « الثاني » وهو سهو ، إذ الضرب الثاني خاص بالحروف ، وتقدم الحديث عنه .

(٢) سقط من (أ) ومكانه : « عن ستة أضرب الحرف » وهو كلام لا معنى له هنا .

(٣) سقطت من (ب) .

بـــاب عمل اسمي الفاعل والمفعول به

اعلم أن اسمي الفاعل والمفعول به ، يعملان عمل الفعل الذي أُخذا (١) منه (٢) إذا اعتمدا (٣) على شيء قبلهما ، ولم يكونا بمعنى المضي ولا فيهما ألف ولام للعهد ، إلّا أن اسم الفاعل ، يعمل عمل الفعل الذي سمي فاعله (٤) ، واسم المفعول يعمل عمل الفعل الذى لم يُسَمَّ فاعله ، مثال (٥) [إعمالهما (٦)] هذا ضاربٌ زيداً غداً ، ومعطي درهماً الآن ، وتجوز الإضافة تحقيقا [مثالهما (٧)] هذا ضاربُ زيدٍ غداً ، ومعطي درهمٍ الآن .

ومتى ثنيتهما أو جمعتهما (٨) ؛ فإن أثبت نون التثنية والجمع نصبت ما بعدها (٩) ، وإن حذفتها جررت ، إلّا أن يكون فيه الألف واللام (١٠) فيجوز النصب مع حذفها ، مثال الجميع : هذان ضاربان زيداً غداً ، ومعطيان درهماً الآن ، وهؤلاء ضاربون زيداً غداً ، ومعطون [زيداً (١١)] درهماً الآن ، وتقول مع حذف النون : هذان ضاربا زيدٍ

---

(١) في (ب) أخذ .
(٢) في (أ) منهما .
(٣) في (ب) اعتمد .
(٤) في (أ) الذي لم يسم .
(٥) في (ب) مثاله .
(٦) ساقطة من (ب) .
(٧) ساقطة من (ب) .
(٨) في (ب) تثنيهما أو تجمعهما .
(٩) في (ب) نصبتهما بعدها .
(١٠) في (أ) ألف ولام .
(١١) سقطت من (أ) .

غدا ، ومعطيا درهمٍ الآن ، وهؤلاء ضاربو [١] زيدٍ غدا ، ومعطو [١] درهمٍ الآن ، فان أدخلت الألف واللام قلت : هذان الضاربا زيدٍ غدا ، والضاربان [٢] زيداً [٣] [غدا [٤]] بالجر والنصب ، وكذلك الجميع .

[فصــــل] [٥]

وتقول في الماضي هذا ضارب زيد أمس ، فلا يجوز فيه النصب ، وتقول هذا الضارب زيداً أمس ، تريد الذي ضرب ، فإن أردت العهد لم يجز ؛ لامتناع تعريف الفعل ، وتقول هذا معطي زيدٍ أمسِ درهما ، فتنصب الدرهم بفعل دلّ عليه اسم الفاعل ، وعلى ذلك قوله تعالى [٦] : ﴿ وَجَاعِلُ [٧] الليلِ سَكَنًا [والشَّمْسَ [٨]] والْقَمَرَ حُسْبَانًا [٩] ﴾ .

---

(١) في (أ و ب) رسمت ألف بعد الواو فيهما ، والصواب حذفها .
(٢) النون سقطت من النسختين .
(٣) في (أ) زيدٍ .
(٤) سقطت من (ب) .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) في (ب) سبحانه .
(٧) وقراءة المصحف (وجعل) - بغير ألف - ، وقرأ بها عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وجاعل) - بألف - ينظر في ذلك :
السبعة في القراءات ٢٦٣ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٢١ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٤٤١ - ٤٤٢ ، حجة القراءات ٢٦٢ ، النشر في القراءات العشر : ٢/٢٦٠ .
(٨) ساقطة من (أ) .
(٩) سورة الأنعام ، آية ٩٦ . وقد سقطت « الواو » من (وجاعل) من النسختين « أ » و «ب» .

فصـــــل

وتقول أقائمٌ أخواك ، فترفعه بالابتداء ، وأخواك فاعل سد مسد الخبر ، ولو حذفت ألف الاستفهام لم يجز عند سيبويه [١] ؛ لأنه لا يعمل عنده حتى يكون : خبراً أو صفةً [٢] ، [أو حالاً[٣]] ، أو معتمداً على ما يطلب الفعل نحو « ألف » الاستفهام ، و « ما » النافية [٤] ،

---

(١) الذي وجدته في سيبويه : ١٢٧/٢ :

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيدا عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدما ، ويكون زيد مؤخرا ، وكذلك هذا ، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما ، وهذا عربي جيد ، وذلك قولك تميمى أنا ... ثم قال : فإذا لم يريدوا هذا المعنى ، وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : (يقوم زيد ، وقام زيد قبح ؛ لأنه اسم ، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل ، إذا كان صفة جرى على موصوف ، أو جرى على اسم قد عمل فيه ...) وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ٩٦/١ :

(ولو قلت قائم الزيدان من غير استفهام لم يجز عند الأكثر ، وقد أجازه ابن السراج ، وهو مذهب سيبويه ؛ لتضمنه معنى الفعل وإن كان فيه قبح) .

وانظر شرح الكافية الشافية : ٣٣٢/١ وانظر ما قاله ابن السراج في أصول النحو : ٦٠/١ حول ذلك وإجازته له على قبحه .

وفي المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٧/١ ما يفيد أن سيبويه لا يمنع ذلك :

قال : (ونسبه المصنف إلى سيبويه ، قال ومن زعم أن سيبويه يمنعه فقد قوّله ما لم يقل ، وعلى هذا يقال : قائم الزيدان) وشرط الاعتماد هذا منسوب في أكثر كتب النحو إلى جمهور البصريين ينظر المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٧/١ .

(٢) في (ب) صلة .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) لم يشترط الأخفش ولا الكوفيون نحو ذلك .

ينظر في ذلك : أوضح المسالك : ١٩١/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٨/١ ، شرح التصريح : ١٥٧/١ ، الهمع : ٦/٣ .

مثال الجميع : زيد ضاربٌ عمراً [١] ، وهذا زيدٌ راكباً [٢] فرساً ، وهذا رجلٌ عالمٌ أبوه [٣] ، وأقائم أخواك ؟ وما قائم [٤] الزيدان .

[فصـــــل [٥]]

ومتى جرى اسم الفاعل والمفعول على غير من هو له [٦] ، برز الضمير الراجع إلى من هو له ، بخلاف الفعل ، مثال ذلك : زيد هند ضاربها هو ، فزيد مبتدأ ، وهند مبتدأ ثان [٧] ، وضاربها خبر عن هند ، وهو فعل لزيد ، فلذلك برز الضمير الفاعل ، ولو قلت زيد هند ضاربته ، لم يحتج إلى إبراز الضمير ؛ لأنه جار على هند ، وهو فعل لها ، وتقول فى الفعل : زيد هند يضربها ، فلا يحتاج إلى إبراز الضمير على حال .

* * *

---

(١) هذا مثال الوصف الواقع خبرا .
(٢) هذا مثال الوصف الواقع حالا .
(٣) هذا مثال الوصف الواقع صفة .
(٤) في (أ) أقام .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) بعد (له) كتب فى نسخة (أ) (فعل) سهوا ، ولا معنى لإقحام هذه الكلمة هنا .
(٧) في (ب) آخر .

بـــاب الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل

وجملتها خمسة أمثلة ، عدل بها عن مثال اسم الفاعل للمبالغة ، فجرت مجراه في جميع ماذكرناه ، وهي : « فعول وفعّال ، ومفعال ، وفَعِل ، وفعيل » ، وقد اختلف في الأخيرين ، فذهب بعضهم (١) إلى أنهما من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأنهما لا يستعملان إلّا فيما كان لازما ، والصحيح ما بدأنا به ، تقول في إعمالها : هذا ضروبٌ زيداً ، وضرّابٌ عمراً ، ومضرابٌ بكراً (٢) ، وهذا ضَرِبٌ أخاك ، وضريبٌ أباك ، وكذلك ماأشبهه .

* * *

---

(١) لم يجز المبرد وبعض البصريين إعمال « فعيل » نحو « رحيم » و « عليم » وكذلك ماكان على وزن « فَعِل » ، وأجاز الجرمي إعمال « فَعِل » دون « فعيل » ؛ لأنه على وزن الفعل كعَلِمَ وفَهِمَ وفَطِنَ .

ينظر فى ذلك : المقتضب : ١١٤/٢ — ١١٥ . شرح التصريح : ٦٨/٢ .

(٢) في (ب) عمرا .

بـــاب الصفة المشبهة باسم الفاعل

وذلك نحو حسن و « شديد » وماأشبه ذلك [١] ، ووجه المشابهة بينهما أنها [٢] صفات ، تذكر ، وتؤنث ، وتثنى ، وتجمع بالواو والنون ، والألف والتاء [٣] ، كما يفعل باسم [٤] الفاعل ، إلا أنها غير جارية على الفعل في حركاته وسكناته ، ولا تعمل إلّا في السبب [٥] دون الأجنبي ، بخلاف اسم الفاعل ، تقول في [٦] ذلك : زيد حَسَنٌ وَجْهُهُ ، فترفع الوجه بحسن ، والحسن على هذا مختص بالوجه ، فإن [٧] قلت : زيد حَسَنُ وجهٍ ، أو حَسَنٌ وجهاً ، أو حَسَنٌ الوجهِ ، كان الحسن غير مختص بالوجه في اللفظ ، بل هو شائع فى الجملة ؛ بدليل قولهم : مررت بامرأة حَسَنَةِ الوجْهِ ، فلو كان الحسن مختصا بالوجه لما أنّثت [حسن [٨]] ، كما لم يؤنث في قولهم : مررت بامرأة حَسَنٌ وجهُهَا ، ويقبح أن تقول : مررت برجل حسن الوجه ، بحذف [٩] الراجع من الصفة [١٠] إلى الموصوف .

---

(١) في (ب) وماأشبهه .
(٢) في (أ) أنهما .
(٣) في (ب) والياء .
(٤) في (ب) بأسماء .
(٥) انظر : سيبويه : ١٩٤/١ . المقتضب : ٤ / ١٥٨ .
(٦) في (أ) من .
(٧) في (ب) وإن .
(٨) سقطت من (أ) .
(٩) في (أ) لحذف .
(١٠) في (أ) من الصفات .

ومتى أردت تعريف هذه الصفة أدخلت عليها الألف واللام ، فقلت : مررت بالرجل الحسن الوجه ، وإنما جاز [١] دخولها على المضاف ؛ لأن الإضافة في معنى الانفصال ، ويجوز نصب الوجه تشبيها [٢] بالضارب الرجل ، كما قالوا مررت بالضارب الرجل ، تشبيها بالحسن الوجه .

[فصــــل [٣]]

ومما يلحق بهذا الباب كلُّ ما كان من الصفات بوزن « أفعل » أو في تقديره ، إلّا أنه لا يرفع الظاهر غالبا ؛ لتعريه من المشبهات [٤] التى ذكرناها ، مثال ذلك : زيد خيرٌ منك أبا ، وخيرُ أبٍ منك ، ولو قلت زيدٌ خيرٌ منك أبوه ، لم يحسن كون الأب فاعلا لما ذكرناه .

* * *

---

(١) كتبت في (أ) (جازوا) ثم ضرب بخط صغير على الواو والألف .
(٢) انظر المقتضب : ١٦٢/٤ .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) في (ب) المشابهات .

بـــاب عمـــل المصادر

والذي يجوز أن يعمل منها ، هو كل مصدر قُدِّر بـ « أن » والفعل ، أو بـ « ما » والفعل ، مثاله : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً ، وضربُ [١] زيدٍ عمرٌو ، والضرب زيدٌ عمراً [٢] .

وهو يضاف إلى الفاعل والمفعول [به [٣]] ، ويجري بوجوه الإعراب ، [ويعمل [٤]] عمل الفعل الذي أخذ منه ، إلا أنه لا يعمل محذوفاً ، ولو [٥] قلت مروري بزيد حسنٌ وهو بعمرو [٦] قبيح ، لم يجز .

ولا يتقدم عليه معموله ولا شيءٌ مما يتصل [٧] بمعموله ، ولا [٨] يفصل بينهما بأجنبي [٩] ، وكل ذلك يجوز في الفعل ، لو قلت أعجبني ضرب زيد عمرا اليوم عند زيد ، فجعلت الظرفين من صلة الضرب [١٠] ، لم يجز تقديم واحد منهما على [الضرب [١١]] ، فإن

---

(١) في (أ) أو ضرب زيدٌ عمرا .
(٢) انظر المقتضب : ١٤/١ .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) سقطت من (أ) .
(٥) « الواو » سقطت من (أ) .
(٦) في (ب) لعمرو .
(٧) في (أ) اتصل .
(٨) انظر الهمع : ٦٩/٥ - ٧٠ .
(٩) في (ب) بشيء .
(١٠) في (ب) اليوم .
(١١) سقط من (أ) .

جعلتهما من صلة الإعجاب ، جاز تقديمهما ، وإن [١] جعلت أحدهما من صلة الإعجاب ، والآخر من صلة الضرب ، جاز في الذي [٢] من صلة الإعجاب التقديم والتأخير ، ولا يجوز الفصل به بين الضرب وشيء من صلته .

* * *

(١) في (أ) فإن .
(٢) في (أ) في هو .

بـــاب أسماء الأفعال

وأكثر ما تستعمل في الأمر والنهي ، وذلك [نحو [١]] قولك : رويدَ زيداً ، وحيّهل الثريد [وعليك زيداً [٢]] . ودونك عمرًا ، وإيه [زيداً [٣]] [وتراكِها ، ومناعِها [٤]] ، ومنه قولهم : بله زيداً ، بمعنى دع زيداً ، ومن قال : بله زيدٍ ، جعله مصدراً مضافاً إلى المفعول به ، وقد جاء شيءٌ من ذلك في الخبر ، وذلك [قولهم [٥]] شتان [٦] زيدٌ وعمرو ، [أي بَعُد [٧] زيد وعمرو [٨]] . و [قد [٩]] قالوا [١٠] :

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) كتبت فى النسختين (أ و ب) « سيان » وهو تصحيف ظاهر .

(٧) قال فى اللسان : (وشتان مازيد وعمرو وشتان ما بينهما أي بَعُد ما بينهما ، اللسان مادة شتت : ٣٥٣/٢ .

(٨) سقطت من (ب) .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) هذا مثل عربي وفي مجمع الأمثال للميداني : ٣٣٦/١ - ٣٣٧ : « وأصل المثل أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له : ما هذا الذى يسيل ؟ فقال : ودكُها ، فقال السائل (سرعان ذا إهالة) ويضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته .

اللغة والغريب :

سرعان : أي سرع مثل وشكان وعجلان وشتان فهو اسم فعل ماض .

ذا : إشارة إلى الرغام ، ووقع فاعلا لاسم الفعل .

إهالة : الشحم المذاب ، وقيل : الشحم والزيت وقيل : كل دهن ، ونصب على التمييز =

سرعان ذا [١] إهالة [٢] ، وقالوا : هيهات زيد ، يريدون بعد زيد ، ولا يثنى [شيءٌ [٣]] من هذه الأسماء ، ولا يجمع ، ولا يتقدم [٤] معمولها عليها ، ولا يؤمر بها غائب [٥] ، ولا تجاب بالفاء ، وكل ذلك جائز في الفعل .

* * *

= على تقدير نقل الفعل ، مثل قولهم : تصبب زيد عرقا ، ويجوز أن يكون نصبا على الحال أى سَرُع هذا الرغام حال كونِه إهالة .

انظر هذا المثل في : المسائل البغداديات ٥٢٢ ، المسائل العسكرية ١١٣ ، مجمع الأمثال : ٣٣٦/١ ، المفصل للزمخشري ١٥٢ ، شرح المفصل : ٣٨/٤ ، شرح عمدة الحافظ ٤٦٨ ، شرح ألفية ابن معط ١١٦١ ، شرح الأشموني : ٦٣٦/٢ ، حاشية الصبان : ١٩٥/٢ .

(١) « ذا » كتبت في النسختين « أ » و «ب» . (ذي) وهو تصحيف .

(٢) في (ب) إهابة .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) في (أ) ولا يتقدر ، وهو تصحيف ظاهر .

(٥) في (ب) به الغائب .

باب مايعمل عمل المشتق (١) مما ليس بمشتق

وذلك كل اسم وقع : خبراً ، أو صفةً ، أو صلةً ، أو حالًا ، مماهو واقع موقع المشتق ، وليس بمشتق ، مثال [الجميع (٢)] : زيد عندك ، أي مستقر عندك ، ومررت بجبّ ثمانين قامة ، أي طويل ، وكذلك الذي عندك زيدٌ (٣) ، أعني (٤) الذي استقر عندك ، ومررت بزيد عند أخيك ، أي كائنا عند أخيك ، ولابد في جميع هذه الأسماء وما جرى مجراها من تقدير مضمر ، يربطها بما قبلها ، ولولاه لما صح الكلام ، وهو مرتفع بها ؛ لوقوعها موقع المشتق ونيابتها عنه ، والدليل على تحملها الضمير قولهم : مررت بقاع عرفجٍ كُلُّه ، فكله (٥) : تأكيد للضمير (٦) المقدر في عرفج ، حتى كأنه قال [مررت (٧)] بقاعٍ حسنٍ كله ، وكذلك [قولهم (٨)] : مررت بقوم عربٍ أجمعون .

وحروف الجر تجري مجرى الظروف في جميع ماذكرناه ، وجميعها لا يرفع الظاهر ، وقد تنصب الأحوال والظروف ، مثالهما : زيد عندك ضاحكاً ، وزيد عندك اليوم ، وكذلك أسماء الإشارة تنصب (٩)

---

(١) في (ب) الفعل .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) في (ب) زيد .
(٤) في (ب) أي .
(٥) في (أ) فكل .
(٦) في (أ) الضمير .
(٧) سقطت من (ب) .
(٨) سقطت من (ب) .
(٩) في (أ) وتنصب .

الأحوال ؛ لتضمنها معنى الفعل [١] ، مثال ذلك : هذا زيدٌ واقفاً ، أي أشير إليه واقفاً ، وأنبه عليه واقفاً ، و « كأن [٢] » تجري هذا المجرى ؛ لتضمنهما معنى التشبيه ، قال النابغة [٣] [الذبياني [٤]] :

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوه عِنْدَ مُفْتَأَدِ [٥]

---

(١) في (ب) اسم الفاعل .

(٢) في (ب) وكل ذلك .

(٣) النابغة الذبياني هو : زياد بن معاوية ، وينتهي نسبه إلى سعد بن ذبيان بن بغيض ، يكنى أبا أمامة ، قيل سمي النابغة ؛ لأنه لم يقل الشعر حتى صار رجلا ، وقيل لقوله :

* فقد نبغت لنا منهم شئون *

ومات في الجاهلية قبل بعثة النبي ﷺ .

انظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ٥١ ، الشعر والشعراء : ١٥٧ – ١٧٣ ، المؤتلف والمختلف ٢٩٣ ، جمهرة أنساب العرب ٢٥٣ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ٥١٢ ، الأغاني : ٣/١١ – ٤١ ، الخزانة : ١٣٥/٢ – ١٣٨ .

(٤) ساقطة من (أ) .

(٥) بيت من البحر البسيط وهو ضمن قصيدة قالها النابغة الذبياني يمدح بها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه فيها مما بلغه عنه ومطلعها :

يادار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

والبيت فى ديوان النابغة ص ٢٣ ، وانظر : مجاز القرآن : ١٣٢/٢ ، الخصائص : ٢٧٥/٢ ، معجم مقاييس اللغة : ٨٢/٣ ، شرح القصائد العشر ٥٢٠ ، الأمالي الشجرية : ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ ، المرتجل ١٦٢ ، شرح ألفية ابن معط ٥٦١ ، اللسان مادة (فاد) : ٣٢٥/٤ . الخزانة : ١٨٥/٣ .

اللغة والغريب :

كأنه : الهاء تعود على (المدرى) المراد به قرن الثور ، وقد ذكر في بيت قبل هذا وهو :

شكَّ الفريصةَ بالْمَدْرَى فأنْفَذَها شَكَّ المبيطِرِ إذْ يَشْفي من العَضَدِ

وجميع [١] هذه العوامل ، لا يتقدم معمولها [عليها [٢]] إلا أن يكون ظرفاً نحو قولهم : أكل يوم لك مال ، [فاعلم ذلك [٣]] .

* * *

= خارجا : نصبه على الحال المعنوي وهو الهاء ، وعامل الحال ما في « كأن » من معنى الفعل .

صفحته : الضمير فيها راجع إلى ضمران وهو اسم كلب ، وقد ذكره فى بيت قبل هذا وهو :

فهاب ضُمْرانُ منه حيثُ يُوزِعُه طَعْنَ الْمَعَارِكِ عند المحْجَرِ النَجِد

سفود : قال في اللسان : السَّفُّود والسُّفُّود بالتشديد ، حديدة ذات شُعَب معقفة ، معروف يشوى به اللحم ، وجمعه سفافيد ، وهو خبر كأن .

الشَّرْب : بالفتح جمع شارب .

نسوه : تركوه حتى نضج مافيه .

مفتأد : المفتأد : موضع الوقود .

والشاعر يشبه قرن ثور وحشي ، طعن به كلبا فأخرجه من صفحة عنقه بسفود فيه شواء .

(١) في (أ) وجمع .
(٢) سقطت من (أ) .
(٣) سقطت من (أ) .

بـــاب الأسماء التى تعمل عمل الحروف
وهي الأســـماء المضافة

وإضافة الأسماء على ضربين :

إضافة محضة ، وإضافة غير محضة فالإضافة [١] ، المحضة [٢] على ضربين : إضافة ملك تقدر [٣] بـ « اللام » ، وإضافة جنس تقدر بـ « من » ، مثالهما [٤] : دار زيد ، وثوب خزٍّ ، [والتقدير دار لزيد ، وثوب من خز [٥]] فالاسم الأول يجري بوجوه الإعراب ، والثاني يجرّ بإضافة الأول إليه ، وحقيقة جره بالحرف المقدّر [٦] .

واعلم أن المضاف قد يكسب [٧] من المضاف إليه كثيراً من أحكامه ، نحو « التعريف » والاستفهام ، والجزاء ، ومعنى العموم ، مثال الجميع : رأيت غلام زيد ، [وعرفت [٨]] أبو [٩] من أنت ؟ وصاحب من تكن أكن ، وكذلك ماأشبهه .

---

(١) في (ب) والإضافة .
(٢) وهي الإضافة المعنوية التى تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا .
(٣) في (ب) تقدم « وهو تصحيف » .
(٤) في (ب) نحو .
(٥) ساقط من (ب) .
(٦) المسألة خلافية بين النحاة كما هو معروف .
انظر مثلا : شرح الرضي على الكافية : ٢٧٢/١ ، أوضح المسالك : ٨٤/٣ ، الهمع : ٢٦٥/٤ – ٢٦٨ . والمصنف أخذ برأي الزجاج الهمع : ٢٦٥/٤ .
(٧) في (أ) يكسي .
(٨) سقطت من (ب) .
(٩) في (ب) أبا .

فصـــــل

وأما الضرب الثاني [١] من الإضافة فهو على أربعة أضرب :

أحدها : اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين ، مثاله : هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غدا ، والتقدير هذا ضاربٌ زيدا ، فإضافته غير محضة ؛ ولذلك لم يتعرف بما أضيف إليه ، قال الله تعالى [٢] : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾ [٣] فنعت [به [٤]] النكرة .

والضرب الثاني : هو الصفة [٥] الجاري إعرابها على ما قبلها ، وهو في المعنى لما [٦] أضيفت إليه ، مثالها [٧] : مررت برجلٍ حسنِ الوجه وكثيرِ [٨] المال ، والتقدير حسنٌ وجهُه ، وكثيرٌ مالُه .

والضرب الثالث : إضافة « أفعل » [٩] إلى جماعة هو أحدها ، وذلك نحو قولهم : [زيد] [١٠] أفضل العشيرة ، وإنما كانت إضافته غير محضة ؛ لأنها لا تقدر بحرف [١١] الجر ، والإضافة المحضة هي التي تقدر

---

(١) وهي الإضافة غير المحضة ، وتسمى الإضافة اللفظية وهي لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا .

(٢) في (ب) عز وجل .

(٣) سورة الأحقاف ، آية : ٢٤ .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) في (أ) صفة .

(٦) في (ب) لها .

(٧) في (أ) مثالهما .

(٨) سقطت الواو من (أ) .

(٩) في (ب) فعل .

(١٠) سقطت من (أ) .

(١١) في (ب) بحذف .

باللام أو بمن [١] ، ألا ترى أنك لو قلت زيد أفضل من العشيرة ؛ لتغير المعنى ، وصار زيد خارجاً من العشيرة ، ولو أردت هذا المعنى لما جازت الإضافة ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد أفضل الحجارة لم يجز ؛ لأن زيداً ليس واحداً من الحجارة ، ولذلك لم يجز : زيد أفضل إخوته ؛ لأن زيداً ليس واحداً من إخوته ؛ فإن قلت : زيد أفضل الإخوة جاز ؛ لأنه واحد من الإخوة .

الضرب الرابع : ما كان حقه أن يكون صفة ، فأزيل عن الصفة وأضيف إليه الاسم ، وذلك نحو قولهم : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ونفس الحائط ، وكل القوم ، والأصل فيه : الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، والنفس التي هي الحائط ، والكل الذين هم القوم ، فاللفظ [٢] على شيء ، والمعنى على خلافه ، فلذلك [٣] كانت إضافته غير محضة .

وكل اسم أضفته ، فلا يجوز تنوينه ، ولا دخول الألف واللام عليه ، ولا بقاء نون التثنية والجمع فيه [٤] ، ومثال ذلك : هذا صاحبُ زيد ، وهذان صاحبا زيدٍ ، وهؤلاء صاحبو [٥] زيدٍ ، ولم يشذ من ذلك [٦] إلّا الحسن الوجه ، وما جرى مجراه ؛ لأن المعنى الذي من أجله امتنع الجمع بينهما غير موجود فيه .

* * *

---

(١) في (أ) أو من .
(٢) في (ب) واللفظ .
(٣) في (ب) فكذلك .
(٤) في (أ) عليه .
(٥) في (أ) صاحبوا ، والصحيح حذف الألف منها .
(٦) كتب في (أ) بعد هذه الكلمة « الحسن » سهوا ، وهي زيادة غير مقصودة .

بـاب توابع الأسماء فى إعرابها

[وجملة التوابع [1]] خمسة [وهي [2]] : التأكيد ، والنعت ، وعطف البيان ، والبدل ، والنسق .

* * *

(١) ساقط من (ب) .
(٢) سقطت من (ب) .

[بـــاب التأكيـد [1]]

و [2] التأكيد : هو تحقيق المعنى في النفس ، بإزالة الاحتمال واللبس ، وهو يكون بتكرار اللفظ المؤكد [3] أو معنى فيه ، أما تكرار [4] اللفظ فجائز في الكلام الثالث [5] إذا احتيج إليه ، مثال ذلك : إن زيدا في الدار قائما فيها [6] ، وعلى ذلك يجعل كل ما تكرر من القصص في القرآن .

وأما التأكيد المعنوي فيختص [7] بالأسماء ، وهو مقصودنا في هذا الباب ، والأسماء التي يؤكد بها تسعة : « نفسه ، وعينه ، وكله ، وأجمع ، وأجمعون ، وجمعاء ، وجُمَع ، وكلا ، وكلتا » ويتبع « أجمع » : « أكتع » ، « أبصع » ، ويتبع « أجمعون » « أكتعون » ، « أبصعون » ، ويتبع « جمعاء » « كتعاء ، بصعاء » ، ويتبع « جُمَع » : « كُتَع ، بُصَع » ، ومعنى هذه التوابع : شدة التوكيد ، وجميعها يتبع المؤكد في إعرابه ، ولا يؤكد بها إلّا المعارف ، تقول من ذلك : قام القومُ أنفسُهم ، أعينُهم ،

---

(١) ساقط من (ب) .

(٢) سقطت الواو من (ب) .

(٣) في (ب) بتكرير لفظ المؤكد .

(٤) في (ب) : تكرير .

(٥) في (ب) « الثلاث » ، ولم يظهر لي معنى ما في النسختين ، ولعله يريد أنه يجوز تكرار اللفظ فى التوكيد ثلاث مرات ، وقد تكرر الجملة ، وقد يكرر المفرد وإن كان مثاله لا يعينه على تحقيق مراده ، ويبدو أنه يقصد في مثاله تكرار « في » مرة ثانية انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٢٥٨/١ .

(٦) اللفظ المؤكد « في الدار » ثم أكد وأعيد الضمير مع الجار عوضا عن تكرير اللفظ نفسه . انظر الرضي : ٣٣٢/١ .

(٧) في (ب) مختص .

أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، فجميع ما بعد القوم تأكيد لهم ، و « النفس » و « العين » مقدمان على [« كل » ، و « كل » مقدم على] [١] ما بعده [٢] ، ويجوز إفراد بعضها عن [٣] بعض ، [إلّا التوابع ، ولا يجوز عطف بعضها على بعض [٤]] .

ومتى أكدت بالنفس والعين ضمير رفع متصل ، لم يحسن حتى تؤكده [٥] بآخر منفصل ، مثاله : قمت أنت نفسُك ، وزيد قام هو عينُه .

[ومتى أضفت « كلا [٦] »] و « كلتا [٧] »] إلى ظاهر [٨] ، كانا بالألف [على كل حال [٩]] مثال ذلك [١٠] : جاءني كلا أخويك [ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، فإن [١١]] أضفتهما [١٢] إلى مضمر ، قلبت ألفهما ياء في موضع النصب والجر ، مثال ذلك [١٣] : جاءني الزيدان كلاهما ، ورأيتهما كليهما ، ومررت بهما كليهما ، وكذلك كلتا .

* * *

---

(١) ساقط من (أ) .
(٢) انظر تفصيل ذلك وتوضيحه في شرح المفصل : ٤٦/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٣٦/١ .
(٣) في (أ) من .
(٤) ساقط من (ب) .
(٥) في (أ) تؤكد .
(٦) ساقط من (أ) .
(٧) كتب فى (أ) بعدها إذا أضيفتا .
(٨) في (أ) مظهر .
(٩) ساقط من (ب) .
(١٠) في (ب) نحو .
(١١) ساقط من (ب) .
(١٢) في (ب) وأضفتهما .
(١٣) في (ب) نحو .

بـــــاب النعـــــت

والنعت : هو وصف المنعوت بمعنى فيه ، أو [في [١]] شيء من سببه [٢] ، والغرض [منه [٣]] تخصيص نكرة ، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة ، نحو مررت برجل عاقل ، وبزيد العاقل ، وقد تأتي للمدح أو [٤] الذم ، فمن المدح صفات الله تعالى ، حيث وردت ، ومن الذم قولك : مررت بزيد الفاسقِ الخبيثِ .

ولا يكون النعت إلا بالمشتق ، أو ما كان في معناه ، فالمشتق نحو : قائم ، وطويل ، وعالم ، وما أشبه ذلك [٥] ، و [أما [٦]] الذي هو في معنى المشتق [فنحو قولك [٧]] : [مررت برجل ذي مال ، أي صاحب مال [٨] ، و] مررت برجل أبي عشرة ، أي كثير الأولاد .

والنعت [٩] يتبع المنعوت في : إعرابه وتعريفه وتنكيره لفظاً وتقديراً ، مثال الجميع [١٠] : [قوله تعالى [١١]] : ﴿ مَالَكُمْ مِنْ إِلَهٍ

---

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (ب) نسبه .

(٣) ما بين المعقوفين كتب في (ب) (به) ، وسقط من (أ) .

(٤) في (ب) والذم .

(٥) في (ب) ونحوه .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) ساقط من (أ) .

(٩) في (ب) وهو تابع .

(١٠) مكان ذلك في (ب) نحو .

(١١) ساقط من (ب) .

غَيْرُهُ ﴾ (١) فغيره في تقدير النكرة ، وإن كان بلفظ المعرفة ، وهو (٢) يقرأ (٣) جرا على اللفظ ، ورفعا على الموضع تقديره : مالكم إله غيره ، [وهو الصحيح في الأصل (٤)] .

فصـــــل

وجملة المعارف خمسة (٥) أصناف :

أولها : المضمرات نحو : « أنا وأنت وهو » وما أشبه (٦) [ذلك من الكنايات (٧)] ؛ لأنها لم تضمر إلّا وقد علم لمن تعود .

والثاني : الأسماء (٨) الأعلام نحو : زيد وهند ومكة ، وماأشبه ذلك (٩) من الأسماء التي جعلت علامة للمسمى بها .

والثالث : المبهمات نحو : هذا وهذان وهؤلاء ، وماأشبه

---

(١) وردت هذه الآية في سور كثيرة . انظر مثلا : سورة الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، سورة هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، سورة المؤمنون : ٢٣ ، ٣٢ .

(٢) في (ب) وهو جار على اللفظ ويجوز رفعه على الموضع .

(٣) قرأ الكسائي وحده بالخفض ، وقرأ الباقون بالرفع في كل القرآن :

ينظر في ذلك : السبعة في القراءات ٢٨٤ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٣٢ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٤٦٧/١ ، حجة القراءات ٢٨٦ ، النشر في القراءات العشر : ٢٧٠/٢ .

(٤) سقط من (ب) .

(٥) اتبع المصنف سيبويه والمبرد في عدّ المعارف خمسة . انظر : سيبويه : ٥/٢ ، المقتضب : ٢٧٦/٤ - ٢٨٠ .

(٦) في (ب) وماأشبهه .

(٧) سقط من (ب) .

(٨) في (أ) نحو الأسماء .

(٩) في (ب) وماأشبهه .

ذلك [١] من أسماء الإشارة .

والرابع : ماعُرِّفَ بالألف واللام ، نحو الرجل والغلام [وما أشبه ذلك [٢]] .

والخامس : ماأضيف إلى واحد من هذه المعارف نحو غلامك ، وصاحب زيد ، وغلام هذا ، وصاحب الرجل ، [ومأشبه ذلك من الأسماء المضافة إلى المعارف إضافة محضة .

فجميع [٣] المضمرات لا توصف ولا يوصف بها [٤]] وجميع الأعلام توصف [بباقي [٥]] المعارف ، [ولا [٦] يوصف بها [٧]] ولا توصف المبهمات إلّا بما فيه الألف واللام [٨] ، [وماعُرِّف بالألف واللام [٩]] [والمضاف يوصف كل واحد منهما بالآخر وبمثله [١٠] ،

---

(١) في (ب) وشبهه .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) انظر تفصيل هذا ومابعده في : سيبويه : ٦/٢ - ٨ ، المقتضب : ٢٨١/٤ - ٢٨٤ ، شرح المفصل : ٥٦/٣ - ٥٨ ، الهمع : ١٧٥/٥ - ١٧٩ .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) أي الأعلام لا يوصف بها ؛ لعدم اشتقاقها .

(٧) ساقط من (ب) .

(٨) في (أ) (ألف ولام) .

(٩) ساقط من النسختين ، والكلام مفتقر إليه بدليل قوله يوصف كل منهما بالآخر .

(١٠) انظر حديث النحاة عن هذه القضية مفصلا في : الكتاب : ٧/٢ ، المقتضب : ٢٨٢/٤ - ٢٨٤ ، شرح المفصل : ٥٧/٣ - ٥٨ .

والمعارف توصف بالمفردات دون الجمل ، والنكرة توصف بهما [1]] [2] .

[وكل [3] نعت أريد به مدح أو ذم وأتبع بنعت آخر ، فإنه يجوز فيه الإتباع والقطع ، ومتى اختلف إعراب المنعوتين أو عاملاهما لم يجز إلّا القطع ، مثال ذلك : ضَرَبَ زيدٌ عمراً العاقلان ، بإضمار مبتدأ ، والعاقلين بإضمار أعني .

* * *

(١) ساقط من (ب) .
(٢) بعد هذا كتب فى (أ) كلمة (وجميع) وهو آخر مافي نسخة (أ) .
(٣) هذا بداية كلام ساقط من (أ) آخره في ص ١٨٥ ، (آخر الكتاب) .

بــــاب عطـف البيـــان

وهو أن تجري الأسماء التي ليست مشتقة ، ولا واقعة موقع المشتق مجرى النعت ، في البيان [١] عن الأول ، وهو شبه البدل ، إلّا أنه لا يقدر مكان الأول ، كما يقدر البدل ، مثال ذلك : ياأخانا زيداً ، إن جعلت زيداً عطف بيان نصبت ، وإن جعلته بدلا ضممته بغير تنوين ، وكذلك مررت بالضارب الرجل زيداً ، إن جعلت زيداً عطف بيان للرجل جاز ، وإن جعلته بدلاً منه لم يجز ، فإن نصبت الرجل جاز الوجهان .

ومن عطف البيان ياأيها الرجل ، ولا يكون نعتا [٢] لأيّ ؛ لأنه ليس بمشتق ، ولا واقع موقع المشتق ، ولا يكون بدلاً منه ؛ لأنه لا يغني مكانه ، وقوله : مررت بزيد هذا ، الأحسن فيه عطف البيان ، ويجوز البدل والنعت .

* * *

---

(١) كتب فى الأصل (س) ثم صحح في الحاشية (البيان) .

(٢) ماذكره المصنف له وجهة نظر جيدة . وقد جرى النحاة على أن « أي » لا توصف في باب النداء إلا بما فيه أل أو باسم الإشارة ، والمعول عليه أن المنادى في حقيقة الأمر هو ما بعد « أي » الذي أعرب عندهم صفة ، وعند صاحبنا عطف بيان وإنما جيء بأي للتوصل لنداء مافيه الألف واللام .

انظر : الكتاب : ١٨٨/٢ ، المقتضب : ٢١٦/٤ .

بـــــاب البدل

وهو يجري مجرى التأكيد في التحقيق ، ومجرى النعت في الإيضاح ، ولا يخلو أن يكون الأول في المعنى أو بعضه ، أو يشتمل عليه ، أو على وجه الغلط ، مثال البعض : ضربت زيداً رأسه ، وضُرِب زيدٌ اليدُ والرجلُ ، وكونه من الأول [١] . ومثال المشتمل : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ﴾ [٢] ، ولا يمتنع في المبدل والمبدل منه تعريف ، ولا تنكير ، ولا إضمار ، ولا إظهار ، إلا بدل البعض وبدل الاشتمال ، فيمتنع فيهما الإضمار فقط ، ويعتبر البدل بأن يصلح حذف الأول ، ويقام الثاني مقامه .

* * *

---

(١) هكذا وردت في الأصل ، وهي عبارة ناقصة فيما يظهر ، وقد تشكك فيها الطابع في الأصل فكتب فوقها (كذا) .

(٢) سورة البروج : ٤ — ٥ .

بـــاب النســـق

وهو العطف بالحروف ، وجملتها عشرة : أربعة منها تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى والإعراب وهي : « الواو والفاء وثم وحتى » ، وباقي أخواتها تدخله في الإعراب لا في المعنى .

فأما « الواو » فمعناها الجمع من غير ترتيب .

و « الفاء » معناها الترتيب والتعقيب ، ومن ثم دخلت في جواب الشرط .

و « حتى » معناها الغاية في التحقير والتعظيم ، مثاله : جاء الحاج حتى المشاة ، وخرج الناس حتى الأمير .

وأما « أو » فمعناها لأحد الشيئين ؛ ولذلك قلت : زيدٍ أو عمرو قام ، ولم تقل قاما ، وهى تكون شكاً ، وإبهاماً ، وإباحةً ، وتخييراً ، فلفظ [١] الشك والإبهام واحدٌ ، والفرق بينهما أن المتكلم في الشك موقن بأحد الشيئين ، وهو في الإبهام بخلاف ذلك ، ومثالهما : رأيت زيداً أو عمراً ، فيحتمل أن يكون شاكًّا برؤية [٢] المخاطب منهما ، ويحتمل أن يكون عالماً بالمرئي ، ولكنه أبهم على المخاطب ؛ لغرض له فى الإبهام ، ومن ذلك قول لبيد [٣] :

---

(١) يريد أن لفظ المثال في الشك والإبهام واحد ، ويتضح الفرق حسب مراد المخاطب .

(٢) ليست واضحة في الأصل وقد اجتهدت في تحريرها ، وعندي أن فيها خللا وتستقيم لو كانت العبارة (في رؤية المخاطب لواحد منهما) .

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ، ويكنى أبا عقيل ، من شعراء الجاهلية وفرسانهم . أدرك الإسلام . وقدم على النبى ﷺ في وفد بني كلاب وأسلم . توفي بالكوفة سنة ٤١ هـ . =

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيْشَ أَبُوهُمَا
وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أو مُضَرْ [١]

وقد علم أنه من ربيعة لا من مضر [٢] ، وعلى الإبهام ينبغى أن يحمل قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيْدُونَ ﴾ [٣] أي إلى أحد هذين العددين ، وليس قول من قال [٤] إنها بمعنى « الواو »

= انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد : ٣٣/٦ ، طبقات فحول الشعراء : ١٣٥/١ ، الشعر والشعراء : ٢٧٤/١ - ٢٧٦ ، شرح القصائد العشر ٢٤١ ، صفة الصفوة : ٧٣٦/١ - ٧٣٧ ، الأغاني : ٣٦١/١٥ - ٣٧٩ ، الإصابة : ٦٧٥/٥ - ٦٨٠ ، خزانة الأدب : ٢٤٦/٢ - ٢٥٠ ، الاستيعاب : ١٣٣٥/٣ - ١٣٣٩ ، أسد الغابة : ٥١٤/٤ - ٥١٧ .

(١) بيت من البحر الطويل للبيد بن ربيعة العامري من أربعة أبيات قالها لابنتيه وقد حضرته الوفاة وبعده :

إذا حان يوما أن يموت أبوكما فلا تخمشا وجهاً ولا تحلقا شعرْ

انظر : ديوان لبيد ص ٧٩ ، الأزهية ١٢٢ ، الأمالي الشجرية : ٣١٧/٢ - ٣١٨ ، شرح المفصل : ٩٩/٨ ، مغني اللبيب : ٧٤١ ، ٨٧٨ ، شذور الذهب ٢٢١ ، شرح أبيات المغني : ٢١/٢ - ٢٢ ، ١٩٧/٧ ، ٣٨/٨ ، شرح شواهد المغني : ٩٠٢ ، خزانة الأدب : ٦٨/١١ - ٦٩ .

(٢) وفي شرح المفصل : ١٠٠/٨ : (وقد علم لبيد أنه من مضر وليس من ربيعة وإنما أراد : من إحداهما بين القبيلتين ، كأنه أبهم عليهما) .

واستشهد به ابن الشجري على أن (أو) هنا بمعنى الواو عند الكوفيين ؛ لأن لبيداً لا يشك في نسبه حتى إنه لا يدري أمن ربيعة هو أم من مضر ؟ ولكنه أراد بربيعة أباه الذي ولده ؛ لأنه لبيد بن ربيعة ثم قال « أو مضر » يريد : مضر بن نزار بن معد بن عدنان .

انظر الأمالي الشجرية : ٢١٧/٢ - ٢١٨ .

(٣) سورة الصافات ١٤٧ .

(٤) القائل بأن « أو » هنا بمعنى « بل » الفراء ، والقائل أنها بمعنى « الواو » قطرب .

=

أو بمعنى « بل » شيئا [١] ؛ لأنه قطع بأحد المحتملين من غير توقيف [٢] ، وذلك حرام .

وأما الإباحة والتخيير ، فلفظهما أيضا واحد ، والفرق بينهما : أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه [٣] ، وفي التخيير لا يجوز له ذلك ، ويفهم الفرق بينهما من قرائن الأحوال ، مثالهما : تعلم فقهاً أو نحوا ، وخذ السلعة أو الدنانير .

و « إمَّا » مِثْلُ « أو » في جميع ماذكرناه ، إلا أن « إمّا » تختص بالتكرار ، وهي آكد من « أو » ؛ لأن مبني الكلام عليها ، و « أو » بخلاف ذلك ، مثالهما : قام إما زيد وإما عمرو ، وخُذْ إمَّا السلعةَ وإمَّا الدَّنَانيرَ ، وتعلّم إمّا فقهاً وإما نحواً ، وليست عند الحذاق عاطفةً [٤] ؛ لدخول الواو عليها .

وأما « أم » فمعناها الاستفهام ، وهي تكون على وجهين : متصلة ومنقطعة .

= انظر : معاني القرآن للفراء : ٣٩٣/٢ ، الخصائص : ٢ / ٤٦١ ، مجالس ثعلب : ١١٢/١ ، الإنصاف : ٤٧٨/٢ – ٤٨٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٦٩/٢ ، مغني اللبيب : ٩١ – ٩٢ ، خزانة الأدب : ٦٦/١١ .

(١) وردت في الأصل (شيء) والصواب ماأثبتناه .

(٢) انظر المقتضب : ٣٠٤/٣ – ٣٠٥ .

وقد عرض ابن جني في الخصائص : ٤٦١/١ ، لرأي من قال أن « أو » هنا بمعنى « بل » أو « الواو » ورد قولهما وقال : (لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ...) .

(٣) في الأصل « إليه » والصحيح ماأثبتناه .

(٤) عدها أكثر النحاة عاطفة ، وأما الذين منعوا كونها عاطفة فهم يونس والفارسي وابن كيسان وقد وافقهم ابن مالك ، وذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة . انظر مغني اللبيب : ٨٤ – ٨٥ ، أوضح المسالك : ٣٨٢/٣ ، شرح المفصل : ١٠٣/٨ .

فالمتصلة هي : المستفهم بها عن تعيين مشكوك فيه ، لا فيما يسند إليه ، وذلك أنه لا يستفهم بـ « أم » إلّا من قد حصل له العلم بما سئل عنه بـ « أو » ، مثال ذلك أن تقول : أقام زيد أو عمرو ؟ فسؤالك إنما هو عن قيام أحدهما ، فإن قيل لك « نعم » ، قلت : أقام زيد أم [١] عمرو ؟ فسؤالك الآن عن تعيين أحدهما لا عن قيامه ، فهو بمنزلة أيهما قام ؛ فلا يكون جواباً إلّا بأحد الشيئين أو الأشياء ، ولا يكون إلّا بعد همزة الاستفهام ، وأما « أو » فلا يكون جوابها إلّا « نعم » أو « لا » ، وهي تكون بعد « الهمزة » أو « هل » ، وتقول الحسن [٢] أو الحسين [٣] أفضل أم ابن الحنفية [٤] ؟ فيكون الجواب أحدهما بهذا اللفظ ؛ لأن

---

(١) في الأصل « أو » والصواب ما أثبته ، وانظر فيمن عرض لهذه القضية : شرح المفصل : ٩٨/٨ - ٩٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٧٧/٢ ، شرح ألفية ابن معط : ٧٨٣/١ ، الهمع : ٢٣٨/٥ - ٢٣٩ .

(٢) هو الحسن بن على بن أبي طالب سبط رسول الله ﷺ ، وريحانته ، وسيد شباب أهل الجنة ، نشأ في بيت النبوة مات بعد مصالحة معاوية عندما تفرق عنه الناس سنة ٤٩ هـ . وقيل سنة ٥٠ هـ وقيل إن امرأته جعدة بنت الأشعث سمَّتْه .

انظر ترجمته في المعارف : ٢١١ - ٢١٢ ، تاريخ اليعقوبي : ٢١٤/٢ - ٢١٥ ، العقد الفريد : ٣٦١/٤ - ٣٦٢ ، مروج الذهب : ٤/٣ - ١٠ ، مقاتل الطالبيين : ٤٦ - ٧٧ ، جمهرة أنساب العرب : ٣٨ - ٣٩ ، تاريخ بغداد : ١٣٨/١ - ١٤١ ، صفة الصفوة : ٧٥٨/١ - ٧٦٢ ، الكامل لابن الأثير : ٢٢٨/٣ ، وفيات الأعيان : ٦٥/٢ - ٦٩ ، سير أعلام النبلاء : ٢٤٥/٣ - ٢٧٩ ، العقد الثمين : ١٥٧/٤ - ١٥٨ ، شذرات الذهب : ٥٥/١ - ٥٦ .

(٣) هو الحسين بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله ﷺ وريحانته من الدنيا ، نَشأ في بيت النبوة مات شهيداً في خلافة يزيد بن معاوية سنة ٦١ هـ ينظر في ذلك : تاريخ اليعقوبي ٢٤٣/٢ - ٢٤٩ ، حلية الأولياء ٣٩/٢ تاريخ بغداد ١٤١/١ - ١٤٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٠/٣ - ٣٢١ .

(٤) هو محمد الأكبر بن علي بن أبى طالب بن عبد المطلب المعروف بابن =

المعنى أحد ولدي فاطمة [(١)] أفضل أم ابن الحنفية ؟

وأما المنقطعة فهي : المستفهم بها عن الحديث لا عن تعيين المحدث عنه ، وهي في ذلك بمنزلة « أو » فجوابها كجواب « أو » والفرق بينهما أن [ماقبل [(٢)]] « أو » مشكوك فيه بمستفهم عنه كالذي بعدها ، وماقبل « أم » المنقطعة ليس بمشكوك فيه ، ولا بمستفهم عنه ، بل الشك والاستفهام مصروفان عمّا قبلها إلى ما بعدها ، ولذلك قُدِّرت بـ « بل » و « ألف الاستفهام » لما في « بل » من معنى الإضراب عن الأول ، وهي تستعمل بعد الخبر والاستفهام ، أما استعمالها بعد الخبر ففي قولهم : إنها لإبل أم شاء [(٣)] ، تقديره : بل هي شاءٌ ، وعلى ذلك

= الحنفية وأمه من سبي اليمامة زمن أبي بكر الصديق وهي خولة بنت جعفر الحنفية وكان كثير العلم ورعا ويكنى أبا القاسم توفي سنة ٨١ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد : ٩١/٥ - ١١٦ ، المعارف ٢١٦ ، البدء والتاريخ : ٧٥/٥ - ٧٦ ، وفيات الأعيان : ١٦٩/٤ - ١٧٣ ، سير أعلام النبلاء : ١١٠/٤ - ١٢٩ ، العبر : ٦٨/١ ، البداية والنهاية : ٣٨/٩ - ٣٩ ، غاية النهاية : ٢٠٤/٢ ، شذرات الذهب : ٨٨/١ - ٩٠ .

(١) هي فاطمة الزهراء بنت الرسول ﷺ سيدة نساء العالمين وأم الحسنين ، وتزوجها علي بن أبي طالب ودخل بها بعد موقعة أُحد ، روت عن رسول الله ﷺ ، وكان عليه السلام يحبها ، ويكرمها ، ويسر إليها ، كانت صابرة دينة خيرة صينة قانعة شاكرة لله ، توفيت بعد النبي ﷺ بخمسة أشهر أو نحوها .

انظر ترجمتها في : طبقات ابن سعد : ١٩/٨ - ٣٠ ، المعارف : ١٤٢ - ١٤٣ ، حلية الأولياء : ٣٩/٢ - ٤٣ ، الاستيعاب : ١٨٩٣/٤ - ١٨٩٩ ، أسد الغابة : ٢٢٠/٧ - ٢٢٦ ، سير أعلام النبلاء : ١١٨/٢ - ١٣٤ ، العبر : ١١/١ ، تهذيب التهذيب ٤٤٠/١٢ - ٤٤٢ ، الإصابة : ٥٣/٨ - ٦٠ ، كنز العمال : ٦٧٤/١٣ - ٦٨٧ ، شذرات الذهب : ١٥/١ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٣) قول عربي ذكره سيبويه : ١٧٢/١ ، شاهدا على أم المنقطعة . قال الرماني عند ذكره لهذا القول : (وذلك أنه رأى أشباحا فقال : إنها لإبل متيقنا ، ثم بان له =

قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ (١) ومثال استعمالها بعد الاستفهام قولهم : هل عندك زيد أم عمرو ، فأما قولهم : أعندك زيد أم عندك عمرو ، فالأظهر فيه أن تكون منقطعة ؛ لأن ما بعدها مستقل بنفسه ويجوز كونها متصلة على أن يكون الظرف معاداً (٢) للتأكيد .

و « بل » معناها الإضرب عن الأول ، والإثبات للثاني ، وهي تكون بعد النفي والإيجاب ، ومثالها : رأيت زيداً بل عمراً ، وما رأيت

= أنها ليست بإبل ، فأضرب عن ذلك فقال : أم شاء ، على معنى بل هي شاء) . الحروف للرماني ٧٠ ، الصاحبي في فقه اللغة ١٢٥ ، الأزهية ١٣٦ .

وقدرها الزجاجي بل شاء ، انظر كتاب حروف المعانى ٤٨ ، وقدرها أكثرهم بل أهي شاء انظر فى ذلك : شرح المفصل : ٩٨/٨ ، شرح الشافية الكافية : ١٢١٩ ، شرح عمدة الحافظ ٦١٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٧٣/٢ - ٣٧٤ ، شرح ألفية ابن معط : ٧٨٨/١ ، رصف المباني ٩٥ ، الجنى الداني ٢٠٦ ، مغني اللبيب ٦٦ ، أوضح المسالك : ٣٧٣/٣ ، شرح التصريح : ٢/ ١٤٤ ، الهمع : ٢٤٦/٥ ، وفى الجنى الداني ٢٠٦ : (فأم هنا لمجرد الإضراب ، عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون بعد « بل » ، فإنها بمعناها ومذهب الفارسى وابن جني في ذلك أنها بمنزلة « بل » والهمزة ، وأن التقدير : بل أهي شاء ، وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه) .

وأبان ابن يعيش أن « أم » هنا ليست مقدرة ببل وحدها ، ولا بالهمزة وحدها ، قال : (لأن ما بعد بل متحقق ، وما بعد « أم » هذه مشكوك فيه مظنون ، ولو كانت مقدرة بالألف وحدها لم يكن بين الأول والآخر علقة ، والدليل على أنها ليست بمنزلة « بل » مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ١٦ سورة الزخرف ، وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ ٣٩ سورة الطور . إذ يصير ذلك متحققا تعالى الله عن ذلك) والله أعلم .

انظر شرح المفصل : ٩٨/٨ .

(١) سورة يونس ، آية : ٣٨ ، وانظر سورة هود : ١٣ ، ٣٥ ، والسجدة ٣ ، والأحقاف ٨ .

(٢) في الأصل (مفادا) وهو تصحيف ظاهر .

زيداً بل عمراً ، وهي هاهنا تحتمل إثبات الفعل لعمرو ونفيه عنه ، والأول أظهر .

و « لا » لتحقيق الأول بالنفي عن الثاني نحو : خرج زيد لا عمرو [١] .

و « لكن » للاستدراك بعد النفي ، فإن كان [ما [٢]] بعدها مستقلاً [٣] بنفسه ؛ جاز وقوعها بعد الواجب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم .

ومتى اختلف عامل الأول لم يجز العطف عليه ، مثاله : إن في الدار زيداً والحجرةِ عمراً ، فهذا لا يجوز إلّا أن تقول : وفي الحجرة عمراً .

ومتى كان المعطوف عليه ضمير رفع متصل ، لم يحسن العطف عليه ، إلّا بعد تأكيده بآخر منفصل ، مثاله : قمت أنت وزيد ، وقد يسدّ طول الكلام مسدّ التأكيد ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَاأَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ [٤] ، ومتى كان المعطوف عليه ضمير جر ، لم يجز [٥] العطف عليه إلّا بإعادة الجار [٦] .

* * *

---

(١) رسمت كلمة (عمرو) فى ب (عمر) .

(٢) سقطت من الأصل ولا يستقيم السياق إلّا بها .

(٣) في الأصل (مستقبلا) وهو خطأ ظاهر .

(٤) سورة الأنعام ١٤٨ .

(٥) انظر المقتضب : ١٥٢/٤ .

وليس هذا بلازم كما يقول ابن هشام ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ، ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ سورة النساء آية ١ ، وحكاية قطرب : (مَافِيْهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ) ، أوضح المسالك : ٣٩٢/٣ .

(٦) كتب في الأصل (الجر) .

بـــاب عطف الفعل على الفعل [١]

اعلم أنك متى عطفت فعلاً على فعل ، وكان معمولهما واحداً ، استغنيت بإعمال أحدهما عن الآخر ، فمتى أعملت الثاني أضمرت في الأول إن كان فاعلاً ، وحذفت إن كان مفعولاً إلّا فيما لا يجوز حذف أحد مفعوليه ، ومتى أعملت الأول أضمرت في الثاني إلّا أن يمتنع إضماره فتظهره ، مثال الفاعل : قام وقعد زيد ، إن جعلت (زيداً [٢]) فاعلاً بقعد ، أضمرت في الأول ، فقلت في التثنية : قاما وقعد الزيدان ، وفي الجمع : قاموا وقعد الزيدون ؛ فإن جعلته فاعلاً بقام أضمرت في الثاني فقلت في التثنية : قام وقعدا الزيدان ، وفي الجمع قام وقعدوا الزيدون ، تقديره : قام الزيدان وقعدا ، وقام الزيدون وقعدوا ، ومثال المفعول : ضربت وأهنت زيداً ، نصبت زيداً بأهنت ، وحذفت مفعول ضربت ؛ فإن أعمل الأول قلت : ضربت وأهنته زيداً ، نصبت زيداً بضربت ، وأضمرت مفعول أهنت ، والتقدير ضربت زيداً وأهنته ، فإن ركبت المسألتين على إعمال الثاني قلت : قام وضربت زيداً ، وقاما وضربت الزَّيدَينِ ، وقاموا وضربت الزَّيْدِيـنَ ، فإن أعمـلت الأول قلت : قام وضربتـه زيد ، وقام وضربتهما الزيدان ، وقام وضربتهم الزيدون ، فإن قدّمت ما أخرت قلت على إعمال الثاني : ضربت وقام زيد ، وفي التثنية : ضربت وقام الزيدان ، وفي الجمع ضربت وقام الزيدون ، فإن أعملت الأول قلت : ضربت وقام زيداً ، تقديره : ضربت زيداً وقام ، وفي التثنية : ضربت وقاما الزيدين ، وفي الجمع ضربت وقاموا الزيدين .

---

(١) ويقصد به باب التنازع .

(٢) في الأصل (زيد) .

وأما ماذكر من امتناع الإضمار وحذف أحد المفعولين فنحو [١] قولهم في إعمال الأول : ظننت وظنني زيداً شاخصاً ، فإن ثنيت قلت : ظننت وظنّاني شاخصاً الزيدين [شاخصين [٢]] ، فأظهرت في التثنية ما كان مضمراً في الإفراد ؛ لأنك لو أضمرته لثنيته ، وتثنيته محال ؛ لأنه خبر عن مفرد ، وهو ضمير المتكلم في ظنني ، وتقول [٣] على إعمال الثاني : ظنني وظننت زيداً شاخصاً [إيّاه [٤]] ، فلا يحذف مفعول ظنني ؛ لأنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه ، وعلى هذا مدار مسائل هذا الباب .

وقد ذهب الجرمي [٥] إلى أن هذا الباب لا يجوز إلّا فيما كان

---

(١) هذا مثال امتناع الإضمار .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها المقام .
انظر المقتضب : ١١٣/٣ وفيه :
(ظننت وظنّاني منطلقاً أخويك منطلقين على إعمال الأول ، والتقدير : ظننت أخويك منطلقين ، وظناني منطلقا والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأن خبر الأخوين مخالفا لما يكون للواحد) . وانظر الهمع : ١٣٨/٥ – ١٣٩ .

(٣) هذا مثال امتناع حذف أحد المفعولين ؛ لأنه عمدة .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها المقام ، إذ بدونها لا يكمل التمثيل المقصود وانظر شرح الكافية الشافية : ٦٤٨/٢ – ٦٤٩ .

(٥) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي مولى لقبيلة جرم كان ذا دين وأخا ورع وعالما بالنحو واللغة اختصر كتاب سيبويه توفي سنة ٢٥٥ هـ . انظر ترجمته في : مراتب النحويين : ١٢٢ ، ١٢٤ ، أخبار النحويين البصريين : ٧٢ – ٧٤ ، طبقات النحويين واللغويين : ٧٤ – ٧٥ ، الفهرست ٦٢ ، تاريخ بغداد : ٣١٣/٩ – ٣١٥ ، الأنساب : ٢٥٤/٣ – ٢٥٥ ، نزهة الألباء : ١٤٣ – ١٤٥ ، اللباب : ٢٧٤/١ ، إنباه الرواة : ٨٠/٢ – ٨٣ ، وفيات الأعيان : ٤٨٥/٢ – ٤٨٦ ، سير أعلام النبلاء : ٥٦١/١٠ – ٥٦٣ ، البداية والنهاية : ٢٩٣/١٠ ، غاية النهاية : ٣٣٢/١ ، النجوم الزاهرة : ٢٤٣/٢ ، بغية الوعاة : ٨/٢ – ٩ .

معطوفاً بالواو [١] ، وقد جاء منه بغير الواو قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾ [٢] فأعمل الثاني ، وقد جاء بالفاء في قول كُثَيِّر [٣] :

قَضَىٰ كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّىٰ غَرِيمَهُ
وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا [٤]

فأعمل الثاني أيضا فافهم .

* * *

(١) انظر شرح التصريح : ٣١٦/١ .
(٢) سورة الكهف ، آية : ٩٦ .
(٣) هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة من خزاعة أبو صخر شاعر أهل الحجاز ، وهو شاعر متيم مشهور ، وكان قصيرا دميما ، رافضيا امتدح عبد الملك فرفع مجلسه وقد تتيم بعزّة وشبّب بها توفي سنة ١٠٥ هـ .
انظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٥٤٠ ، الشعر والشعراء : ٥٠٣ - ٥١٧ ، المؤتلف والمختلف ٢٥٥ ، معجم الشعراء للمرزباني ٢٤٢ ، وفيات الأعيان : ١٠٦/١ - ١١٣ ، سير أعلام النبلاء : ١٥٢/٥ - ١٥٣ ، شرح شواهد المغني : ٦٤ - ٦٨ . خزانة الأدب : ٢٢١/٥ - ٢٢٤ ، شذرات الذهب : ١٣١/١ - ١٣٢ ، الأعلام : ٢١٩/٥ .
(٤) بيت من الطويل . ذكر في أكثر مصادره منسوباً إلى كثير ، وفي بعضها يذكر بدون نسبه . وهو في ديوانه : ص ١٤٣ .
وانظر : الشعر والشعراء : ٥١٠ ، الإيضاح العضدي ٦٦ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٤٠/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٠ ، شرح المفصل : ٨/١ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٦٠/٢ ، أوضح المسالك : ١٩٥/٣ ، شذور الذهب ٥٤١ ، شرح التصريح : ٣١٨/١ ، شرح الأشموني : ٢٧٦/٢ ، همع الهوامع : ١٤٧/٥ ، خزانة الأدب : ٢٢٣/٥ ، درر اللوامع : ١٤٦/٢ - ١٤٧ .
وهو يذكر غالبا في كتب النحو للاستشهاد على قضية غير تلك التي ذكرها المؤلف وهي التنازع في السببي المرفوع . ومعنى البيت واضح .

بـــــاب ما لا ينصرف من الأسماء

وذلك كل اسم كان ثابتًا من جهتين ، ومعنى ذلك أن يجتمع فيه شيئان من أسباب تسعة ، أو يتكرر فيه واحد [١] منهما ، وذلك : وزن الفعل الذي يخصه أو يغلب عليه ، والصفة ، والتأنيث الذي يلزم ولا يفارق ، والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث ، والتعريف ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، والعجمة ، والتركيب .
ويجمعها قولي :

يَكُفُّ الصَّرْفَ تَعْرِيفٌ وَوَزْنٌ   وَتَأْنِيثٌ وَعَـدْلٌ والْجَمِيـعُ
وَتَرْكِيبٌ وإعْجَـامٌ وَوَصْفٌ   وَمِنْ فَعْلَان أحْرُفه الْفُرُوعُ

وجميع ما لا ينصرف على ضربين : منها ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، ومنها ما لا ينصرف في المعرفة دون النكرة .

فالأول على أربعة أضرب :

منها كل مؤنثة بالألف نحو حمراء وسكرى وجمادى .

ومنها كل أفعل وفعلان مؤنثة بالألف نحو : أحمر وغضبان إلا أجمع .

ومنها ما كان من الصفات معدولا نحو : مثنى ، وثلاث ، ورباع ، وأُخر ، إلّا جُمَع .

ومنها كل جمع ثالثة ألف بعدها حرفان أو ثلاثة ، ليست فيه تاء التأنيث ، نحو مساجد ودنانير ودواب ، جميع هذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

---

(١) في الأصل (ويأخذ) وهو تصحيف ظاهر .

فصـــــل

وأما الذي لا ينصرف فى المعرفة دون النكرة فستة أنــواع :

منها ماليس له فعل [١] من أمثلة الفعل التى تخصه ، أو تغلب عليه نحو : أحمد ويزيد .

ومنها كل مؤنث ليس فيه ألف تأنيث ، نحو طلحة وسقر ، إلّا أن يكون ثلاثياً ساكن الأوسط ، ليست فيه تاء التأنيث ، فيجوز فيه الأمران نحو : هند ودعد .

ومنها كل ما في آخره ألف ونون زائدتان ، وليس [٢] له فعل [٣] نحو حمران وعمران .

ومنها كل ما كان معدولا إلى « فُعَل » في حال التعريف نحو : عمر وزفر [٤] ويعتبر بأن لا يحسن فيه الألف واللام .

ومنها كل أعجمي لا يجري فيه الألف واللام نحو : إبراهيم وإسماعيل ، إلّا أن يكون ثلاثيا ساكن الأوسط ، فينصرف في الحالتين نحو نوح ولوط .

ومنها كل اسمين يضم أحدهما للآخر ، على غير جهة الإضافة [٥]

---

(١) وردت في الأصل (فعلا) ، والصحيح ماأثبتناه ، والعبارة مشكلة .
(٢) كتب في الأصل (ليست) ، وهو تصحيف والصواب ماأثبتناه .
(٣) كتب في الأصل (فعلا) ، وهو خطأ والصواب ماأثبتناه .
(٤) كتب في الأصل (وزيد) ، وهو تصحيف إذ (زيد) ليس فيه عدل عن شيء والصواب ماأثبتناه .
(٥) يقصد به العلم المركب تركيب مزج .

ولا تقدير عطف ، فيبنى الأول لشبه الثانى تاءَ التأنيث ، وهو على ضربين : معرب ومبني .

فالمعرب مالم يكن آخره لفظياً أعجمياً يشبه الأصوات نحو : حضرموت وبعلبك ، ومنهم [١] من يضيف هذا الضرب من الأسماء ، ومتى أضاف لم يفتح الياء من « معدي » وإخوانه ، ومنهم [٢] من لا يصرف مع الإضافة كأنه مؤنث عنده .

وأما المبني منه فهو ماكان آخره لفظا أعجميا يشبه الأصوات نحو : عمرويه وسيبويه ، وآخر هذا مبني على الكسر ، ويلحقه التنوين في حال التنكير ، وجميع هذه الأنواع الستة وماجرى مجراها ، تنصرف في النكرة ، ولا تنصرف في المعرفة ، نحو جاءنى أحمدُ وأحمدٌ آخر ، ورأيت

---

(١) انظر سيبويه : ٢٩٦/٣ ، المقتضب : ٢٣/٤ ، شرح عمدة الحافظ ٨٥٥ ، شرح ألفية ابن معط : ٤٦٠/١ ، أوضح المسالك : ١٢٥/٣ ، شرح الأشموني : ١٤٣/١ ، حاشية الصبان : ٢٤٩/٣ - ٢٥٠ ، شرح التصريح : ٢١٦/٢ ، الهمع : ٢٤٥/١ .

(٢) فى الهمع : ٢٤٥/١ ، قال السيوطي (وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضا في لغة حكاها في التسهيل . فيفتح نحو : هذا معديكرب على جعله مؤنثا) وقد ذكر سيبويه : ٢٩٦/٣ : أن بعضهم يمنع صرف (معديكرب) عند الإضافة . وانظر : شرح المفصل : ١٢٥/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٣/٣ ، حاشية الصبان : ٢٥٠/٣ ، شرح التصريح : ٢١٦/٢ ، الهمع : ١٤٥/١ . والمشهور في ذلك أنه عند الإضافة ينظر فيه فإن كان في العجز مايمنع صرفه كالعجمة كـ (رامهرمز) منع من الصرف ، وإلا صرف كحضرموت . انظر في ذلك :

شرح ألفية ابن معط : ٤٦٠/١ ، المساعد على شرح التسهيل : ٣٢/٣ - ٣٣ ، حاشية الصبان : ٢٥٠/٣ ، شرح التصريح : ٢١٦/٢ .

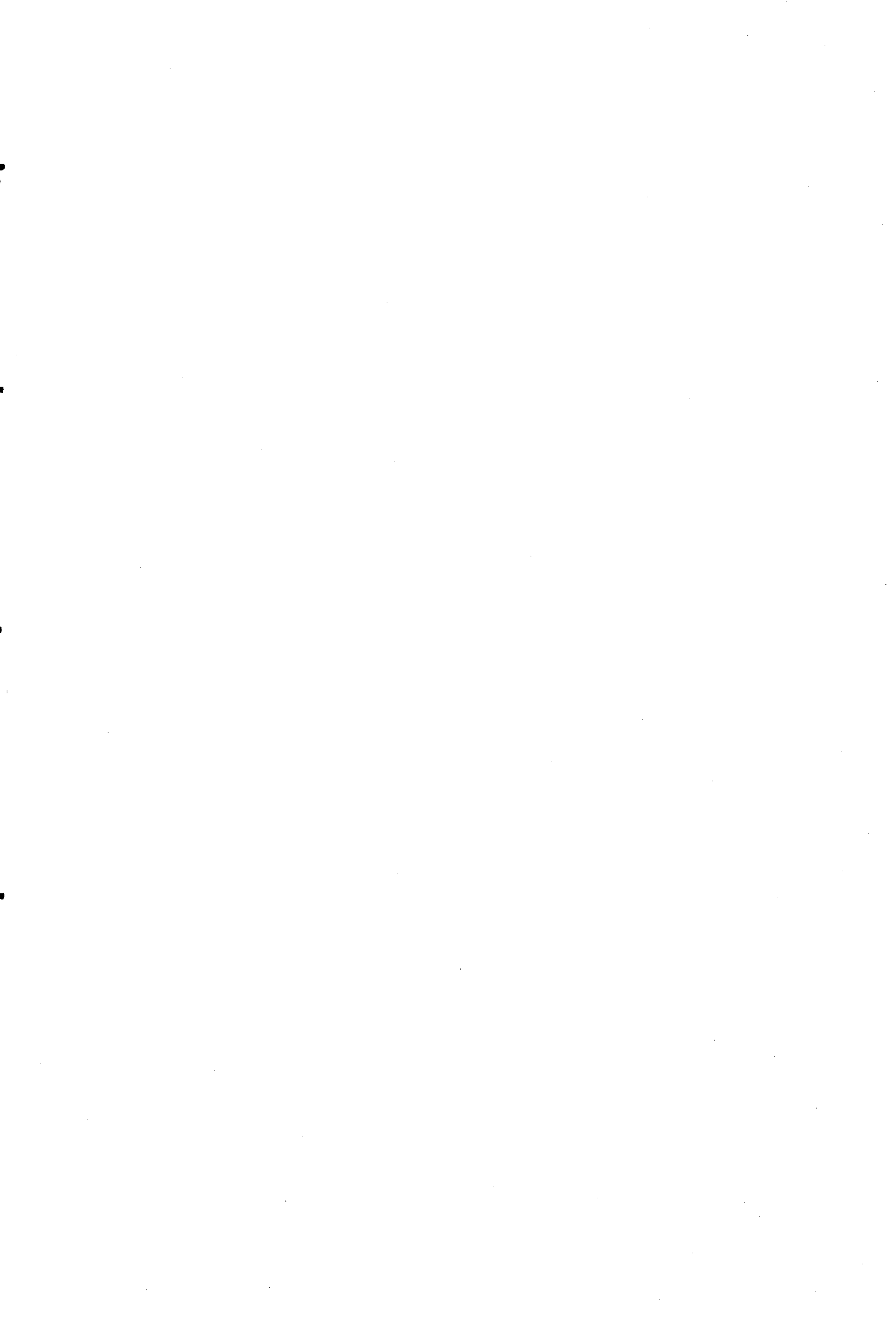
أحمدَ وأحمداً آخر ، ومررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر ، وجميعها يجري هذا المجرى .

كَمُلَ بحمد الله تلقيحُ ذوي الألباب .

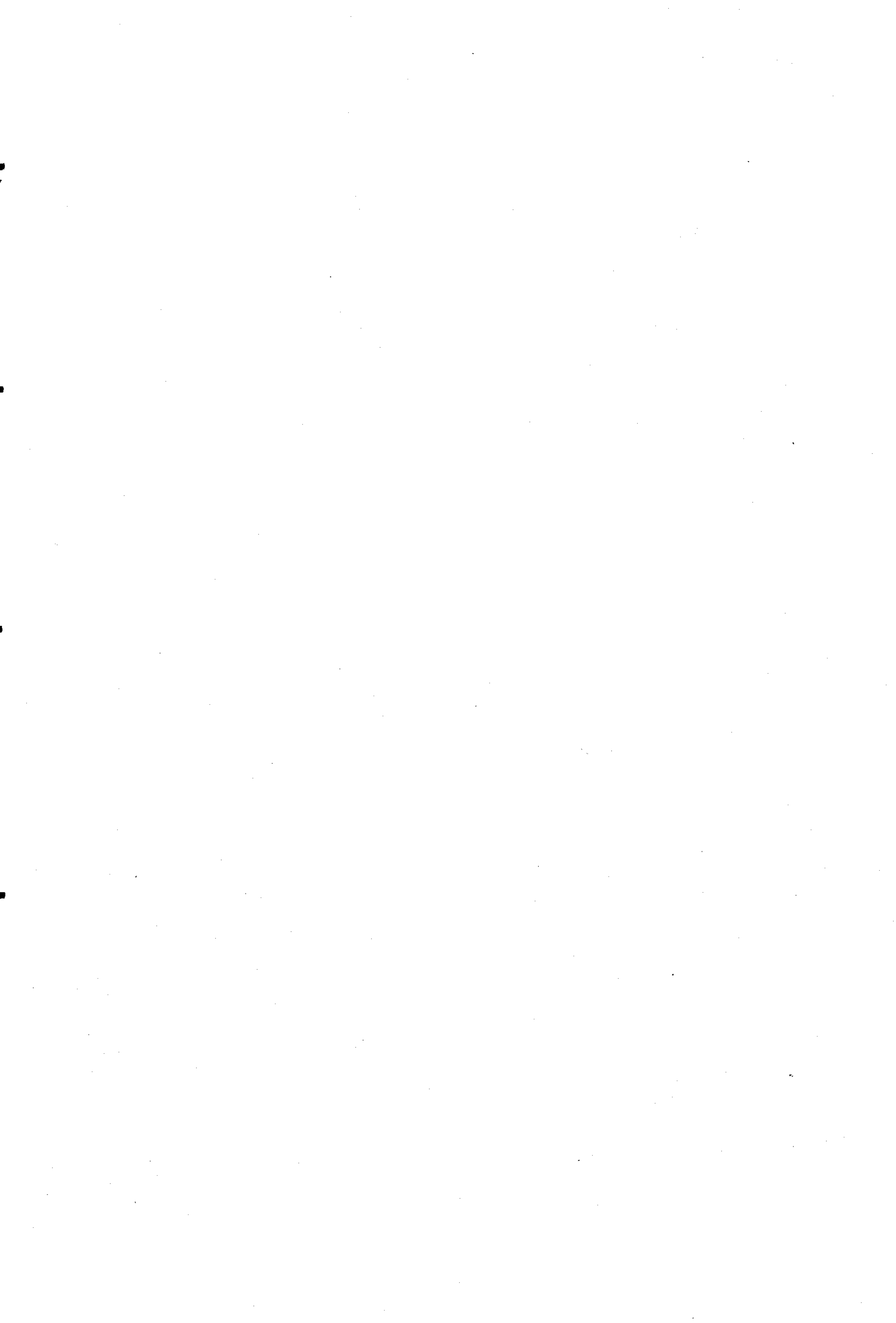
قال الشيخ الأديب الرئيس أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج ، قد أتيت في هذه المقدمة على آخر أصول النحو ، وهو المسمى إعرابا ، واقتصرت عليه ؛ لأنه أهم والمنفعة به [١] أعم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

* * *

(١) كتب فى الأصل (بها) وهو تصحيف ، والصواب ماأثبتناه .



الفهـــارس العامـــة



١ - فهـرس الآيـات الكريمـة

---

(١) في قراءة سبق توثيقها في ص ١٥١ .

(٢) وهي في سورة هود الآيات : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، وسورة المؤمنون آية ٢٣ و ٣٢ .

(٣) وهي في هود آية ١٣ ، و ٣٥ ، والسجدة آية ٣ ، والأحقاف آية ٨ .

* * *

٢ – فهرس الأمثـــال والأقـــوال

* * *

٣ – فهرس القبائل

* * *

٤ - فهـــرس الأعـــلام

(ح)

(ز)

(ص)

(ع)

(ف)

(ك)

(ل)

(م)

* * *

٥ - فهرس القوافي

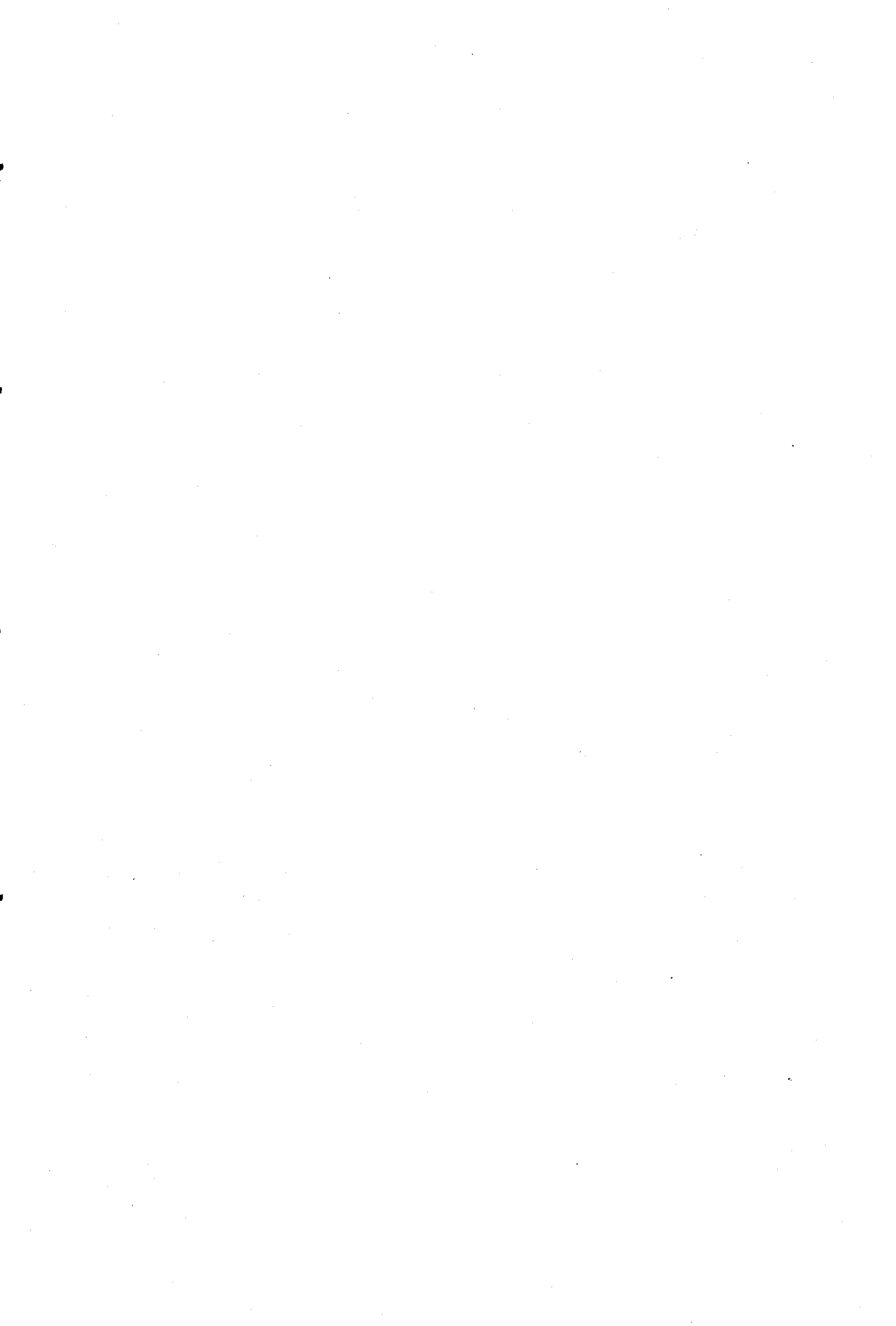
القافية	البحر	القائل	الصفحة
للعجبِ	البسيط	أبو زيد الطائي أو أبو الأسود	١٢٨
مفتأدِ	البسيط	النابغة الذبيانى	١٥٨
تأزَّرا	الطويل	رجل من عبد مناة بن كنانة	١٠١
مضرْ	الطويل	لبيد بن ربيعة	١٧٣
والآسُ	البسيط	اختلف في قائله	١١٩-١٢٠
العيسُ	الرجز	عامر بن الحارث بن كلفة وقيل كلدة	١٠٩
والجميعُ	الوافر	الشنتريني	١٨٢
الشفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلابية	١٣٧
مجهلِ	الطويل	مزاحم بن الحارث العقيلي	١١٠
الفتلُ	البسيط	الأعشى	١١١
غريمُها	الطويل	كثيّر عزة	١٨١
بأرسانِ	الطويل	امرؤ القيس	١١٥

* * *

٦ – فهرس المصادر والمراجـــع

– أخبار أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د . عبد الحسين المبارك ، دار الرشيد للنشر ، بيروت ١٩٨٠ م .
– أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، نشرة فريش كرنكو ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٦ م .
– أدب الكاتب . تصنيف أبي محمد عبد الله بن مسلم الكوفي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، الطبعة الرابعة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .
– ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م – مطبعة المدني – القاهرة .
– الأزهية في علم الحروف . تأليف علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .
– الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، تحقيق محمد على البجاوي ، نشر مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، د . ت .
– أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعز الدين بن الأثير ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور ، محمود عبد الوهاب فايد ، دار الشعب ، د . ت .
– الأشباه والنظائر في النحو ، تأليف جلال الدين السيوطي ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
– الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الناشر مؤسسة الخانجي بمصر ١٣٧٨ – ١٩٥٨ م .

الفهـــارس العامـــة



١ - فهــرس الآيــات الكريمــة

(١) في قراءة سبق توثيقها في ص ١٥١ .

(٢) وهي في سورة هود الآيات : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، وسورة المؤمنون آية ٢٣ و ٣٢ .

(٣) وهي في هود آية ١٣ ، و ٣٥ ، والسجدة آية ٣ ، والأحقاف آية ٨ .

* * *

للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- الذيل والتكملة للمراكشي ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت - لبنان .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ م .
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، دراسة وتحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ١٤٠٥ هـ .
- سير أعلام النبلاء للذهبي ، حققه مجموعة من الباحثين ، وأشرف على تحقيقه ، شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، مكتبة دار البيان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن على الأشموني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٧٠ م .
- شرح ألفية ابن معطي تأليف عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق وشرح على موسى الشوملي ، نشر مكتبة الخريجي ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، توزيع مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د . صاحب أبو جناح ، إحياء التراث الإسلامي ، العراق ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .

- شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصارى ، دراسة وتحقيق الدكتور على محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق عبد الغني الدقر ، دار الكتب العربية - دار الكتاب .
- شرح شواهد الكشاف (تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات) تأليف الأستاذ محيى الدين أفندي ، المطبعة الإيرانية ، د . ت .
- شرح شواهد المغني للسيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- شرح القصائد العشر للتبريزي ، حقق أصوله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر مكتبة محمد على صبيح وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى طبع دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح المفصل لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية .
- الشعر في عهد المرابطين والموحدين بالأندلس ، د . محمد مجيد السعيد ، نشر وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، ١٩٧٩ م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ م .
- الصاحبي في فقه اللغة ، للفارسي ، تحقيق د . مصطفى الشويمي ، ملتزم الطبع والنشر مؤسسة أ . بدران ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٣ م - ١٣٨٢ هـ .
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي ، نسخة مصورة عن الطبعة

الأميرية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .
- صفة الصفوة لابن الجوزي ، تحقيق ، محمود فاخوري ، محمد رواس قلعه جي ، نشر دار الوعي بحلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- الطبقات الكبرى لابن سعد ، دار صادر ، بيروت .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ م .
- العبر في خبر من غبر ، للحافظ الذهبي ، حققه وضبطه على مخطوطتين أبو هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولي سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للإمام تقى الدين الفاسي المالكي ، حققه محمد حامد الفقى ، فؤاد سيد ، محمود محمد الطناحي ، طبع بمطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، خرج تباعا من سنة ١٣٧٨ - ١٩٥٨ - إلى سنة ١٣٨٧ - ١٩٦٧ م .
- العقد الفريد لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الإبيارى دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني ، تحقيق الدكتور البدراوي زهران ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، عني بنشره ج . براجستراسر ، طبع لأول مرة بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- الفهرست لابن النديم ، تحقيق ، رضا - تجدّد

– فهرست مارواه عن شيوخه لابن خير الإشبيلي قابله على أصوله الشيخ فرنسيشكه قداره زيدين . طبعة جديدة منقحة عن الأصل المطبوع في مطبعة قوش بسرقسطة سنة ١٨٩٣ م .
– القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، الناشر مؤسسة الحلبي .
– الكامل للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، السيد شحاتة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر .
– الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزرى .
عني بمراجعة أصوله والتعليق عليه نخبة من العلماء . دار الكتاب العربي . بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .
– الكتاب لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .
– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد ، د . ت .
– الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي ، تحقيق د . محيى الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .
– كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، لعلي المتقي بن حسام الدين الهندي ، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكري حيّاني ، صححه ووضع فهارسه ومفتاحه الشيخ صفوت السقا ، منشورات مكتبة التراث الإسلامي ، حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .
– اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ، مكتبة المثنى ، بغداد .
– لسان العرب لابن منظور ، مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
– اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق حسين محمد محمد شرف ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .
– مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، تحقيق د . محمد فؤاد سزكين مكتبة الخانجي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م .

- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- المرتجل لابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- مروج الذهب للمسعودي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله الشنكاوي مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٤ م .
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني (المؤسسة السعودية بمصر) ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق د . محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- مشكل إعراب القرآن للقيسي ، تحقيق ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- المعارف لابن قتيبة ، حققه وقدم له د . ثروت عكاشة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩ م .
- معاني الحروف للرماني ، تحقيق دكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٣ م .
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد على النجار الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠ م .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، تأليف الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محيى الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت ، سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .
- معجم البلدان لياقوت ، دار صادر ، بيروت .
- معجم الشعراء للمرزباني ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، تأليف عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ط الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، نشر مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- معجم المؤلفين ، تأليف عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، لبنان ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .
- مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق د . مازن المبارك ، محمد على حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٢ م .
- المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ، ١٣٢٣ هـ .
- مقاتل الطالبيين ، لأبي الفرج الأصفهاني ، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر ، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .
- المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢ م .

- المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة – ١٣٨٦ هـ .
- المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .
- المؤتلف والمختلف للآمدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، نشر دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٣٨١ هـ – ١٩٦١ م .
- الموجز في النحو ، لابن السراج ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بن سالم دامرجي ، ملتزم الطبع والنشر مؤسسة أ . بدران بيروت – لبنان ١٩٦٥ م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم نشر دار نهضة مصر للطبع والنشر .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، بعناية على محمد الضباع ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- نفح الطيب للمقري التلمساني ، حققه الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .
- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويرى ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، طبع بعناية وكالة المعارف باستانبول سنة ١٩٥٥ م .
- همع الهوامع للسيوطى ، تحقيق ودراسة د . عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٥ م .

– الوافي بالوفيات لخليل بن أيبك الصفدي ، الطبعة الثانية باعتناء : س ديدر ينغ دار النشر فرانز شتايزبقيسبادن ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .
– وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، نشر دار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .

* * *

٧ - فهرس الموضـــوعات

الموضـــوع — الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــوع الصفحة

* * *

مطبعة المدني
المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة. ت : ٨٢٧٨٥١